

في اللسانيات المعاصرة

الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة



الدكتور
أحمد طيبي



٢٠١٥

أستاذ اللسانيات
جامعة سعيدة، الجزائر



FELESANIAYAT AL MOAASERAH

الدكتور أحمد طيبي

لا شك أن مبدأ الاقتصاد في الجهد يفرض وجوده بالحاج في أي تحليل مورفولوجي، لأن أي تصوّر لنظام تركيب جزئيات اللغة التي هي الأصوات، في وحدات أكبر هي الموزيمات أو الكلمات، إلا وله ارتباط وثيق الصلة بمفهوم الاقتصاد، وعلاقة وطيدة بجوانب الانسجام والخفة والسهولة التي بإمكانها أن تزقي إلى مستويات أكبر حتى تلامس نظام اللغة بأكمله.

ولا يُعتبر هذا المبدأ من قبيل الأشياء الجديدة المستكشفة حديثاً في اللغة، فقد لعب الاقتصاد دوراً على جانب كبير من الأهمية في الفكر البنيوي الكلاسيكي عندما ارتبط بالتنظيم النسقي الداخلي للمعطيات اللغوية وتفسير أسرار التغيرات الطارئة على مكوناته.

وقد لعب الدور نفسه في إطار النحو التوليدي القائم على مضمون العلاقة الرابطة بين اللغة الإنسانية والنّهن، باعتبار اللغة نشاطاً ينعكس الملكة اللغوية Languagefaculty المتضمنة في ذهن المتكلم والتي بإمكانها تحويل الخبرة الكلامية إلى قواعد مجردة تقوم بتوليد مفردات وجمل اللغة عبر سلسلة عمليات تُقرن بين البنى الذهنية التي تعبّر عن المحتوى الدلالي للكلام والتحقق الفيزيائي له، بل كلن مقياس البساطة، هو الأساس الذي انبثت عليه محاولاته في نمذجة اكتساب اللغة.

دار النشر
Halawa
Printing Press
هاتف: ٩٢٢ ٢ ٧٧٨٥٦٥
فاكس: ٩٢٢ ٢ ٧١٤ ٨٩٨



دار النشر
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

دار النشر
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

في اللسانيات المعاصرة

الدكتور أحمد طيبي

في اللسانيات المعاصرة

الاقتصاد الصرفي ونظرية المفاضلة

٧٥٦٥٦

الدكتور

أحمد طيبي

أستاذ اللسانيات

جامعة سعيدة، الجزائر



عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد - الأردن

2015

الكتاب

في اللسانيات المعاصرة: الاقتصاد الصربي ونظرية المفاضلة

تأليف

أحمد الطيبي

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 182

القياس: 24×17

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2619)

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-70-850-4.

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة

تلفون: (27272272 - 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909 - 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي - تلفون: 5264363 / 079

مكتب بيروت

روضة الفدير - بناية بزي - هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

الاهداء

أهدي هذه الدراسة المتواضعة إلى :

من أمر الله بالإحسان إليهما قائلا:

هو والوالدين إسمائكم

إلى والدي سمفلهما الله.

إلى إخوتي.

إلى حائلتي الصغيرة

زوجهتي وأبنائي؛ نورين،

نصير، وسعاد.

إلى زملائي الاساتذة.

إلى كل من قرأ هذه الدراسة

فصيح أو سجع أو وجهه...

والحمد لله

الرّموز والاختصارات

الرّمز	مدلوله
ق	قيد / قيود
خ	خرج / خروج
=	تساوي فاعلية القيود
σ	مقطع
أدن	أذنوية
أقص	أقصوية
«	يشرف على / يتحكّم في
/ /	تمثيل فونولوجي
[]	تمثيل فونيتيكي
*	خرق / انتهاك / سوء بناء / سوء تكوين
➔	خرج أفضل
* !	خرق / انتهاك فادح
ع	علاقة
د	دخل / دخول
م	ملمح
مح	محافظة
خط	خطية
كم	كمية

الرمز	مدلوله
است	استمرارية
أن	أنفي / أنفية
ص	صامت
=	تمائل
≠	لا تماثل
	عدم فاعلية القيود
∃	يستلزم حضور
∄	يستلزم غياب
تر	تراجع اللسان
ك	كتلة اللسان
لس	لسان
تش	تشفيه
تق	تقدّم اللسان
وح باب	وحدة الباب
الت	إلتباس
[	قفل مقطع
ر^	غير رنينيات / حاجزيات
مج	مجهور / مجهورة
(ن ص ج)	النسق الصوتي للإنجليزية
▽	محكك / تحريك الرّاء
△	تحليق الرّاء
+ ترك ل	تراجع كتلة اللسان

الرمز	مدلوله
-ترك ل	تقدّم كتلة اللسان
I	مصوّت الفتح / الكسر الطويل
قا	قاعدة
(م م ل)	مبدأ المحيط الإجباري
مص	مصوّت
(ق ت س)	قيد تقاطع السطور
x	طبقة الهيكل / الموضع الهيكل
=	مصوّت الفتح
=	مصوت الكسر
(ش م ص)	شرط لمجاورة الصّارم
>	أصغر من / أقلّ
←	يتحوّل إلى / في
()	قوسان مزهريان خاصّان بالآيات القرآنية
« »	علامات التنصيص
⋮	تساوي القيدّين في الفاعلية
ك	مصوّت الكسر / كسرة
—	غياب
إق	إقتصاد
تا	تأليف
/	في سياق

فهرس الموضوعات

الاهداء	أ
الرموز والاختصارات	ج
فهرس الموضوعات	ز
مقدمة	1

الفصل الأول

ماهية الاقتصاد المورفولوجي ومفهومه

1-1: تقديم:	5
2-1: بناء اللغة ومهام التواصل:	6
3-1: الاقتصاد اللساني ومبدأ الجهد الأقل:	10
4-1: أصوات الكلام ومبدأ الجهد الأقل:	14
5-1: اللسانيات البنوية واللسانيات التوليدية ومبدأ الجهد الأقل:	16
6-1: الدراسات اللغوية العربية ومبدأ الاقتصاد في الجهد:	25
6-1 - 1: دلالة المصطلح:	25
6-1 - 2: مبدأ الاقتصاد في الجهد في التراث اللغوي العربي:	27
7-1: الاقتصاد في المجال المورفولوجي:	36

الفصل الثاني

نظرية المفاضلة

1-1: تقديم:	43
2-1: الإطار النظري والجهاز المفاهيمي:	44
3-1: في المصطلح:	44
4-1: ظهور النظرية:	46

- 46..... 5-1: مفهوم النظرية:
- 48..... 6-1: الطراز البنيوي للنظام اللغوي في نظرية المفاضلة:
- 48..... 1-6-1: المعجم الدخل Lexicon:
- 49..... 2-6-1: المولد GEN:
- 49..... 3-6-1: حرية التعبير وخصوصية الإبداع:
- 49..... 4-6-1: المقوم Eval:
- 49..... 5-6-1: القيود Con:
- 50..... 1-5-6-1: الكونية Universality:
- 50..... 2-5-6-1: ليونة القيود (قابليتها للخرق):
- 51..... 3-5-6-1: القيود نظام من القوى المتضادة:
- 51..... 4-5-6-1: قيود الموسمية Markedness Constraints:
- 53..... 5-5-6-1: قيود المحافظة Faithfulness Constraints:
- 54..... 6-5-6-1: أمثلة على قيود الموسمية وقيود المحافظة:
- 54..... 1-6-5-6-1: الموسمية:
- 54..... 2-6-5-6-1: المحافظة:
- 55..... 7-5-6-1: الترتيب التحكمي الصارم للقيود:
- 56..... 8-5-6-1: ترتيب القيود ترتيباً مخصصاً لغوياً:
- 56..... 6-6-1: الاقتصاد Economy:
- 57..... 7-6-1: الموازة Parallelism:
- 58..... 8-6-1: البنية الصورية لنظرية المفاضلة:
- 61..... 9-6-1: أسس التقويم وإجراءاته:
- 61..... 10-6-1: عملية المفاضلة والخرج الأفضل:
- 62..... 11-6-1: الرموز التي تُوظفها نظرية المفاضلة:
- 71..... 12-6-1: النظام اللغوي والقيود المعتمدة:

- 71.....: Faithfulness Constraints قيود المحافظة 1-12-6-1
- 71..... Correspondence Theory نظرية المطابقة: 1-1-12-6-1
- 76.....: Markedness Constraints قيود الموسومية 2-12-6-1
- 76..... Identity الملمحي لتواليّة صامتية: 1-2-12-6-1
- 77.....: Bura ؛ الترتيب الأدنى لقيود الموسومية: 1-1-2-12-6-1
- 78.....: Grounding Constraints قيود التبرير الفيزيولوجي 2-2-12-6-1
- 80.....: القيود الجديدة المقترحة / المجال الموسع للقيود: 3-12-6-1
- 80.....: قيد الاقتصاد في الجهد: 1-3-12-6-1
- 81.....: قيد وحدة الباب: 2-3-12-6-1
- 82.....: قيد أمن الألباس: 3-3-12-6-1
- 83.....: مثالٌ عبر لغاتي من الهولندية والإنجليزية: 4-12-6-1
- 83.....: المعطيات: 1-4-12-6-1
- 83.....: تقويم الخرجين في الهولندية: 2-4-12-6-1
- 85.....: تقويم الخرجين في الإنجليزية: 3-4-12-6-1
- 86.....: 2: نظرية المفاضلة والنظريات التوليدية السابقة وبخاصة (SPE): 1-2-12-6-1
- 86.....: الفونولوجيا التوليدية المعيار: 1-2-12-6-1
- 87.....: تقديم: 1-1-2-12-6-1
- 88.....: أسس وأهداف النموذج المعيار: 2-1-2-12-6-1
- 89.....: التمثيلات والقواعد: 3-1-2-12-6-1
- 91.....: النموذج المعيار كآلية اشتقاقية: 4-1-2-12-6-1
- 91.....: 5-1-2: الفونولوجيا التوليدية المعيار ومعالجتها لسيرورة تخنيك الرأ وتخليقها في اللغة العربية: 1-2-12-6-1
- 93.....: مسافات تخنيك الرأ وتخليقها: 1-4-1-2-12-6-1
- 94.....: تخنيك الرأ: 1-1-4-1-2-12-6-1

96	 المقاربة الخطية: 2-4-1-2
97	 ثخنك الرأء: 3-4-1-2
105	 ثخلق الرأء: 4-4-1-2
108	 ثخلق الرأء بتأثير الصوامت المطبقة: 5-4-1-2
112	 حُدود النظرية المعيار والمشاكل المطروحة: 5-1-2
114	 2-2: الفونولوجيا التوليدية الحديثة وظهور القيود:
116	 1-2-2: مبدأ المحيط الإجماري (OCP):
116	 1-1-2-2: الطول الصامت والمصوتي:
119	 2-2-2: قيد تقاطع السطور (LCC):
122	 3-2: نظرية المفاضلة والمقاربات الفونولوجية التوليدية السابقة في الميزان:
127	 خاتمة
133	 الملاحق
135	 دليل المصطلحات
161	 المصادر والمراجع

مقدمة

لا شك أن مبدأ الاقتصاد في الجهد يفرض وجوده بالحاج في أي تحليل مورفولوجي، لأن أي تصور لنظام تركيب جزئيات اللغة التي هي الأصوات، في وحدات أكبر هي المورفيمات أو الكلمات، إلا وله ارتباط وثيق الصلة بمفهوم الاقتصاد، وعلاقة وطيدة بجوانب الانسجام والخفة والسهولة التي بإمكانها أن ترقى إلى مستويات أكبر حتى تلامس نظام اللغة بأكمله.

ولا يعتبر هذا المبدأ من قبيل الأشياء الجديدة المستكشفة حديثاً في اللغة، فقد لعب الاقتصاد دوراً على جانب كبير من الأهمية في الفكر البنيوي الكلاسيكي عندما ارتبط بالتنظيم النسقي الداخلي للمعطيات اللغوية وتفسير أسرار التغيرات الطارئة على مكوناته. وقد لعب الدور نفسه في إطار النحو التوليدي القائم على مضمون العلاقة الرابطة بين اللغة الإنسانية والدماغ، باعتبار اللغة نشاطاً يعكس الملكة اللغوية Languagefaculty المتضمنة في ذهن المتكلم والتي بإمكانها تحويل الخبرة الكلامية إلى قواعد مجردة تقوم بتوليد مفردات وجملة اللغة عبر سلسلة عمليات تفرق بين البنى الذهنية التي تُعبر عن المحتوى الدلالي للكلام والتحقيق الفيزيائي له، بل كان مقياس البساطة، هو الأساس الذي إنبئت عليه محاولاته في نمذجة اكتساب اللغة.

وفي السنوات القليلة الماضية، وتحديدًا في إطار "البرنامج الأدنى" وجدنا أن العناية بدور الاقتصاد في تشكيل بنية نحو اللغة، زادت بشكل لافتٍ للاعتناء، إلى درجة أن مؤطر هذا البرنامج الذي هو تشومسكي وجملة المحتضنين لأفكاره، فهموا أن المنطق الداخلي الذي يقود اشتغال ملكة اللغة، هو منطق الحوسبة الاقتصادية البسيطة والفعالة التي تحاول التقليل، إلى أدنى حد ممكن، من المكونات والمراحل التي تقود إلى الوصول إلى النتائج البنيوية التي تتطلبها الأنساق اللغوية.

وتأتي نظرية المفاضلة Optimalitytheory؛ المبسورة في أعمال Prince & Smolensky (1993) و McCarthy & Prince (1993a)، كنموذج مقارباتي جديد، كونه آخر ما انتهت إليه الأبحاث التوليدية عبر مسارها الطويل وتطورها المتلاحق، لتحضين

كلية هذا المبدأ، فتبني دعائم قيامها وجهازها المفاهيمي على أسس إقتصادية بالدرجة الأولى. وهي نظرية معروفة ب:

- اتساقها التام والكامل مع المنحى الاقتصادي وهو ما يسري وفقاً لخصوصيات اللغة العربية وفقاً لطبيعتها الميالة دوماً إلى تحصيل صيغها وبناء مفرداتها على أسس إقتصادية غير مكلفة بالدرجة الأولى.
- اعتمادها على قيود كونية وبرامترات خاصة تستجيب لها خصوصيات النظام الفونولوجي والمورفولوجي العربيين.
- دقة أجهزتها المفاهيمية والإجرائية وفعاليتها الوصفية والتفسيرية، الأمر الذي بإمكانه أن يسهل صياغة التعميمات والإطارات القادرة على اختواء سلوكيات العناصر الصوتية داخل الوحدات الكلامية، وجعل التنبؤ بوقائع مشابهة أمراً ممكناً.
- توفيرها مجالاً رخباً لإمكانية التقاطع بين المورفولوجيا من جهة، والفونولوجيا من جهة ثانية، إعتباراً لكون الوحدات المورفولوجية ليست بالضرورة كيانات صرفية خالصة، ذلك أن أجزاءها والذرات المتشكلة منها، يمكن أن تكون صرفية، كما يمكن أن تكون فونولوجية. لقد بين الاشتغال على العربية وأخواتها الساميات، وهي المعروفة بصرفها التكميري، دور البنية الفونولوجية في الامساك بالتعميمات والإطارات الصرفية، وأن المبادئ التي تراقب البناء المورفولوجي الداخلي للكلمات، مبادئ فونولوجية بالدرجة الأولى، مما مّن شأنه أن يجعل الدراسة أكثر دقة وأكثر علمية.

هذا لا ينفي مطلقاً إخراج الدراسات اللغوية العربية القديمة وبخاصة المورفولوجية من دائرة هذا التوجه العام، فقد قامت جل الأبحاث الدائرة في رحاب هذا المستوى، على مراعاة الخفة والاقتصاد رفضاً للتقل، وهو ما يلمسه المطلع على كثير من أبوابه وموضوعاته المشهورة، مثل باب: الإعلال، والإبدال، والإدغام، والتقل، والقلب، والإمالة، والتفخيم، والإسكان... وغيرها، التي ارتبط البعد الاقتصادي فيها، بنماذج متعددة للتغيرات الصوتية الناتجة عن سياقات تجاورها وأضرُب تأليفها في أبنية الكلمات وما يستتبعه ذلك من مسافات

التجائس أو التنافر، لأن القيمة الاقتصادية تتغير بحسب تغير نوع التآليف بين الأصوات داخل بناء الوحدات المورفولوجية. وتبعاً لذلك، فإن أي تعديل أو تغيير صوتي في بنية ما، لم يكن ليحدث إلا إذا توافرت له الشروط السياقية اللازمة، ولا يمكن إعتباره بأي حال من الأحوال، إجراءً مجانياً ليس له حدود تضبطه، إنه رهين في نوعه وكيفية حدوثه بمجموعة من الضوابط والقوانين تُصنّفه في إطاره المورفولوجي الخاص به.

والملاحظ أنه رغم الإشارات الكثيرة والتلميحات العديدة المبثوثة هنا وهناك في قواعد النحاة واللغويين وأصحاب القراءات والتجويد العرب حول هذه الظاهرة، إلا أن تناوّلهم لها، لم تنفرد به دراسة خاصة، ولم يستقلّ به موضوع محدّد يعزّزها في البحث والمعالجة، بل وجدناها عندهم وقد تشتّتت مواضعها، وتناثرت أجزاءها وعناصرها بين أبواب كثيرة ومواضيع مختلفة متعدّدة.

ولقد وسّعت هذه الدراسة فصلين، تقدّمتهما مقدّمة وتلتهما خاتمة، عرضت في الفصل الأوّل منهما المراد بالافتصاد المورفولوجي الذي يستوجب على المتكلّم، في كلّ موقفٍ تطلّب منه صياغة شكلٍ تعبيريٍّ ما، ألاّ يُوظّف فيه غير الوحدات المورفولوجية التي كشفت على جانب كبير من اليسر والسهولة إخراجاً وتلفظاً.

بينما استأثّر الفصل الثاني بالحديث عن نظرية المفاضلة Optimality Theory كمقاربة توليدية جديدة خلّقت أساساً للاهتمام بالدراسات الفونولوجية والمورفولوجية ابتداءً، ثمّ توسّع مجالها بعد ذلك ليشمل المجالات التحليلية الأخرى للظاهرة اللغوية كالمستوى النحوي Grammar، والدلالي Semantic، والبراغماتي Pragmatic. وقد وفّرت جهازاً غنياً ودقيقاً وآليات جديدة لدراسة عدّة قضايا كونيّة ومقاربة جُملة من المسائل الفونولوجية والمورفولوجية على أساس فكرة القيود القابلة للخرق التي تضطلع على قدر كبير من الأهمية في هذه النظرية لكفايتها التحليلية ولطابعها الكونيّ.

وكانت الخاتمة حوصلة لأهمّ النتائج التي أسفر عنها الدراسة.

والله أسأل أن أنال أجر من اجتهد فأصاب.

الدكتور أحمد طيني

الفصل الأول

ماهية الاقتصاد المورفولوجي ومفهومه

1- 1: تقديم:

إذا اتفق أن اللغة ليس بمقدور الفرد الواحد أن يخلقه، فهذا يعني أنها من نتاج المجتمع⁽¹⁾، وأن طبيعة التجمع الإنساني هي التي فرضت وجودها⁽²⁾ حيث لا يمكن لمجموعة من الأفراد أن تعيش مع بعضها وتحيا حياتها دون أداة تربط بين عناصرها، تُيسر تقاربهم⁽³⁾، فاللغة، بهذا الشكل، تحيا حياةً وظيفية داخل المجتمع الذي إصطنعها، وتزداد أهميتها لدى الجماعة اللغوية كلما رغب أفرادها التواصل فيما بينهم، فلا يمكن بأي حال من الأحوال افتقادها في المجتمع إذا هو أراد الإبقاء على كيانه، وإذا هو أراد الاستمرار في الحياة. يقول فندريس: «في أحضان المجتمع تكونت اللغة، وحدثت اللغة يوم أحسن الناس بالحاجة إلى التفاهم... فاللغة وهي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى، تنتج من الاحتكاك الاجتماعي، وصارت واحدة من أقوى العرى التي تربط الجماعات، وقد دانت بنشوتها إلى وجود احتشاد اجتماعي»⁽⁴⁾.

ولم يتعد ابن جني (ت 392 هـ) كثيراً عن هذا المعنى عندما قال: «أما حدّها فإنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم»⁽⁵⁾. فالطبيعة الاجتماعية للغة واضحة من خلال القولين، فإذا ما أردنا أن نحدّد لها تعريفاً يركز على هذا الأساس، قلنا أن اللغة منظومة من

(1) ينظر: علم الاجتماع اللغوي، لويس جان كالفلي، ص: 11.

(2) ينظر: المولّد في العربية، حلمي خليل، ص: 33.

(3) ينظر: اللغة والتواصل، عبد الجليل مرتاض، ص: 8.

(4) اللغة، جوزيف فندريس، ص: 35.

(5) الخصائص، ابن جني، ج 1 / 33.

الأصوات الإنسانية⁽¹⁾، إصطنعتها الجماعة اللغوية قصداً لتأدية وظيفة رئيسية هي تحقيق التواصل بين عناصرها⁽²⁾.

فإذا كان الأمر كذلك، فما هو الشكل الذي وجدت به اللغة والذي من شأنه أن يسهل على أفرادها تواصلهم فيما بينهم؟ أو بعبارة أخرى، كيف بُنيت اللغة بناءً فاعلاً كافياً يُيسرُ عليها إنجاز مهامها التواصلية داخل المجتمع الذي تسري فيه؟

1- 2: بناء اللغة ومهام التواصل؛

إن بناء اللغة بناءً فاعلاً كافياً يُحوّل لها إنجاز مهام التواصل بشكل السب، لا يجب أن يتصلّ أبداً من مزايا الاقتصادية، فإذا كان «علم الاقتصاد هو البحث عن مؤشرات أمثلية الكفاءة لعلاقة الوسائل / الغايات في أداء المهام»⁽³⁾، فإننا نفهم جيداً لماذا تعتمد اللغة هذه الخصائص البنائية ولا تعتمد غيرها، ذلك أن فاعليتها كنظام وكفايتها موقوفة على مثل تلك المؤشرات، وأن قيمتها يمكن تحديدها والنظر إليها باعتبارها مسألة اقتصادية بالدرجة الأولى⁽⁴⁾.

فالحياة الوظيفية للغات تتفاعل بشكل مناسب مع العمليات الاقتصادية، فكون اللغة لا تؤدي أكثر من القدر المطلوب لتجسيد العلامات اللغوية، كما يقول بوهلر⁽⁵⁾ يعتبر في حد ذاته سمة اقتصادية. وعلى هذا، فضمن استمرار اللغة، وضمان بقاء مجتمع متحدثيها مرهون بمدى بقاء هذه الخصيصة ومدى استمرارية وجودها في بنائها اللغوي.

يُعتبر André Martinet من اللسانيين الأوائل الذين ربطوا بين البناء اللغوي وفكرة الاقتصادية، فهو يرى أن وجود النظام اللغوي قائم أساساً على مفهوم التنازع المستمر والتعارض الدائم بين حاجات الاتصال لمستعملي اللغة، وميلهم إلى خفض النشاط الذهني

(1) ينظر: اللغة العربية ثوابت ومتغيرات، محمد عبدو فلفل، ص: 8.

(2) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما، ص: 31.

(3) اللغة والاقتصاد، فلوريان كولاس، ص: 279.

(4) ينظر: السابق، ص: 280.

(5) ينظر: السابق، ص: 290.

والفيزيائي لحده الأدنى. يقول: «إن ما يمكن أن نسميه الاقتصاد اللساني، هو ذلك البحث الدائم عن التوازن بين الحاجات المتناقضة التي ينبغي تلبيتها، حاجات التبليغ من جهة، وخمول الذاكرة والتطق من جهة أخرى»⁽¹⁾. ويقول كذلك: «يمكن تصوّر التطوّر اللساني على أنه محكوم بالتناقض الدائم بين الحاجات التبليغيّة للإنسان وميله إلى تقليص نشاطه الذهني والجسدي إلى الحد الأدنى»⁽²⁾.

هذا يعني أن وجود النظام اللغوي وتحقيق فاعليته، رهين بمدى انسجامه واستجابته لقوتين متصارعتين؛ تعمل الأولى على رفع كفاءة النظام إلى حدّها الأقصى، وتعمل الثانية على تأمين غاية الإفهام، حيث يكون حجم الطّاقة المتنفّقة متناسباً تماماً مع كمّية الأخبار المنقولة وفقاً لمحتوى القاعدة التي تقول أن كلّ موقفٍ تطلّب من المتكلّم صياغة شكلٍ تعبيريّ، وجب ألاّ يتضمّن أكثر ممّا يحتاج إليه إمكان توصيل فكرته إلى ذهن المستمع⁽³⁾، أو وفقاً لمبدأ الحدّين؛ الأدنى والأقصى Minimax Principle الذي تحدّده كما يلي: «يحاول المتكلّم أن يقلّل من التعقيد البنيوي السطحي للمنطوق، بينما يحاول رفع مقدار المعلومات التي يوصلها إلى المستمع للحدّ الأقصى، فالإتصال بفعالية أمرٌ يشغل المتكلّم على نحوٍ واضح، بينما لا يرهق نفسه من دون ضرورة في العملية»⁽⁴⁾. فإذا كان هدف القوة الأولى هو تقليص الفائض، فإنّ هدف الثانية هو زيادته⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى ذلك، يشير مارتيني إلى خاصيّة بنيويّة في صلب النظام اللغوي ذاته على قدر كبير من الأهميّة في اللّغة الإنسانيّة، مرتبطة رأساً بما يعنيه التنظيم الاقتصادي لمصاريف الطّاقة اللازمة لإتمام عمليّة التّواصل اللّغوي⁽⁶⁾، يتعلّق الأمر بمبدأ التقطيع المزدوج Double Articulation، يقول: «لا شيء غير الاقتصاد التاجم عن التقطيعين

(1) مبادئ في اللسانيات العامة، ص: 154.

(2) السابق، ص: 153.

(3) ينظر: السابق، ص: 155.

(4) اللّغة والاقتصاد، ص: 290.

(5) ينظر: السابق، ص: 307. وينظر كذلك: مبادئ في اللسانيات العامة، ص: 155.

(6) ينظر: الألسنيّة؛ علم اللّغة الحديث؛ المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، ص: 58.

يمكن من الحصول على أداة للتبليغ، أداة ذات استعمال عام وقادرة على إيصال معلومات بمقدار مهول وبمجهّد زهيد⁽¹⁾.

فالوحدات اللغوية، على أساس هذا المبدأ، يتم تقطيعها وتجزئتها إلى مستويين؛ مستوى المونيمات Monèmes أو وحدات ذات معنى، ومستوى الفونيمات Phonèmes أو وحدات تفتقر إلى المعنى في ذاتها، لكنها تشترك في تحديده وتغييره عندما يتم تشكيلها في وحدات أكبر تمثل المستوى الأول. فلولا وجود التقطيع الأول، كما يقول مارتيني، لاحتاج كل تبليغ لتجربة ما، نوعاً خاصاً من الخطاب، وهو ما لا يمكن للذكرة أن تستوعبه، ويستحيل معه توصيل أية تجربة جديدة مفاجئة. فامتلاك اللغة لهذه الخاصية البنوية ولهذا المستوى من التقطيع، يسمح لها بصياغة تراكيب جديدة تواجه بها ما يعترضها من الظروف المستجدة والحالات الطارئة⁽²⁾.

وبفضل التقطيع الثاني، لاحتاج اللغات غير مجموعة محدودة من الانتاجات الصوتية المميزة تؤلف بينها فتحصل على صور صوتية لوحدات التقطيع الأول⁽³⁾، يقول مارتيني: «وهكذا نلاحظ ما يمثله التقطيع الثاني من اقتصاد، فإذا كان علينا أن نجعل لكل وحدة دالة ما يناسبها من إنتاج صوتي خاص وغير قابل للتحليل، فإنه يلزمنا أن نميز بين الآلاف منها، وهذا ما لا يتوافق لا مع القدرات النطقية، ولا مع حاسة السمع للكائن البشري»⁽⁴⁾.

والحق أن التقطيع المزدوج كما عرضه مارتيني بمستوييه، ذو أهمية قصوى لدرجة أنه ليس في الإمكان تصوّر أية لغة إنسانية على وجه الأرض، مجردة من الاقتصاد الذي يمكن لهذا التقطيع المزدوج أن يحققه، على اعتبار أنه الأنسب إلى حاجات المجموعة البشرية وامكاناتها الفيزيائية والذهنية، ذلك «لأنه بمجموعة محدودة من الأصوات بعينها، يمكننا إنتاج عدد هائل من المركبات (الكلمات) التي يتحدّد لكل معناها»⁽⁵⁾.

(1) مبادئ في اللسانيات، ص: 21.

(2) ينظر: السابق، ص: 21.

(3) ينظر: مدخل إلى اللسانيات، رونال إيلوار، ص: 82.

(4) مبادئ في اللسانيات، ص: 19.

(5) معرفة اللغة، جورج يول، ص: 39.

غير أن مارتيني يكشف عن تقطيع ثالث لا يقل أهمية عن سابقه من وجهة نظر إقتصادية، فتجزئ الوحدات اللغوية لا يتوقف عند الفونيمات، ذلك أن الفونيمات في حد ذاتها تكتنفها بنية داخلية تشكلها مجموعة من الملامح النطقية المميزة⁽¹⁾ المتراوحة، في كل نظام فونيمي، بين عشرة (10) وثلاثين (30) ملمحاً.

وإذا أمكن نظرياً تصوّر نظام فونيمي معين بعناصر متميزة فيما بينها بالنظر إلى جميع الملامح النطقية التي تشكل كل عنصر منها، لاحتاج الأمر إلى عدد كبير جداً من الملامح ليس في مقدور الذاكرة أن تستوعبه، إلا أن أكثر من ثمانين بالمائة (80 %) من فونيمات أي نظام لغوي، تتحقق عن طريق تجميع ملامح نطقية مشتركة بين أكثر من فونيم واحد، يُسمّى مارتيني (1975:168) Martinet هذا النوع من الاستعمال المتعدد للملامح المميزة بـ «اقتصاد الملامح»، وعلى أساس هذه الحقيقة، فإن نظاماً معيناً يزداد عدد وحداته الفونيمية، يكون أصعب مِرَاساً من نظام بوحدة أقل، وتساوقاً مع هذه الفكرة، فإن فونيماً معيناً يجمع في بنيته الداخلية بين عدد أكبر من الملامح المميزة، يجعله أصعب في التمييز من مقابل له بعدد أقل، ونتيجة ذلك، هي أنه من باب الاقتصاد ومن باب ضمان التقليل من الجهد الفيزيائي والذهني اللّازمين لإنتاج الكلام واستقباله، أن يقلّ في النظام اللّغوي عدد الفونيمات وعدد الملامح المشكلة لها⁽²⁾.

ولا شك أن «اقتصاد اللّغة Linguistic Economy هو نتيجة للحاجة إلى الاقتصاد في الكلام، لأن الطريقة التي يستعمل بها كل شخص الكلام، وهي بالضرورة على نحو إقتصادي، تنتقل إلى الخصائص النظامية للّغة، أي إلى اقتصادها الداخلي، وكما يفعل المتحدث الذي لا يبذل جهداً أكبر مما هو ضروري لتحقيق غرض اتصالي معين، فإن اللّغة

(1) يعرف جاكسون الفونيم بأنه خزمة مؤلفة من مجموعة من الملامح المميزة، وحيث تُصاغ هذه الملامح صياغةً صحيحة، فإن ذلك يعني التعيين الصحيح لجوهر طبيعة الفونيم. ينظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ص: 255.

(2) ينظر: اللّغة والاقتصاد، ص: 308 - 309.

في كل لحظة من الزمن، لا توفر إلا الطاقة التعبيرية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاتصالية لجماعتها اللغوية»⁽¹⁾.

1- 3: الاقتصاد اللساني ومبدأ الجهد الأقل؛

ذكرنا سابقاً أن النظام اللغوي قائم على أساس اقتصادي قوامه حل مستعمل اللغة على التعبير بـ «القليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي»⁽²⁾، وهو ما يعني بدقة متناهية، إنفاق مجهود عضلي أقل، أو الالتزام بمبدأ الجهد الأقل أثناء تأدية وظيفة اللغة الأهم التي هي التواصل مع الغير.

والواقع أن مبدأ الجهد الأقل Law of the least effort ينسب إلى عالم اللغة الاشتقاقي الأمريكي جورج كنغسلي زيف G.k.ziph الذي يعدّ صاحب أشمل محاولة لشرح الاقتصاد اللغوي للغة ابتدأت مع كتابه: العامل النفسي الطبيعي للغة؛ مقدمة في فقه اللغة التطوري The Psycobiology of language: An Introduction to dynamic philology⁽³⁾ (1935) لتكتمل مع مؤلفه الآخر: السلوك الإنساني ومبدأ الجهد الأقل Human Behavior and the principle of the least effort. وكان الهدف الطموح لزيف من وراء محاولته هذه، كما يقول فلوريان كولماس، هو أن يثبت اقتناعه بأن «كل سلوك صحيح للفرد، محكوم بمبدأ الجهد الأقل» Ziph (1949) , p. 6.

والملاحظ على نظرية زيف هذه، باعتبارها تتساق إلى حد بعيد مع الطبيعة البشرية الميالة دوماً إلى التراخي والتقليل التفعلي للجهد المبذول، أنها نظرية عامة وشاملة، لا يقتصر مجالها على الجانب اللغوي فحسب، وإنما يتسع مفعولها إلى جوانب السلوك الإنساني برمّتها، فالعمل بمبدأ الجهد الأقل، لا يجب أن يرتبط بلحظات محدّدة آنية، وإنما يستدعي توفير الجهد لوقتٍ قادم من أجل الزيادة في فرص البقاء، وأن يلتزمه الشخص طوال الوقت لفاعليته،

(1) السابق، ص: 323.

(2) مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، ص: 292.

(3) ينظر: في نشأة اللغة، مايكل كوربالييس، ص: 212.

فهو مبدأ فعالّ في عملية التكيّف بمفهومها الواسع وبكلّ ما تتطلبه من أوجه تحسين آدائية الوسائل وتسهيل الوصول إليها بطريقة تضمن تقليل الجهد اللّازم في التعامل معها⁽¹⁾. ومن أجل شرح فكرته و تجسيد هذا المبدأ المجرد، يقدّم زيف مثالاً محسوساً تشخّصه أدوات النّجار المطروحة على طاولته. فالعمل بهذه الأدوات، لا يتطلّب استعمالها فقط، فبالإضافة إلى ذلك، وربّما قبل الاستعمال، يتطلّب الأمر صيانتها وتعديلها، ثمّ تنظيمها بطريقة تسهّل إقضاءها.

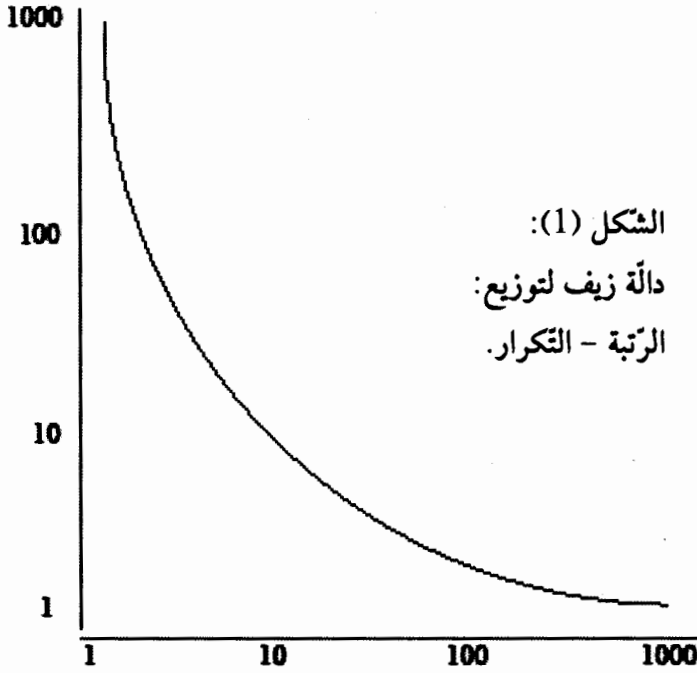
فإذا سلّمنا بأنّ تلك الأدوات الموضوعة رهن استعمال النّجار، لا يكون تردّد استعمالها متساوياً، فإنّ مبدأ الجهد الأقلّ سيكون تأثيره على الأداة الأكثر استعمالاً مُزدوجاً، فمن جهة، يدفعها إلى التعديل والتّسوية أكثر من غيرها، فيتّم تصغير حجمها وتخفيف وزنها وتسهيل شكل تناولها، وبذلك تزداد الكفاءة الاقتصادية للاستعمال المتكرّر لهذه الأداة، ومن جهة أخرى، سوف تُرثّب على طاولته العمل بكيفية ترتبط ارتباطاً عكسياً بتكرار استعمالها، بمعنى أنّ الأداة التي يزداد طلبها ويتكرّر استعمالها، ستوضع على مسافة أقرب من يد النّجار، والعكس صحيح، فالأداة التي يقلّ استعمالها، سيكون محلّها على مسافة أبعد من يده، بما يشبه التّغذية المرتدّة، ما دام أنّ جهد الوصول إلى الأداة، هو الجزء المستهلك من الطّاقة من مجمل جهد الاستعمال⁽²⁾.

ولقد صاغ زيف قانوناً عُرِف باسمه Zipf's law ينظّم العلاقة بين تكرار وقوع الكلمة (ت)، ورتبتها على سلّم التكرار لمجموعة نصوص معيّنة (ن)، فوجد أنّ هذه العلاقة تكاد تستقرّ في جميع النصوص، وفي كلّ اللّغات، وبالتالي تكون الدّالة (ت × ن) دالة ثابتة تعكس حقيقة ثابتة مفادها أنّ مستعمل اللّغة، يوظّف عدداً قليلاً من الكلمات ذات التكرار العاليّ بنسبة أكثر من توظيفه للكلمات ذات التّعداد الهائل، لكنّها مُنخفضة التكرار، وقد مثل زيف الدّالة السّابقة في شكل منحنى مُنحدر، لا بأس أن نعيد رسمه هنا⁽³⁾:

(1) ينظر: اللّغة والاقتصاد، ص: 295 - 296.

(2) ينظر: اللّغة والاقتصاد، ص: 296.

(3) ينظر: اللّغة والاقتصاد، ص: 300 - 301، وينظر كذلك: نشأة اللّغة، ص: 212.



وللتدليل على صديق دعواه، أجرى زيف هذه الدالة على مجموعة واسعة من اللغات، لا تجمعها صلة قرابة، تشمل: القوطية Gothic، والنوتكا Nootka، والبلينز Blains، والكري Cree، والصينية، والإنجليزية القديمة، والألمانية، وقد جاءت النتائج كما توقعها زيف، فكانت متسقة تماماً إلى درجة أنه أمكن النظر إلى الدالة كأنها قانون⁽¹⁾ يمكن تطبيقه على أية لغة مهما كان نوعها.

والتوزيع الثابت للترتبة على مقياس التكرار، وتكرار وقوع المواد المعجمية في اللغات، يمكن أن يُفسر بوصفه شاهداً على سريان مفعول مبدأ الجهد الأقل، وهو يعكس العلاقة النموذجية من الناحية الاقتصادية بين العدد الإجمالي للكلمات في مجموعة نصوص،

(1) ينظر: اللغة والاقتصاد، 302.

أي نماذج الكلمات المنفقة من أجل مجموع معين من العمل الاتصالي، وبين تكرارات الوقوع لكل نماذج الكلمات في مجموع النصوص، أي عدد المرات التي تستعمل فيها كل أداة»⁽¹⁾.

وقد عمل Mandellbrot (1954) على تطوير نظرية زيف، فأكد منذ البداية على أهمية العلاقات المتبادلة المذكورة سابقاً بالنسبة لاقتصاديات الاتصال، ثم عرض فكرته عن تخفيض تكاليف الاتصال للحد الأدنى Minimalisation de cout، فانطلاقاً من معانيته أن تكلفة كلمة ما، بمضمون إعلامي معين، تزداد مع كل فونيم إضافي، توصل إلى النتيجة: أن توزيع (الرتبة-التكرار) للكلمات، توزيع نموذجي بالمعنى الاقتصادي، أي أن اللغة تُبدي اتساقها الكامل، ومنذ الانطلاقة، مع إحتياجات إقتصاديات الاتصال⁽²⁾.

كما كشف Guiraud (1959) عن ارتباط طول الكلمة (ط)، بتكرارها (ت)، فالكلمات الأكثر تواتراً، هي الكلمات القصيرة، والدالة ثابتة مرة أخرى (ط × ت = 1)، وهي تعني أن المعاني التي يزداد تواترها وتكرارها، هي التي يُعبّر عنها بواسطة الوحدات اللغوية القصيرة⁽³⁾. وهي نفس الفكرة التي ذكرها زيف سابقاً، عندما أشار إلى أن الكلمات الأكثر تكراراً تصبح أقل تعقيداً مقارنةً بالكلمات الأقل تكراراً، وقد عزا ذلك إلى مبدأ الجهد الأقل بطبيعة الحال⁽⁴⁾.

والعلاقة المتبادلة «التكرار، والرتبة، والطول، وعدد المعاني، والتبديلات الصيغية لكلمة معينة، هي علاقات ذات جانب ديناميكي مهم له تأثيره في تطور المعجم، فكلما دخلت كلمة جديدة للمعجم، تغير تكرار وقوعها، وغيرت أيضاً صيغتها وإمكاناتها الدلالية وقابلية تبديلها، فهناك ميل نحو الاختصار: Omnibus, Phone < Telephone < Bus, Hi-Fi < High fedelity, Fridge < Refrigerator، وليس نحو الاتجاه الآخر»⁽⁵⁾.

(1) السابق.

(2) ينظر: السابق، ص: 303 – 304.

(3) ينظر: السابق، ص: 303.

(4) ينظر: في نشأة اللغة، ص: 212. وينظر كذلك: مبادئ في اللسانيات العامة، ص: 161.

(5) اللغة والاقتصاد، ص: 304.

1- 4: أصوات الكلام ومبدأ الجهد الأقل؛

إن الإنتاج الاقتصادي الأمثل لأصوات الكلام، يتطلب إنفاق أقل جهد عضليّ ممكن، وهذا ما نلمسه ابتداءً في الجهاز الموضوع لإصدار أصوات الكلام والمسمى تمجاًوزاً: جهاز النطق، لأنّ وظيفته الأساسية، ليست النطق في الأصل، وإنما هو موضوع في الأساس، لضمان بقاء الإنسان حيّاً، عن طريق تأمين وظيفتين أساسيتين هما: الهضم والتنفس.

وإذا كان إنتاج أصوات الكلام، من وجهة نظر نفسية، هو عملٌ يستهلك طاقة، فإنّ مصدر الطاقة لجهاز النطق، يأتيه من الرّتين. فالرّتان، بعدما تضمنان تزويد الجسم بالأكسجين، تقومان بطرح التّواتج الفاسدة عن طريق عملية الرّفير، فتقوم أعضاء جهاز النطق، باعتراض هذا الهواء الفاسد المتدفّق إلى الخارج لإنتاج أصوات الكلام.

يتساءل R.H.Robins مُبدياً تعجّبه من هذا المخلوق الذي هو الإنسان الذي يستغلّ نفاياته التّنفسية أبلغ استغلال لصناعة الكلام؛ قائلاً: «هل تستطيع أن تدلّني على أحدٍ يستطيع أن يستغلّ النّفايات بطريقة أجزى وأكثر كفاءةً وأهميةً من استغلال الإنسان لنفايات عملية التّنفس»⁽¹⁾. والجواب يكون بطبيعة الحال بالتّقي، فليس الكلام في واقع الأمر إلا نتيجةً لاعتراض الهواء الفاسد المشبّع بثاني أكسيد الكربون المطروح من الرّتين إلى الخارج، في مكانٍ ما من الحنجرة أو الفم، وتُصنّطع منه مُعجزة الكلام التي وهبها الله للإنسان. وهذا لا يكلف العناء أبداً، ممّا يدفعنا إلى اعتباره إجراءً اقتصادياً للغاية.

ثمّ إذا بحثنا في الأصوات اللّغوية ذاتها داخل الأنظمة الصّوتية للّغات الإنسانية، وجدناها تختلف في تردّد وقوعها تساوياً مع مبدأ الجهد الأقل. فإذا أمكن تحديد الفونيمات، من وجهة نظر الصّوتيات التّطقية، على أنّها تجمّعات من الملامح التّطقية المميّزة⁽²⁾، وإذا ثمّ اعتبار النطق على أنّه تتابع من الحركات العضلية النّاتجة عن أعضاء النطق المختلفة، فإنّه من

(1) The structure of language, P. 18. نقلاً عن: أضواء على الدّراسات اللّغوية المعاصرة، ص: 251.

(2) يشير تروبتزكوي إلى البنية الدّاخلية للفونيم، ويعتبر أنّ أجزاءها الدّرية بإمكانها أن تشكّل عناصر مميّزة تفرّقها عن غيرها من الفونيمات الأخرى، يقول: «وكالحال في تفتيت الدّرة الفيزيائية وبيان القوّة المادّية لها، كذلك أمكن تقطيع الوحدة الصّوتية [الفونيم] وبيان الوجوه المميّزة المتغايرة فيها». مبادئ علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، ص: 2.

الطبيعي أن تختلف الحركات العضلية المستخدمة في إنتاج الفونيمات المختلفة، وبالتالي اختلاف الطاقة المبذولة في إنتاج كل فونيم، والتأق يراعي هذا الجانب بكل دقة. فتحقق هذا الفونيم، يحتاج إلى طاقة قد تزيد أو تنقص مقارنةً بتحقيق فونيم آخر، فبمجرد اختلاف فونيمين، في كون أحدهما يمتلك ملمحاً نطقياً إضافياً يفتقر إليه الفونيم الآخر، فإن ذلك يأخذ رأساً إلى اعتبار أن الفونيم ذا الملمح الإضافي يُنتج بتكلفة أكثر، ويتسبب في إنفاق طاقة إضافية مبذولة لتحقيق الملمح الإضافي داخل هذا الفونيم. يمثل زيف لهذا الوضع بالصّامتين الأنفيين؛ الشفوي / m / والطرفي / n /، فوجد أن / m / أسهل نطقاً من / n / مادام الأنفي الطرفي يتطلب حركة إضافية من اللسان، و لذلك كان / m / أكثر تواتراً من / n / في اثنين وعشرين (22) لغة من أسر لغوية مختلفة⁽¹⁾.

إن فاعلية مبدأ الجهد الأقل على المستوى الفونولوجي، يظهر من خلال العلاقة بين سهولة النطق وتكرار الفونيمات، ويظهر كذلك من خلال تعداد الأنظمة الفونيمية ذاتها التي تتكون في الغالب من قائمة صغيرة تتراوح ما بين 20 و 70 عنصراً، وقد تقل عن ذلك⁽²⁾، فلغة الماوري (سكان نيوزيلاندا الأصليين)، تستخدم 15 فونيماً فقط، ولا يوجد دليل على أن هذا العدد البسيط من فونيماتها، يقلل من قوتها وتعبيريتها بأي وجه من الوجوه، بل إن متحدثي الماوري معروفون بمقدرتهم الخطائية الرفيعة⁽³⁾. وهذه القائمة الضيقة التي لم تبلغ، في أكثر اللغات تصويتاً، المائة 100، قد سمحت للإنسان بتخفيض جهد النطق إلى حدّ الأدنى، دون أن يتسبب ذلك في إلباس المستمع وإعاقة تمييزه للأصوات. وبذلك تكون الأنظمة الفونيمية قد أقامت توازناً بين المطالب المتعارضة لسهولة الإنتاج من جانب، وسهولة تمييز الأصوات من جانب آخر.

(1) ينظر: مبادئ علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، تروبتزكوي، ص: 267 - 268.

(2) ينظر: اللغة، فندريس، ص: 62.

(3) ينظر: في نشأة اللغة، ص: 137.

وقد خلّصَ زيف، في آخر محاولته المذكورة سابقاً، إلى مجموعةٍ من النتائج تدعّمها الإحصاءات الدقيقة من لغاتٍ مختلفةٍ لا تجمعها صلة قرابة، وهي مرتبطةٌ طبعاً بمبدأ الجهد الأقل، نلخصها في النقاط التالية⁽¹⁾:

- 1- ارتباط طول الكلمة بكثرة ترددها ارتباط عكسي.
- 2- ميل اللغات إلى تقصير الكلمات التي يكثر ترددها.
- 3- ميل اللغات إلى تفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة.
- 4- وجود تلازم عكسي بين حجم الفونيم أو درجة تركيبه، وبين تردده في الاستعمال.

1- 5: اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية ومبدأ الجهد الأقل:

يظهر أن مبدأ الاقتصاد في الجهد، فكرة متأصلة في تاريخ اللغة، فهي ليست وليدة الدراسات اللسانية الحديثة، بل تسبق وجود اللسانيات في حد ذاتها. فإذا عدنا قليلاً إلى الوراء، وتحديدًا إلى المدرسة الإنجليزية، ومنذ عهد Sayce إلى عهد Sweet، وجدنا أن هذه الفكرة كانت رائجة في هذا الوقت من تاريخ اللغة، فقد ذكر هذان العالمان أن التطور الصوتي يتجه باللغة نحو التهذيب والكمال.

وذكر Paul Passi أن التغير يتجه نحو إظهار العناصر الأساسية في الكلمة وتجريدها مما عسى أن يكون بها من أصوات لا تدعو إليها كبر حاجة، فيخفف بذلك من ثقلها ويزيدها تميزاً⁽²⁾.

والفكرة ذاتها نجدها عند Fridirik Max Muller المنتسب إلى جامعة أكسفورد في كتابه (محاضرات في علم اللغة) الذي نشره سنة 1861، إذ يؤكد أن أغلب التطورات التي تحدث في اللغة، إنما تنحو في اتجاه واحد، هو اتجاه الاقتصاد والتقليل من الجهد⁽³⁾.

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص: 339.

(2) ينظر: علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص: 287.

(3) السابق.

ولم يخرج العالم اللغوي الأمريكي Curtius Whitney عن هذا الإطار⁽¹⁾، فقد ذكر هو الآخر في كتابه (حياة اللغة وتطورها) أن «كل ما نكتشفه من تطور في اللغة، ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق»⁽²⁾.

ويبدو أن الدراسات اللسانية البنيوية لم تنحرف عن المسار الذي رسمته الدراسات اللغوية المتقدمة وسنه المهندسون المختصون في مجالات التواصل عن طريق الهاتف والراديو، فقد كشفت بدورها أن اللغة تسير في طريق واحدة ليس لها غيرها، هي طريق الاقتصاد والتقليل من الجهد، يقول Leonard Bloomfeild: «إن الاتجاه العام لقدر عظيم من التغير الصوتي، هو باتجاه تبسيط الحركات التي تكون النطق لأي شكل لغوي»⁽³⁾. وقد قال Ferdinand De Saussure من قبل مثبثاً هذه الحقيقة: «لقد عزي سبب التغيرات الصوتية إلى قانون الجهد الأقل الذي يُستبدل فيه نطق بنطق، نطق صعب بآخر سهل، وأن قانون الجهد الأقل بإمكانه أن يوضح لنا عدداً معيناً من الحالات التي تسقط فيها المجموعات الكبيرة من المقاطع الأخيرة في كثير من اللغات»⁽⁴⁾.

وإن كان دي سوسير قد أشار صراحة في قوله هذا إلى مبدأ الجهد الأقل أو قانون الجهد الأقل، إلا أنه -أي المبدأ أو القانون المذكور- يُنسب إلى زيف Zipf لأنه هو الذي احتضنه وفسر على أساسه كثيراً من المسائل اللغوية وغير اللغوية، بل وجعل منه نظرية تكاد تكتمل عناصرها.

ويرفع اللساني Otto Yespersen أي احتمال للشك في «أن الاتجاه العام لجميع اللغات، هو نحو تقصير الصيغ والكلمات»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، عبد الجليل مرتاض، ص: 139.

(2) ينظر: Life and Growth of Language, P: 48، نقلاً عن: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مذكور، ص: 282، وينظر كذلك: دراسة الصوت اللغوي، ص: 321، التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السمرائي، ص: 24.

(3) Bloomfeild, Leonard, Language, P. 354

(4) De Saussure, Ferdinand; Cours de linguistique générale, présenté par Dalila Morsli, 238.

(5) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: 76، وينظر: الألسنية؛ المبادئ والأعلام، ص: 30.

ومن الأوجه اللسانية البنيوية البارزة الأخرى التي لا يمكن تجاوزها حين الحديث عن اقتصاد اللغة، André Martinet، المعروف بأفكاره التي لا يمكن إغفالها في هذا الجانب، وهي موجودة، على وجه الخصوص، في مؤلفيه *Economie des changements phonétiques* و *Eléments de linguistique générale*.

مبادئ اللسانيات العامة، وبإمكاننا أن نلخص أهم أفكاره حول اقتصاد اللغة في النقاط التالية:

- ينظر إلى الاقتصاد اللساني على أنه محكوم بالبحث الدائم عن التوازن بين الحاجات التبليغية للإنسان من جهة، وميله إلى تقليص نشاطه الذهني والجسدي إلى الحد الأدنى من جهة ثانية⁽¹⁾.

- يقرر أن الجهد المبذول لأغراض لسانية، ينبعث أن يكون متناسباً مع كمية الأخبار المنقولة، وبعبارة أكثر بساطة، فإن الإنسان عندما يتحدث بغرض الإفهام، فإنه يتفق من الطاقة ما يمكنه من إيصال فكرته إلى الطرف الآخر، دون أن يزيد عن ذلك بأي وجه من الوجوه.

- لا شيء يبقى في لسان ما، إن لم يساهم بدقة في عملية التبليغ.
- أن الصرامة في الاقتصاد، توجب عدم استعمال ألفاظ متكونة من ثلاثة أصوات أو أكثر، قبل إستفاد مساهمة كل الائتلافات المتكونة من صوتين.
- أن الألفاظ ذات التواتر المرتفع، تكون أقصر من الألفاظ النادرة، وهو ما تثبته الإحصاءات حقيقة كما يقول مارتيني.
- أن اللغة، آية لغة إنسانية، بامتلاكها لآلية التقطيع المزدوج، تكون قد امتلكت خاصية على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية.
- أن أكثر فونيمات نظام لغوي معين، تتحقق عن طريق تجميع ملامح نطقية مشتركة بين أكثر من فونيم واحد.

(1) ينظر في هذه النقطة: إجابات البحث اللساني، ص: 268.

- من باب التوفير، أن لا يُثقل الإنسان ذاكرته ويحتفظ بالصيغة الطويلة، وغيرها...

كانت تلك أهم الأفكار الاقتصادية الخاصة باللغة عند البنيويين وعند بعض من سبقهم من الوجوه اللغوية المتقدمة.

أما إذا بحثنا في الفكر اللغوي عند التوليديين، فإننا واجدون أن التحو التوليدي، ومنذ بداياته الأولى في أواخر السنوات الأربعين، قد قام على اعتبارات اقتصادية⁽¹⁾ جادة تسعى لطرح مقولات بسيطة وعامة (كونية) في نفس الوقت حول اللغة البشرية قدر الإمكان⁽²⁾.

فإذا ما تجاوزنا كثيراً من المراحل والنظريات الفرعية المتعددة للتحو التوليدي التي يمكن الوقوف عندها واستخلاص توجهاتها الاقتصادية، وانطلقنا رأساً إلى آخر ما انتهت إليه المدرسة التوليدية عبر مسارها الطويل، وعبر تطورها الدائم وبحثها المتجدد في أغوار الظاهرة اللسانية وحيثيات بُنيته وكيفية عملها، إلى البرنامج الجديد المسمى البرنامج الأدنى The Minimalist Program (M.P) المقترح في تشومسكي (1992)، (1993)، (1995)، (1998) و(1999)، وجدناه يحتضن كلفة مقولة الاقتصاد ويُحدّد نفسه مكاناً داخلها، فما هي حقيقة هذا البرنامج التصورية؟ وماهي مميّزاته وخصائصه الشكلية؟

إن هذا البرنامج، من حيث جوهره الرئيسي وبنيته الشكلية الأساسية، يعدّ استمراراً للاتجاه العام الذي طبع النظريات التركيبية التي نشأت في إطار النموذج التوليدي التحويلي، والذي كان من أصوله الكبرى التي مثلت إطاره المنهجي، التحوّل من موقع العناية بالقواعد النحوية الخاصة باللغة الواحدة، إلى موقع العناية بالمبادئ العامة والكلية حول اللغة البشرية، والتي بإمكانها أن تأخذ بيد اللسانيين إلى استنباط الأصول التفسيرية الموحدة التي ترجع إليها الظواهر اللسانية في تنوعها واختلافها⁽³⁾.

(1) ينظر: بعض الملاحظات عن الاقتصاد في التحو التوليدي، نعم تشومسكي، ص: 31.

(2) See: Government and Binding theory and the Minimalist Program, Chomsky, Noam (1995), P. 338.

(3) ينظر: قراءات في اللسانيات التوليدية، رشيد بوزيان، 1 / 12. وينظر كذلك: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، مرتضى جواد باقر، ص: 190.

إنّ الباعث لهذا البرنامج الجديد-كما هو واضح-هو الحاجة إلى مبادئ أعمّ من تلك التي اقترحت ضمن البرامج المتعدّدة لهذه المدرسة، سعياً منها لنيل الغايات التفسيرية بالاعتماد على أوجز الطرق وأقرب المسالك، والتقليل من الآليات والافتراضات النظرية والأدوات التحليلية إلى أقصى ما يمكن.

وتترسّم قسماته وحقيقته الجوهرية حول «حذف الفضول [أو الزائد] من مكونات الآلة التحوّية، أو على الأرجح، ما تأكّد بالدليل والبرهان أنّه فضولٌ من تلك المكونات.. إكتفاءً باللائم منها والضروري، وذلك عملاً بمبدأ إلغاء ما لا يلزم جملةً، والاكتفاء بما يلزم بأخفّ صورته على الإطلاق»⁽¹⁾.

ولأنّه لمن المفيد حقاً أن نذكر أنّ البرنامج الأدنى لم يلد من العدم، وإنّما كان استمراراً وتطوراً لبرنامج سابق له هو "مبدأ التأويل الكامل" Principle Full Interpretation الذي يقضي «بأن لا شيء في بنية الجملة يبقى دون تأويل، وهذا يعني أنّه لا يجوز أن يكون في تمثيلاتنا التحوّية لبنى الجملة أيّ فيض، أي لا يجوز أن يكون فيها عناصر لا تأويل لها، وإذن، فأيّ تمثيل لبنية الجملة، على أيّ مستوى من المستويات، لا يجوز أن يظهر فيه غير العناصر الضرورية للتأويل، وليس هذا إلّا مظهراً من مظاهر مبدأ الاقتصاد Economy Principle»⁽²⁾.

هذا عن الإطار التصوريّ للبرنامج، أمّا عن مزاياه وخصائصه الأساسية، فإنّه قد تمكّن من إزاحة ثقل نظريّ كبير ومتنوع تمثّل في مجموعة من المبادئ والقيود والنظريات كانت تعالج على أساسها الظواهر اللسانية من منظور مستوي؛ البنية العميقة والبنية السطحية⁽³⁾.

إنّ الغاية من إلغاء هذين المستويين؛ مستوى البنية العميقة والبنية السطحية، والإستعاضة عنهما بالمستويين البينيين Interface Levels: الصورة المنطقية Logical Form (LF)، والصورة الصوتية Phonetic Form (PF)، واعتماد النظرية التوليدية

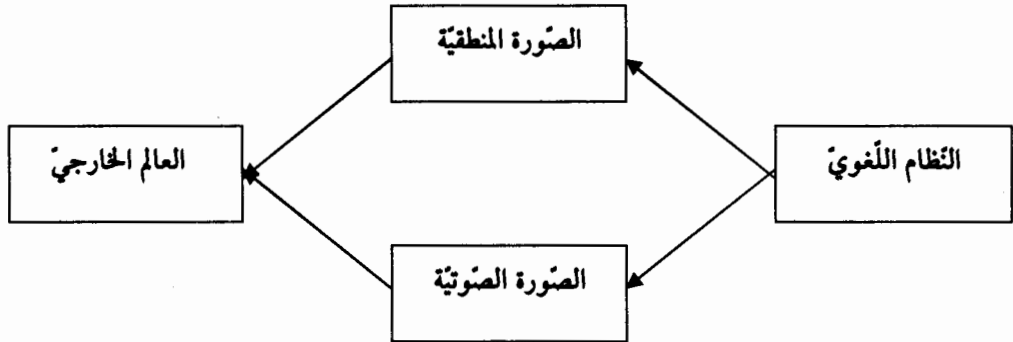
(1) قراءات في اللسانيات التوليدية، ص: 7.

(2) مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: 191.

(3) ينظر: قراءات في اللسانيات التوليدية، ص: 31 - 32.

الكلي عليهما لتحقيق ما يصبو إليه البرنامج الأدنى من مقامات الكفاءة التفسيرية، بالإضافة إلى ما في ذلك من علامات الاقتصاد والتسهيل والتيسير، يكمن في أن هامش الاعتبار التقديرية المغرقة في التجريد، قد ضاق إلى حد بعيد⁽¹⁾ من جهة، وكونهما من جهة ثانية، يصلان فيما بينهما ويربطان النظام اللغوي بالعالم الخارجي المتمثل في الأشياء والكائنات والأحاسيس وغيرها، بالإضافة إلى الجانب الفيزيائي للأصوات من ناحيتين؛ ناحية عالم المفاهيم والتصورات العقلية بالنسبة للصورة المنطقية، وناحية الشكل المورفولوجي للوحدات اللغوية بالنسبة للصورة الصوتية⁽²⁾.

والخطاطة التالية من شأنها أن تختصر لنا كل ذلك:



وهكذا يكون من الضروري على كل نظام لغوي، أن يزودنا بتمثيلين؛ أحدهما للصورة الصوتية للكلمة أو الجملة (كيف ستلفظ)، وتمثيل لصورتها المنطقية (كيف ستؤول). وفي «أي صورة مبسطة للقواعد، يتضح أن هذين المستويين البينيين، هما المستويان الضروريان الوحيدان، وأن نظاماً مثل هذا لا حاجة فيه إلا لتوليد تمثيلات هذين المستويين. أما بقية التمثيلات والمستويات، كمستوى البنية ع، أو مستوى البنية س، فليس هناك ضرورة نظرية لافتراضهما. والسبب في هذا... هو أن هذين المستويين هما اللذان يربطان النظام اللغوي بالعالم الخارجي، لهذا لا يمكن تصور الاستغناء عنهما، ولا بد لهذا النظام أن يحتوي

(1) ينظر: السابق.

(2) ينظر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: 192.

على الآليات والأدوات والعناصر التي تنتج الاشتقاقات وتمثيلاتها البينية؛ صورتها المنطقية وصورتها الصوتية. بل لنا أن نقول أن مقبولة هذا النظام، تقضي بأن لا يحتوي إلا على تلك الآليات والأدوات والعناصر التي يُحتاج إليها في إنتاج الاشتقاقات اللغوية وتمثيلاتها البينية»⁽¹⁾.

فإذا أردنا أن نتيّن هذه الحقيقة واقعاً من خلال عمل النظام اللغوي، لابد لنا ابتداءً أن نشير إلى طريقة الإنجاز الكلامي، وهي تمر كما انتهت إليها النظريات السيكلوساتية في آخر أبحاثها، عبر ثلاث مراحل أساسية، تطابق المرحلة الأولى عملية الصياغة المفهوماتية Conceptualization الخاصة بالرسالة المراد التعبير عنها، وهي تحديد المفاهيم والأفكار التي سيعبر عنها لفظياً. يتعلّق الأمر هنا بلغة التفكير المستقلة عن اللغة التي سيفصح بها المتكلّم⁽²⁾.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة خاصة بالصياغة المعجمية Lexicalization للرسالة، وهذا ما يقتضي إنتقاء الكلمات المناسبة للمفاهيم والأفكار التي يتوخى المتكلّم التعبير عنها، وصياغتها في بُنى جملية وفق ما تتطلبه الآلة النحوية التي تصوّرّها كنظام حاسوبي Computational System، بغية الوصول إلى بنية دلالية وتركيبية ومورفولوجية وفونولوجية وصوتية ملائمة ذات التمثيلات البينية Interface Levels القادرة على وصل النظام اللغوي بالعالم الخارجي. وتنقسم هذه المرحلة المسماة أيضاً مرحلة التنفيذ المعجمي Lexical Acces إلى مرحلتين فرعيتين؛ تكون المرحلة الأولى خاصة بالتسنين الدلالي والتركيب، وهو ما يوافق الصورة المنطقية، وفيها يجب على المتكلّم أن يسترجع أولاً المعلومات الدلالية والتركيبية المقترنة بالعناصر المعجمية المرشحة-أي الكلمات الموافقة جزئياً لدلالة المفهوم المراد التعبير عنه-قبل الانتقاء الصريح للعنصر المرشح الوحيد والملائم والأخفّ دون سواه من تلك العناصر.

(1) السابق.

(2) ينظر: الفونولوجيا الحاسوبية والمسارات المعرفية للإنجاز الكلامي، مصطفى بوعناني، ص: 28 - 32 و 63 - 64.

والمرحلة الفرعية الثانية هي تلك الخاصة بالتسنين المورفونولوجي، وهو ما يوافق الصورة الصوتية، وفيها يجب على المتكلم أن يسترجع الصور المورفولوجية للكلمات، التي قد تتنوع أحياناً، بكامل عناصرها، والتي يجب أن تُربط فيها المعلومات القطعية من مثل (التأليف الصامت والمصوتي، ومجموعة المقاطع والتبر...) بالحبكة العروضية المناسبة، ليختار أنسبها بالنظر إلى مسلك الخفة والاقتصاد. أما المرحلة الثالثة والنهائية، فهي تلك التي تقود إلى التلّك بالرسالة التي يؤدّ المتكلم إيصالها إلى المتلقّي⁽¹⁾.

يتّضح، بعد عرض طريقة الإنجاز الكلامي والمراحل التي تمرّ بها، أن توصيف النظام اللغوي بأدنى حدّ من الآليات والوسائل، لا يحتاج أكثر من مكونين اثنين هما؛ معجم تترافق فيه المفردات بخصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وآلية نحوية يمكن تصوّرها كنظام حوسبة تقوم بتوليد البنى الجمالية بتمثيلاتها البينية التي تتضمن الوصفين؛ أحدهما لمعلوماتها الدلالية، والآخر لمعلوماتها الصوتية، يمثل الأول صورتها المنطقية، بينما يمثل الثاني صورتها الصوتية. وهذان المستويان هما اللذان يصلان الجمل بالعالم الخارجي، عالم المعاني والمفاهيم والتصورات والأشياء من ناحية، وعالم الأصوات الفيزيائية من ناحية أخرى، وهذا بالاعتماد على إجراء مهمّ وأساسي هو إجراء المفاضلة والانتقاء لوحدة معجمية مفردة من بين عدد من الوحدات المعجمية كانت مرشحة لبناء الجملة، يطلق عليها مسمّى التعداد Numeration، والانتقاء يكون طبعاً بالقياس إلى ميزان الخفة والاقتصاد.

ويشترط في هذين التمثيلين، ألا يحتويوا غير العناصر التي يمكن تأويلها، ووجود أيّ عنصر، في أيّ منها غير قابل للتأويل، يشكّل خرقاً لمبدأ التأويل الكامل Full Interpretation المذكور سابقاً، وانتهاكاً لأساس يُحدّد به شكل هذه المقاربة وهو مبدأ الاقتصاد Economy Principle⁽²⁾.

إنّ هذا البرنامج التوليدي الجديد، المسمّى البرنامج الأدنى، كما اتّضحت قسماته وحقيقته من خلال ما سبق، يظهر أنّه أعدّ خصيصاً لمعالجة الجانب التركيبي في النظام اللغوي، لكن واقعه العملي يُثبت أنّه يصلح لمعالجة مستويات أخرى وبخاصة المستوى

(1) ينظر: السابق، وينظر كذلك: مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: 192 - 194.

(2) ينظر: مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، ص: 192، 197.

المورفولوجي، فإذا ارتضيناه كذلك، فإن ذلك يقضي بأن المتكلم في معالجة الكلام إنتاجاً واستقبالاً، يكون مخيراً بين وجوه مورفولوجية مختلفة، يمكن أن يعتمد على أحدها لإخراج كلامه من حيز الفوضى والتفكك، إلى حيز النظام والاتساق، أي من حيز المادة الخام التي لا شكل لها، إلى حيز المادة اللغوية المتشكلة، فالذي يتعين العمل به، هو واحد من تلك الإمكانيات فقط وليس غير⁽¹⁾، «أي أن تنوع الإمكانيات التنظيمية المتاحة للمتكلم لتشكيل المادة اللغوية الخام، تنوع في النظر، أما في العمل، فإنه لا يتعين من تلك الإمكانيات إلا واحداً منها يكون أخفها على الإطلاق»⁽²⁾.

إن تعيين وجه من تلك الوجوه إطاراً بنوياً لتشكيل المادة اللغوية، إنما يسري في إطار البرنامج الأدنى الذي تتجه المفاضلة والاصطفاء بمقتضاه إلى أيسر تلك الوجوه وأوثقها صلة بميزان الخفة والاقتصاد، وذلك عملاً بمبدأ أنه «ما خيّر المتكلم بين أمرين إلا اختار أخفهما جهداً، وأيسرهما مؤونة، وأقصدهما تكلفة»⁽³⁾. والإنسان بطبعه ميال إلى حب الراحة وبذل أدنى الجهد، فإثناء تواصله مع غيره، سواء كان مرسلاً أو مستقبلاً، فإنه ينفر من كل ما من شأنه أن يجهد ويثقل عليه، وينغص عليه هدوءه وراحته.

فكل وضع مورفولوجي استعمله المتكلم وعمل به، وجب أن يفترض فيه أن المتكلم إنما انتخبه واصطفاه من وسط قائمة من الامكانيات والأوضاع بعضها أنسب من بعض بالنظر إلى معيار الجهد الأدنى⁽⁴⁾.

والاقتصاد بهذه الكيفية، وتحديداً في جانبه المورفولوجي، وبالقيااس إلى البرنامج الأدنى، المرتكز على معايير السهولة واليسر، يحدث ابتداءً في ذهن المتكلم من خلال اختياره واصطفائه لسلاسل صوتية دون أخرى، ثم يظهر بعد ذلك على الساحة العملية من خلال التلّفظ والتكلم.

(1) ينظر: قراءات في اللسانيات التوليدية، ص: 9.

(2) السابق.

(3) السابق.

(4) ينظر: السابق.

فإذا أردنا أن نفسر القيمة الاقتصادية لهذا الاختيار، رجعنا إلى الجانب العملي، إلى مسرح التلّفظ بالأصوات، إلى حركات أعضاء النطق أثناء تحقيقها لهذه السلاسل الصوتية التي تمّ اصطفاؤها من ضمن جملة من الاحتمالات الأخرى كانت بدورها واردة، لأنّه هو الذي يمتلك الحركة والظهور، ويجسّد الاقتصاد، ويبين الكلفة الناقصة والتسهيل الزائد في النشاط العضوي لدى المتكلّم والمستمع الذي يتقلص إلى الحد الأدنى في حدود ما يسمح به تواصلهما وتفاعلهما.

وفي إطار اللسانيات التوليدية دائماً، تأتي نظرية المفاضلة Optimality Theory المبثورة في أعمال (1993) Prince & Smolensky و McCarthy & Prince (1993a)، لتكون نظرية إقتصادية بامتياز؛ في آلياتها وهندستها العامة العاكسة للنظام اللغوي، وفي طريقة عرضها للمعطيات اللسانية.

1- 6: الدراسات اللغوية العربية ومبدأ الاقتصاد في الجهد؛

1- 6-1: دلالة المصطلح:

تنصرف الدلالة العامة لمضمون الاقتصاد في اللغة العربية إلى معاني الترشيد والاعتدال والاستقامة في السلوك. ف القَصْد لغةً؛ يفيد العدل والتوسط بين الاسراف والتقتير⁽¹⁾، وعليه وردت دلالة مجموعة من آيات القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾⁽³⁾، وقوله أيضاً: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾⁽⁴⁾.

(1) ينظر: اللسان (ق ص د).

(2) لقمان 18.

(3) فاطر 32.

(4) المائدة 68.

فالقصد والاقتصاد بمعنى التوسط والاعتدال في التصرف لتجنب الإفراط والتفريط، واضح في الآيات الكريمة. وقد ألف الإمام الغزالي -رحمه الله- كتاباً أسماه (الاقتصاد في الاعتقاد)، شرح فيه هذا المعنى، وبين فيه أن الاقتصاد مطلوب في أمور الاعتقاد أيضاً، إذ الاعتدال والوسطية مظهران من مظاهر هذا الدين⁽¹⁾.

أما الاقتصاد اللغوي *Economie linguistique* من جانبه الاصطلاحي، فهو يدل على محاولة اللغة -والمتكلم والمستمع طرفان من أطرافها- أن تبلغ تحقيق القدر الأكبر من المعاني والدلالات والأهداف والفوائد، من خلال توظيفها لأقل ما يمكن من الجهود الذهنية والعضلية، واستعمالها لأدنى حد من الوسائل التعبيرية، «إثاء أداء مكثف مختزل، ينقل الفوائد الكثيرة بوسائل تعبيرية ميسرة، تحقق القدر الكبير مما تتطلبه المعاني للإبلاغ...»⁽²⁾.

واللغة في أصل وضعها وسيلة اقتصادية، فهي عبارة عن مجموعة من الإصدارات الصوتية المحدودة، تؤدي بها المعاني والمقاصد الكثيرة غير المحدودة، وهي تكشف عن إمكانات ضخمة، تنقل المعاني والتصورات والتجارب والأحاسيس والأحداث للتواصل بين الأفراد والمجتمعات وتحقيق رسالة الإنسان في هذه الحياة بأدق وسيلة وأيسر آلية وأبلغ أداء.

والاقتصاد اللساني، مجال واسع في اللغة، يتحقق في كل مستوياتها صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة ومُعْجَماً، ومن خلاله يحاول المتكلمون «تحقيق حد أعلى من الأثر، من خلال بذل حد أدنى من الجهد»⁽³⁾، وهو المعنى ذاته الذي يدل عليه ذلك القانون الصوتي المعروف أحياناً بـ «قانون الجهد الأدنى»، وأحياناً أخرى بـ «نظرية السهولة والتيسير»، وهو ما يعني كذلك أن المتكلم في تعامله مع اللغة نطقاً واستعمالاً، يميل إلى التقليل من الجهود العضلية ويحاول ما أمكنه ذلك تسهيل العملية التواصلية وتيسيرها بينه وبين المتلقي، وبحث تقليص نشاطهما الذهني والجسدي إلى الحد الأدنى، فالاقتصاد اللساني بهذا الشكل لم ينحصر أثره

(1) ينظر: أساسيات في اقتصاد اللغة، حسيني التميمي، ص: 13 - 17.

(2) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، ص: 31.

(3) دراسة الصوت اللغوي، ص: 319.

فقط عند المتكلم، وإنما تعدّاه ليتحقّق عند المستمع، فيُهوّن عليه، عندئذٍ، طريق الإدراك والفهم⁽¹⁾.

والتكلّم في مجته الدائم المستمرّ لبلوغ هذه الغاية، وهي غايةٌ طبيعيّة عند الإنسان، تظهر في جميع سلوكاته الحيّاتيّة وتصرفاته اليوميّة عندما يريد تحقيق حاجاته بأقلّ كلفةٍ وأدنى جهد، يحاول أن يتجنّب الحركات النطقيّة الصّعبة التي يمكن الاستغناء عنها كليّةً، ويستبدلها بما هو أخفّ منها وأسهلّ.

1-6-2: مَبْدَأُ الْاِقْتِصَادِ فِي الْجُهْدِ فِي الثَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ:

لا شكّ أنّ المصطلحات الاقْتِصَادِ اللَّسَانِيّ، أو الاقْتِصَادِ اللَّغَوِيّ، أو الاقْتِصَادِ فِي الْجُهْدِ، أو مَبْدَأُ الْجُهْدِ الْأَقْلَ، أو غيرها في الدرس اللّسانيّ الحديث، يقابلها في تراثنا العربيّ تمام المقابلة مصطلح الخفّة أو الاسترخاف أو التّخفيف في مقابل مصطلح الثّقل أو الاستثقال أو التّثقل، «وليس [في الواقع] من الناحية النّظرية من فرق بين التعليل بالخفّة و التعليل بالثّقل، فالعرب إذا استثقلت استعمالاً ما، طلبت الخفّة، وإذا طلبت الخفّة، فإنّها تنفر من الثّقل»⁽²⁾.

والخفّة أو الثّقل، من العلل اللّغويّة كثيرة الدّوران و الأكثر توظيفاً عند النّحاة باعتبارها مظهرأ من مظاهر التفسير اللّغويّ، يقول تمام حسان: «من مظاهر الطّاقة التفسيرية في النّحو العربيّ، ظاهرة التعليل لأحكام النّحو وأقيسته، ولعلّ طلب الخفّة يكون أوسع العلل العربيّة مجال تطبيق، وحسبه أنّه يجد اعترافاً مؤكّداً من علم اللّغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكاناً مهمّاً بين مبادئه تحت عنوان "Economy of effort" أيّ الاقْتِصَادِ فِي الْمَجْهُودِ»⁽³⁾.

(1) ينظر: وظيفة الاقْتِصَادِ المورفولوجي في التّواصل اللّسانيّ، أحمد طيبي، ص: 2.

(2) التعليل اللّغويّ في كتاب سيبويه، شعبان عوض محمد العبيدي، ص: 192.

(3) نقلاً عن: ظاهرة التّخفيف في النّحو العربيّ، أحمد عفيفي، ص: 17 - 18.

وإذا كانت عملية الكلام وتحقيق اللغة، بوصفها حلقة تربط بين متكلم ومستمع، تقوم على عاملين أساسيين؛ نفسي يبدأ من الرباط العقلي الذي سبق الاتفاق عليه في عقول مستعملي اللغة، يقوم بقرن مجموعة الأصوات بدلالة محدّدة ترمز إليها هذه الأصوات، وعضويّ تمثله تلك الإشارات العصبية التي يرسلها العقل إلى أنساق الإنجاز الحسية-الحركية Sensorimotor لإصدار الأصوات المطلوبة التي تستقبلها أذن المستمع كموجات صوتية تحوّلها بدورها إلى العقل الذي يربطها مباشرة بمعناها الذي تدلّ عليه بناءً على ما اختزنه مُسبقاً ووقّر في مخيلته من علاقات بين هذه الرموز الصوتية والقيم المعنوية التي تشير إليها⁽¹⁾. فإنّ «النظر إلى الدرس اللغوي بوصفه إكتشافاً للنظام اللغوي الذي لا يمتلكه فرد من الأفراد، بل تتملكه الجماعة المعينة في ذاكرتها الجمعية... يؤكد أنّ غاية الدرس اللغوي، هي إكتشاف حكمة واضع اللغة أو واضعيها»⁽²⁾، وليس شيئاً آخر.

وعلى هذا، فلا يجب أن ينظر إلى الدرس اللغوي على أنّه فرض شيئاً على اللغة، أو تسلّط على تعابيرها وأساليبها، فقبل بعضها ورفض بعضها الآخر، وإنما الصحيح هو أنّ الجماعة اللغوية، قد قامت بتأدية أفعالها ابتداءً، «قبل أن ينبري منهم من يستنبط قوانين كلامهم، وهذا معناه أنّ الاستعمال، من حيث النشأة، يسبق المعيار»⁽³⁾.

ذلك أنّ قواعد النحاة ومنهجهم التحويّ القائم على التعليقات للظواهر اللغوية وتوجيهها، لم يكن بعيداً عن الواقع اللغوي، فتلك الأحكام والنتائج، إستخلصها القدماء من الاستقراء الوصفيّ المباشر للغة، بعد أن تسنّى للنحاة الأوائل مشاهدة العرب الخُلص في ديارهم ومعايشتهم لهم، فكانوا يقيسون ويعلّلون لما سمعوه منهم، مُلتَمسين في ذلك وجوه الحكمة في أوضاع اللغة، ممّا يجلّي حقيقة أنّ منهجهم لم يكن قائماً في أذهانهم ومنطقهم، بقدر ما كان عاكساً ومجسّداً لواقع لغويّ متساوٍ مع الدّوق التّطقيّ ومع القواعد المنظّمة

(1) ينظر: أسس علم اللغة، ماريو باي، ص: 41 - 42.

(2) إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، ص: 186.

(3) اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسدي، ص: 38.

لجوهر اللغة⁽¹⁾، «لأن اللغة مرتبطة بالسنة المتكلمين أولاً، ثم بقوانين الوضعيين المقتنين ثانياً، وإن كان تأثير الناطقين هو الأهم والأخطر، فسلوك المتكلمين في كثير من الأحيان، هو الذي يفرض على المقتنين وضع قاعدة ما...»⁽²⁾.

فكان منهجهم وصفيّاً بأوسع ما تعنيه الكلمة، فلم نجدهم يحكمون على شيء بقبوله أو رده بدافع كامن في أنفسهم، وإنما كانوا يسرون في ذلك على سُنن العرب ويراعون ما راعت و يتركون ما تركت، محكمين في ذلك الذوق والسليقة العربية. فقد بنوا نظرتهم على ما سمعوه من العرب، بعدما استيقنوا أنهم لم ينطقوا كلامهم اعتباطاً، بل راعوا في عقولهم عللاً له، فشحذوا فكرهم لاستخراجها وانتزاعها، مستنديين في ذلك، إلى خبرتهم بمقاصد العرب في استعمالاتهم، وتمرّسهم بأساليبهم، ومعرفتهم بذوقهم فيما يستحسنونه أو يستقبحونه⁽³⁾.

ولما واجدوهم في كثير من الأحيان، في تعليلاتهم اللغوية ينسبون إلى مستخدمي اللغة والمتحدثين بها، أموراً أرادوها في كلامهم كالجنوح إلى الخفة والابتعاد عن الثقل. يقول سيبويه في باب التضعيف ناسباً الفعل اللغوي إلى المتكلمين، وهم هنا الجماعة العربية مُستخرجاً علله مما يصدر عنهم من أقولهم: «إعلم أن التضعيف يثقل على السنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يمينوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو: ضَرَبَ، ولم يمين (فَعَلَّ) وَلَا (فَعْلَلْ) إلا قليلاً، ولم يبنوهن على (فَعَالِل) كراهية التضعيف، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا السنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يذكروا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوا وأذغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخفّ على السنتهم مما ذكرت لك. أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو (فَعْلَلْ) ألزموه الإدغام،

(1) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص: 85 - 86.

(2) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: 15.

(3) ينظر: مكانة الخليل ابن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عابنة، ص: 87، نقلاً عن: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص: 129.

وأسكنوا العين، فهذا مُثَلِّبٌ في لغة تميم وأهل الحجاز. فإنَّ أسكنتَ اللَّامَ، فإنَّ أهل الحجاز يُجْزونه على الأصل، لأنَّه لا يسكُن حرفان، وأمَّا بنو تميم، فيسكنون الأوَّل ويحركون الآخر ليرفعوا السستهم رفعةً واحدةً، وصار تحريك الآخر على الأصل لثلاث يسكن حرفان... وقد بيَّنا اختلاف لغات أهل الحجاز وبنو تميم في ذلك واتِّفاقهم، واختلاف بني تميم في تحريك الآخر ومن قال بقولهم^(١).

فالتعليل بالخفة أو الثقل، في قول سيبويه يمكن وصفه بأنَّه إحساس الناطقين باللغة، فالَّذين أحسَّوا بالخفة أو الثقل، والَّذين علَّلوا بهما، كانوا عرباً بالسَّليقة والمنشأ يُدركون جيِّداً الصِّلة والعلاقة بين هذه العلل واللغة المُعلَّل لها^(٢).

إنَّنا نشعر بحق أنَّ العلل التي تعلَّل بها النحاة، كانت أقرب ما يكون إلى الفِطْرة، موافقةً للطَّبع وإنَّ ارتبطت بالعقل، «وَالْعَقْل حينما يدخل اللُّغة، ينظِّمها ويعيد ترتيبها، ويتخلَّص ممَّا يجب التخلَّص منه ممَّا رفضه الدِّوق الاستعمالي، ويُبقي ما يجب إبقاؤه ممَّا استساغه وقبله الدِّوق اللُّغوي لدى المتحدِّثين»^(٣).

والملاحظ أنَّ كثيراً من تعليلاتهم للظواهر اللُّغويَّة وتوجيهها، قد ارتبطت بعلة الخفة، فكانت هي الأقوى والأبرز على الإطلاق والأكثر دوراناً وتوظيفاً عند النحاة واللُّغويين فيما صنَّعوه وأصلَّوه، باعتبارها مظهرأ من مظاهر التفسير اللُّغوي المنبني على الدِّوق الاستعمالي للُّغة، وعلى طبيعة بنائها الصَّوتي والصَّرفي والنحوي والمعجمي بصفة عامة.

إنَّ السِّلوك الذي أظهرته اللُّغة العربيَّة في رفضها للثقل النطقي، لِيبيِّن إلى حدٍّ ما، الدَّور الكبير الذي حَظَّيت به علة الخفة في النحو العربيِّ بشكلٍ عامٍّ، إذ أصبح في كثيرٍ من أبوابه، يُفسَّر على أساس افتراض أنَّه متى تمَّ القَبول بوجه، إلَّا كان فيه حظٌّ معلومٌ من الخفة.

(١) الكتاب، سيبويه، 4 / 417 - 418.

(٢) ينظر: التعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، ص: 193 - 194.

(٣) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: 24.

ولم يتردد ابن جني في الذهاب إلى أنه إذا تعدّر على الشخص تفسير أمرٍ ما في اللغة، لجأ إلى إحساسه به من منظور ميزان الخفة، يقول: «وهذا كما تراه أمرٌ يدعو إلى الحسن إليه، ويجدوا طلب الاستخفاف عليه»⁽¹⁾. ويقول كذلك: «وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسن، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس»⁽²⁾.

أما سيبويه، فقد ألفيناه كلما تعرّض لعلّة الثقل إلا وصورها في هيئة الشيء المكروه الذي تنفر منه الطباع، وتبغضه النفوس، ويمجّه الدوق الاستعماليّ للغة، فالعرب قد يقلُّ في كلامها استعمالاً من الاستعمالات، ليس لأنه يخالف صوغ الكلمات وسلامة الأساليب، وإنما لأنّ هذا الاستعمال يؤدي إلى شعورٍ بالاستثقال، والعرب تكره الثقل⁽³⁾. يقول في باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرّك ما نصّه: «وذلك قولهم في: فخذ: فخذ، وفي: كبد: كبّد، وفي: عضد: عضّد، وفي: الرّجل: رَجَل، وفي: كَرَم الرّجل: كَرَم، وفي: عَلِم: عَلِم، وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثيرٍ من بني تميم، وقالوا في مثل: لم يُخرَم من فُصد له، وقال أبو النّجم: * لو عُصِرَ منه البان والمسك العَصِر * يريد: عُصِر»⁽⁴⁾.

ثم علّل ذلك بقوله: «وإنما حملهم على هذا، أنهم كرهوا أن يرفعوا عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن يتنقلوا من الأخفّ إلى الأثقل، وكرهوا في (عُصِر) الكسرة بعد الضمّة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا أنّه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا السنتهم إلى الاستثقال»⁽⁵⁾.

بعد هذا، يمكن القول أنّ علّة الخفة أو الثقل، وحتى لو لم تظهر كنظريةٍ مكتملة المعالم عندهم، يكفي أنّها كانت ركيزةً من الركائز التي تحدّدت ملامح اللغة العربيّة وفقها. فالجنوح إلى الإسكان واختيارهم لصوّره في الصّيغ التي أوردها سيبويه، إنّما كان - كما ذكر هو نفسه - لكرهه النّاطق العربيّ الاستثقال الذي إكتنف أبنيته، ففرّ منها إرادةً

(1) الخصائص، 1 / 49.

(2) السابق، 1 / 48.

(3) ينظر: التعليل اللّغويّ في كتاب سيبويه، ص: 191.

(4) الكتاب، 4 / 113 - 114.

(5) السابق، 4 / 114.

للاستخفاف في الكلام، وبحثاً عن الاقتصاد في الجهد، وتلمساً لضروب السهولة والتيسير أثناء التطق.

ويبدو أن علة الخفة، إرتبطت عند القدماء بعلّة أخرى متعلّقة بما شاع في استعمالاتهم وكثُر في نطقهم، وكان أوسع دوراناً وتداولاً على ألسنتهم، فكثرة استعمال الألفاظ والمجموعات الصوتية، هي العامل الحاسم الذي يدفع الناطق العربي إلى اختيار أيسر صورها والصقها بأوصاف التشذيب والصقل والتنقيح والتنقية، وأرجحها على الإطلاق بالنظر إلى معيار الخفة والاقتصاد في الجهد. وتقرن صفة الكثرة في كثير من المواضع والمواضع عندهم بمصطلح الخفة، ذلك أن عنصر الخفة هو المتسبب الحقيقي في شيوع ما يُستخدم وفي كثرة تردده، وما كان اعتماد النحاة في تفسيرهم أحياناً عليها -أي كثرة الاستعمال- إلا وسيلة تعكس التماسهم لجوانب الاقتصاد في الجهد أثناء التطق. يقول أحمد مختار عمر: «الكلمات كثيرة التردد، في كل يوم، تتحمّل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة... والفونيمات الأكثر تردداً، تحتزنها الذاكرة أسهل من الأثقل»⁽¹⁾. وهم، أي القدماء، بهذه الفكرة، أسبق من نظرائهم الغربيين ممن ذكرناهم سابقاً من أمثال زيف ومندلبروت أو حتى Vilhelm Tomson الذي تنسب إليه نظرية الشيوخ التي تُقرّر أن الأصوات والألفاظ التي يشيع تداولها في الاستعمال، تكون قد انتهت إلى حالة من الخفة والطواعية أكثر من غيرها⁽²⁾.

وأسبق من لغويينا العرب المحدثين الذين نظروا إلى عامل كثرة الاستعمال باهتمام كبير واعتبروه حاسماً في تفسير كثير من التغيرات الظاهرة على الأصوات بفعل تأثير وتأثير بعضها في بعض داخل الوحدات اللغوية التي تم اصطفاؤها واختيارها من قبل المتكلم من بين صور أخرى كانت واردة، حتى تكون من استعمالاته المتكررة التي يستخدمها ويوظفها يومياً في كلامه. يقول إبراهيم أنيس: «فالصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام، كان

(1) دراسة الصوت اللغوي، ص: 322.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 238.

عُرْضَةً لظواهر لغوية كان القدماء يسمونها حيناً: إبدالاً، وحيناً آخر إدغاماً، هذا وقد يتعرض
الصوت الكثير الشيوخ للسقوط من الكلام»⁽¹⁾.

وقد جعل رمضان عبد التّوَّاب من كثرة الاستعمال، سبباً من شأنه أن يصيب
الألفاظ بالبلى ويعرضها «لقصّ أطرافها تماماً كما تبلى العملات المعدنية والورقية التي
تباد لها أيدي البشر»⁽²⁾.

واخسب أن ما يفهم من نصّ إبراهيم السّمرائي، يصبّ فيما نحن بصدد تقريره،
فائناء حديثه عن الأبنية العربية، قد أشار إشارة واضحة إلى أن قلة استعمال الألفاظ، كان
إنعكاساً لحالها الثقيلة، وبنائها الطويل، وعلى صفتها الغريبة والوحشية المهجورة التي تدفعها
إلى الجمود والتّحجّر، وقد ينتهي بها الأمر إلى الموت، على عكس الألفاظ التي تجري بها
السنة المكلّمين وتتقاذفها أفواههم في كلّ حين وآن، فإنها تمثّل أرزق صور الصّقل
والتشذيب، والأبلغ في درجات السّهولة والتيسير. يقول في كتابه التطور اللّغويّ التاريخي:
«واقصد بالأبنية الغريبة، تلك الصّينغ التي وُجدت في النصوص القديمة والتي لم يكتب لها
الشيوخ لثقلها ولطول بنائها، والتي عدّت من باب الغريب مرّة، ومن باب الوحشيّ المهجور
مرّة أخرى»⁽³⁾.

ولعلّ المتصفّح لآثار القدامى، يستوقفه ذلك الكمّ الهائل من أقوال النّحاة واللّغويين
يتعلّلون فيه بالتّخفيف لجملة كثيرة من المسائل اللّغوية، كان سببها المباشر كثرة الاستعمال،
بل سيحيّره أمرهم عندما يجدهم قد حاولوا وضع إطار عام لهذا العامل، يُنظر له ويضبط
حدوده. وهو ما نجده عند ابن يعيش في شرحه الملوكيّ للتصريف لابن جنّي، عندما جعل
الحذف لكثرة الاستعمال مراتب ومستويات، يقول: «واعلم أن الحذف

لكثرة الاستعمال على ثلاث مراتب، منه ما يكثر استعماله حتّى يصير أغلب من
الأصل، ومنه ما يصير موازياً للأصل، ومنه ما ينقص على مرتبة الأصل. فالذي يغلب على

(1) السابق.

(2) التطور اللّغويّ؛ مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 95.

(3) التطور اللّغويّ التاريخي، إبراهيم السّمرائي، ص: 79.

الأصل، هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه، بل يُهَجَّر الأصل فيه ويُرفَض، نحو: خَذَ، وَكُلَّ، وَيَذَى، وَحَمَّ. غلب الحذف على الأصل، فلم يَجْزِ الإِتِمَام، فلا يقال: أَوْخَذَ، وَأَوْكُلَّ، ولا يَذِي، ولا حَمَو، وإن كان هو الأصل. وأما ما يقاوم الأصل، فنحو: لم يَكْ، ولا أَذِرْ، ولا أَبَلْ. لم نجد الحذف ههنا يغلب الأصل، فجازا جميعاً.

وأما ما نقص عن مرتبة الأصل، فنحو قولك:

* وَلَاكِ إِسْقِنِي، إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ *

يريد: ولكن، فحذف التَّوْنُ لكثرة الاستعمال. إلا أنه نقص في كثرة استعماله عن مقاومة الأصل، فلم يعادله. فذلك لا يأتي إلا في ضرورة الشعر، ولم تكن منزلته منزلة: لم يَكْ، لأن كثرة الاستعمال في: لم يَكْ، بلغ به مرتبة الأصل، فجرى مجرى الأصل في الحسن، ولذلك جاء في القرآن الأمران جميعاً⁽¹⁾.

بل وإِنَّكَ واجدُهُمْ قَدْ أَفْرَدُوا لهذا الأمر مباحثَ خاصَّة ومواضيعَ مستقلة، بما يعكس وعيهم بآثارها في توجيه المتكلم والناتق العربي ودفعه إلى التفور من تلك الصور الثقيلة الطويلة المموجة، وترغيبه في اختيار أبسطها وأسهلها في التطق والصقها بمخاوص الاقتصاد، وبيِّن فهمهم اللِّغة في ارتباطها باللسنة المتكلمين، وإدراكهم حركيتها في جانبها العملي المنبني على ذوقهم في تلمس الأصوات التي نطقوها على سجيَّتهم، فلم يخالفوا بذلك طباعهم.

وقد عقد سيبويه باباً كاملاً يُحذف فيه الفعل لكثرة الاستعمال تحت عنوان (هذا بابٌ يُحذف فيه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتَّى صار كالمثل)⁽²⁾، والكثرة في الكلام، أو كثرة دوران الكلام على الألسنة، أو الشهرة، أو غيرها، هي صورٌ أخرى لمصطلح كثرة الاستعمال. وهذه بعض أقوالهم التي تؤكد الارتباط الوثيق بين التخفيف أو الاقتصاد في الجهد وكثرة الاستعمال، وقد تنوعت مواضعها بتنوع مواضعها، إذ نجد لها ماثلةً في أبواب كثيرة من مسائل الصَّوْت والصَّرْف والنحو والمعجم وغيرها...

(1) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ص: 366 - 367.

(2) الكتاب، 1 / 280.

- جاء عن سيويه قوله: «... وَغَيَّرُوا هَذَا، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، كَانَ لَهُ نَحْوٌ لَيْسَ لغيره مِمَّا هُوَ مثله، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: لَمْ أَكُ، وَلَا تَقُولُ: لَمْ أَقْ، إِذَا أَرَدْتَ: أَقُلُّ.
- وَتَقُولُ: لَا أَذِرْ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا قَاضٍ، وَتَقُولُ: لَمْ أَبْلُ، وَلَا تَقُولُ: لَمْ أَرَمْ، تَرِيدُ: لَمْ أَرَامَ. فَالْعَرَبُ مِمَّا يَغَيِّرُونَ، الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ عَنْ حَالِ نُظَرَائِهِ»⁽¹⁾.
- وَجَاءَ عَنْهُ كَذَلِكَ: «... لِأَنَّهُمْ إِلَى تَخْفِيفِ مَا أَكْثَرُوا اسْتِعْمَالَهُ أَحْوَجَ ...»⁽²⁾
- وَقَالَ الْمُبَرَّدُ: «وَالْحَذَفُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ ...»⁽³⁾
- وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّهُمْ «كَرَهُوا التَّقَاءَ الْوَاوِينَ، لِأَسِيْمَا فِيْمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ أَبْدَلُوا»⁽⁴⁾.
- وَوَرَدَ عَنْ ابْنِ يَعِيشَ قَوْلُهُ: «... فَلَمَّا كَثُرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ، أَلْزَمُوهَا هَذَا الْقَلْبَ، وَحَذَفُوا الْأَلْفَ تَخْفِيفًا»⁽⁵⁾.
- وَيَقُولُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «... أَنَّ الْهَمْزَةَ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ يَكْثُرُ دَوْرُهَا فِي الْكَلَامِ، فَاخْتَارُوا لَهَا أَخْفَ الْحَرَكَاتِ وَهُوَ الْفَتْحُ»⁽⁶⁾.
- وَمِمَّا أَثَرُ عَنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ قَوْلُهُ: «... وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى اسْمٍ مُصَغَّرٍ، كَانَتْ فِيهِ الْهَاءُ أَمْ لَمْ تَكُنْ، وَكَانَ مَشْهُورًا، أَلْقِيَتْ الْيَاءُ مِنْهُ»⁽⁷⁾.

وَاضِحٌ مِمَّا سَقْنَاهُ مِنْ أَقْوَالِ النَّحَاةِ، الْأَثَرُ الْبَارِزُ وَالذَّوْرُ الْفَاعِلُ لِعَامِلِ الْخَفَةِ مِنْ أَجْلِ كَثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، فِي الْإِخْتِيَارَاتِ الرَّاجِحَةِ لَدَى النَّاطِقِ الْعَرَبِيِّ لِلصُّوْرِ الْخَفِيفَةِ مِنْ مُفْرَدَاتِ اللَّغَةِ وَأَسَالِيهَا، تِلْكَ الَّتِي تَزِينَتْ بِالْوَانِ الْاِقْتِصَادِ، وَلَبَسَتْ ثِيَابَ السَّهُولَةِ وَالتَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا نَتِيجَةً وَاقِعِيَّةً، وَأَمْرًا حَتْمِيًّا لَازِمًا مُتَرَتِّبًا عَنْ كَثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا وَعُمُومِ تَصَرُّفِهَا وَغَلَبَةِ

(1) السابق، 2 / 196.

(2) السابق، 2 / 163.

(3) المقتضب، 2 / 144.

(4) الخصائص، 2 / 65.

(5) شرح الملوكي في التصريف، ص: 389.

(6) سرار العربية، ص: 401.

(7) أدب الكاتب، ص: 221.

توظيفها في الواقع العملي للحياة العربية، وليست هذه صفة غريبة على أفرادها، بل طبيعة غالبية عليهم، وغريزة متأصلة في ذاتهم، لا تخص جانب اللغة فحسب، وإنما هي عادة تنسحب على سلوكياتهم في مختلف شؤون حياتهم المجتمعية عندما يحاولون تحقيق حاجياتهم بأقل جهد ومن أقرب طريق.

ويبقى أن نذكر في الأخير، أن التعليل بالخفة لكثرة الاستعمال، كان من أقوى الآليات التي فسّر في ضوءها القدامى كثيراً من المسائل اللغوية المتعلقة بمورفولوجية الكلمة، فالارتكاز عليها كان واضحاً في استدلالاتهم لشتى أنواع: الحذف، والإضمار، والإعلال، والإبدال والإدغام، والقلب، والتقل، والإسكان، والإنباع، والإمالة وغيرها التي تُفسي جميعها إلى الاقتصاد الذي يميل إليه العربي بطبيعته، ذلك أن كثرة الاستعمال تجعل المستعمل للغة ينجح إلى الخفة.

1- 7: الاقتصاد في المجال المورفولوجي؛

أردنا من خلال هذا العنوان الجزئي أن نُحدّد المقصود بالمورفولوجيا بوصفه المستوى الذي تتكشف فيه ضروب الاقتصاد في الجهد وأنواع السهولة والتيسير التي تميّز الوحدات المورفولوجية في اللغة العربية.

المورفولوجيا؛ مصطلح لساني حديث، يمثل ذلك المستوى من مستويات الدراسة اللسانية الذي يتخذ من البحث في بنية الكلمة موضوعاً له، فيهتم بتحديد أشكالها وصورها المختلفة الدالة المتعاقبة على الجذر المعجمي، يقابله في الدراسات اللغوية العربية مصطلح "الصرف" أو "التصريف"، والصرف أو التصريف في تعريفه اللغوي، يدل على التغير والتحويل من وجه إلى وجه، أو من حال إلى حال، ومنه تصريف الرياح، إذا تم تغييرها وتحويلها عن وجهتها، ولا يخرج ما في المعاجم العربية عن هذا المعنى كما تقول خديجة الحُدَيْثِي⁽¹⁾.

(1) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص: 23.

أما في اصطلاح النحاة، فإننا وجدنا بعضهم من أمثال الصّبّان، يحاول أن يفرّق بين المصطلحين المذكورين، فيجعل لكلّ منهما دلالة الخاصة، فيُقصّر الصّرف على جانب تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضرب من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول، والآلة، والتفضيل....، ويجعل التصريف للجانب الآخر الذي يختص بتغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والتقل، والإدغام، وغيرها.

فالتصريف، بهذا المعنى، هو العلم بأحكام أبنية الكلمة ومعرفة ما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وما أشبه ذلك. ولا يتعلّق التصريف إلا بالأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفّة، أما الحروف وشبهها، فلا تعلّق لعلم التصريف بها كما يقول الصّبّان⁽¹⁾.

إلا أن غالبيتهم-النحاة القدامى-نظروا إلى المصطلحين على أنّهما شيء واحد يراود به الوجهان، فذكّر أحدهما يحيل مباشرة على الآخر، وأحسب أن خديجة الحديثي كانت موقّعة عندما قدّمت تعريفاً عاماً يشملهما جميعاً إذ قالت: «وللصّرف اصطلاحاً مغنيان؛ أحدهما عمليّ، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلاّ بها، كتحويل المصدر إلى إسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، وإسمي المكان والزمان، والجمع والتصغير، والآلة. والثاني علميّ، وهو علم بأصول تعرف بها أحوال بنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء»⁽²⁾.

ومن هنا، فإنّ مختلف التغيّرات الصّرفيّة أو التصريفيّة الملاحظة على البنى اللغويّة التي تفرضها سياقات صوتيّة معيّنة مشروطة بتجاور الأصوات التي يحصل بينها تبادل التأثير والتأثر وتكون نتيجتها إفراز صورة مبسّطة يتدبّئ مجهود النطق بها إلى حدّه الأقصى، تُندرج فيما سميناه الاقتصاد المورفولوجي.

والملاحظ على هذه التغيّرات الصّرفيّة، أنّها تقوم على أسسٍ نظقيّة تضبطها قوانين صوتيّة توجهها وتحكّم فيها، فالعلاقة بين النظام الصّرفيّ للغة العربيّة وبين نظامها الصّوتيّ

(1) ينظر: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، ص: 4 / 175 - 176.

(2) أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، ص: 23.

علاقة واضحة، ففي كثير من الأحيان، يُستعان بمعطيات علم الأصوات حتى تكون في خدمة القضايا الصرفية، يقول الراجحي: «والحق أنه لا يزال هناك اختلاط كبير بين منهج الدرس الصوتي وبين الصرف، فإذا كانت دراسة الأصوات بحثاً في العناصر الأولى البسيطة التي تتكون منها اللغة، فإن كثيراً من الموضوعات التي يدور حولها الصرف، إنما تثني على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثير المتبادل بين الحروف حين تأتلف ويتصل بعضها مع بعض»⁽¹⁾.

فعملية الكلام لا تعني مطلقاً أنها قائمة على إصدار الناطق أصواتاً منفردة كل منها قائم بذاته، بل سلاسل من التكوينات الصوتية والهيئات التركيبية، يقول برتيل المبرج:

«فاللغة تتكون من وحدات صغيرة تتجمع مع بعضها البعض لتكوّن وحدات أكبر، إن ما نسمعه أثناء إصغائنا وما يصدر عنا أثناء الكلام، هو سلاسل Chains من الأصوات قد تطول وقد تقصر، لكنها مركبة دائماً وقابلة للتحليل إلى وحدات أصغر، فالسواكن تُتحد مع الحركات لتكوّن المقاطع Syllables، والمقاطع تكوّن مجموعات Groups، وأشباه جمل Phrases، وجمل Sentences، أثناء تجمع الأصوات بهذه الطريقة، تؤثر الأصوات بعضها في بعض، وتبدل بطرق عديدة»⁽²⁾.

والأصوات في البناء المورفولوجي، ليست جميعها قابلة لأن تتعاقب ويتألف بعضها مع بعض، فمخارج الأصوات وملاحظها، هي التي تحدّد ورودها في مواقع بعينها من بنية الوحدة المورفولوجية أو عدم ورودها، إلا أن الصياغة القالبية قد تؤدي، في بعض الأحيان، إلى خلق سياقات صوتية مرفوضة تجمع بين أصوات يشكل تحقيقها إجهاداً للآلة النطقية، وإرهاقاً لأعضائها، فيحدث بينها من عوامل التأثير والتأثير ما يؤدي بها إلى التناغم والانسجام.

وقد كان السلوك العام للعربية في نسجها لوحدها اللغوية، ومنذ البداية، قائماً على رعاية الانسجام والتناغم بين الأصوات حتى تؤمن قدرأ أكبر من الاقتصاد في الجهد، وحدأ

(1) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ص: 159.

(2) الصوتيات، برتيل المبرج، ص: 111.

أعلى من الوضوح في السَّمع والتنوُّع في الإطراب حين التَّنْقُل بين الأصوات في السَّلسلة الكلامية.

والذي يؤكد حرصها على هذا الجانب، صَوَّغها لكلماتها وبُناها المورفولوجية من أصواتٍ تباعدتٍ مخارجها، يتحقَّق معها التنوُّع الموسيقي نطقاً وإسماعاً، فلا تتداخل أو يختلط بعضها ببعض، وبالتالي لا يتعرَّض معها اللسان، ولا تمجَّها الأذان، فتنسب منزلةً في سلاسةٍ وبيان. يقول ابن جني: «إِنَّ الصَّوْت إِذَا انْتَحَى مَخْرَجَ حَرْفٍ فَاجْرَس فِيهِ، ثُمَّ أُرِيدَ نَقْلُهُ عَنْهُ، فَلَا خَلْقَ بِالْحَالِ، أَنْ يَعْتَمِدَ بِهِ مَخْرَجَ حَرْفٍ يَنْعَدُ عَنْهُ لِيَخْتَلِفَ الصَّدْيَانُ فَيُعَذِّبَا بَرَاخِيَهُمَا، فَأَمَّا أَنْ يُنْقَلَ عَنْهُ إِلَى مَخْرَجٍ يَجَاوِرُهُ، وَصَدَى يَنَاسِبُهُ، ففِيهِ مِنَ الْكُلْفَةِ مَا فِي نَقْدِ الدِّينَارِ مِنَ الدِّينَارِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، ففِي هَذَا إِشْكَالٌ، وَهَذَا أَمْرُهُ وَاضِحٌ غَيْرُ مُشْكَلٍ،

فلهذا حَسُنَ تَأْلِيفُ مَا تَبَاعَدَ مِنَ الْحُرُوفِ»⁽¹⁾، لأنَّ التَّأْلِيفَ بَيْنَ أَصْوَاتٍ تَقَارَبَتْ مَخَارِجُهَا، يَجْعَلُ أَعْضَاءَ النَّطْقِ تَنْقَلُ فِي حَيَازٍ ضَيِّقٍ يُثْقِلُ عَمَلَهَا وَيَعْرِقِلُ حَرَكَتَهَا، فَلَا تَسْتَطِيعُ إِصْدَارَ أَصْوَاتِهَا إِلَّا بَعْدَ كُلْفَةٍ وَجْهِدٍ جَهِيدٍ، فَتُصَلُّ أُذُنُ الْمَسْتَمِعِ مُضْطَرِبَةً مُتَجَافِئَةً بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، فَلَا تَكَادُ تَسْتَسِيغُهَا وَتَطْرِبُ بِهَا.

ولقد أحسن القدامى التمثيل لهذا النوع من التأليف بين الأصوات التي تدانت مخرجها بالكلمتين: (المُعْخَع) و(مُسْتَشْزِرَات) ووصفوهما بالبعيدتين عن الفصاحة لما يكتنفهما من رداءةٍ في النسيج، وبشاعةٍ في التأليف، إذ قرنَ فيهما بين أصوات تلامست مخرجها، جعلت النطق بهما صعباً للغاية⁽²⁾.

ولاشكَّ أنه كان للمشافهة بصمات عميقة الأثر في هذا الشأن، فمتى انحصر أمر اللغة واقتصر مجال إهتمامها على النطق والسماع والإنشاد، دفعها ذلك إلى الاعتناء كل العناية بأوجه الانسجام وضروب التقريب الصوتي⁽³⁾، يقول إبراهيم أنيس: «وكما تمرَّن الأذان في بيئة الأمية، تمرَّن الألسن أيضاً، فتنتقل من عقَّالها وقد اكتسبت صفة الدلاقة، فلا

(1) سر صناعة الإعراب، ص: 418.

(2) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي الشاب، ص: 17.

(3) ينظر: اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندى، 1 / 266.

تتغير أو تزل أثناء النطق، وتتعاون الأذن مع اللسان في مثل تلك البيئة على إظهار العناصر الموسيقية من اللغة، ونفي العناصر الثابتة والتخلص منها، ويؤدي هذا مع مرور الأيام، إلى انسجام أصوات الكلام وحركاته ومقاطعها، ويقترب بذلك إلى نوع من الموسيقى والغناء⁽¹⁾.

ولا يجب أن يُغفل دور "القياس" هنا، فقد كان من الوسائل الفعالة التي استخدمتها اللغة في انتقالها من الوقائع اللغوية وصولاً إلى قواعد تضبطها وقوانين تُسيّرُها، وهو يقوم على قياس حالة لغوية طارئة على حالة لغوية أخرى ثابتة، حيث أنه ينطلق أساساً من استعمال قد وقع، فهو على هذا ليس ناشئاً من فراغ، بقدر ما هو مرتبطٌ بروح اللغة، لا ينبو عنها ولا يتجافى عن طبيعتها، يحقق لها إطاراً قواعدها وثباتها على نفس الوتيرة في جميع الأمثلة المشابهة الأخرى، رافضاً ما جاء مخالفاً منها للوقائع اللغوية التي لم تثبت عن العرب. وقد عقد سيبويه باباً في كتابه لقياس حالة على حالة، كان عنوانه (باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة)، يشير من خلاله إلى أن مستعمل اللغة إذا أراد أن يُكثر الشيء بالمكان، صاغ على وزن مفعلة ما يحتاج إليه عن طريق القياس، شريطة أن يعلم أن العرب لم تستعمل مثله، يقول: «وذلك إذا أردت أن تُكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مَسْبُعةٌ، ومأسدةٌ، وماذبةٌ. وليس كل شيء يقال إلا أن تقيس وتعلم أن العرب لم تكلم به»⁽²⁾.

وإذا كان القياس بهذه الصورة، قد اكتسب صفة العموم والإطلاق، فإن الهدف المرجو من عمله هو تيسير النطق وتسهيله عن طريق تخليص الأمثلة المقيسة مما علق بها من الشوائب النطقية التي أفرزتها سياقات صوتية خاصة، ترتب عليها تشويه لعملية النطق وإجهاد لأعضائها بسبب من التوارد الثقيل لمجموعات صوتية مكروهة ينعلم فيها الانسجام، ويُفتقد فيها التناغم، كتتابع الأصوات المتماثلة أو المتجانسة أو المتضادة أو حتى المتقاربة التي تنافرت ملاحظها وغيرها⁽³⁾.

(1) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص: 191 - 192.

(2) الكتاب، 4 / 94.

(3) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: 63.

يقول فندريس: «ولما كان التغيير لا ينحصر في كلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها، فإن جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق، تتغير بنفس الصورة»⁽¹⁾.

والاقتصاد المورفولوجي في مجمله وعمومه، وبأوجهه المختلفة بما فيها جانب القياس، ترتبط بمبدأ هام في اللغة لا تحيد عنه ولا تنفك عن الالتصاق به، هو مبدأ أمن اللبس، فلا يجب أن تُرجح الصورة السهلة الميسورة في اللغة إلا في حدود ما يسمح به نظامها العام، عندما لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالجانب الدلالي فيها، فلا تقبل اللغة، بأي حال من الأحوال، أن يلامس اللبس والغموض صيغها فتختلط أبنيثها وتتشابك معانيها فيذهب شطرها الأساسي الذي هو الفهم والإفهام.

فأمن اللبس غاية ليس بإمكان اللغة أن تُفَرِّط فيها، لأن الكلام بين الناطقين رسالة تقوم على الوضوح والإبانة، ولو تسرب الغموض إلى اللغة بسبب من البحث عن جوانب الاقتصاد والتقليل من المجهود العضلي في أبنيثها، لأدى ذلك إلى نقض الغاية من الاقتصاد، ولكان إعتباطاً لا فائدة منه. وكون الاقتصاد المورفولوجي ليس كذلك، يؤكد إنسجامه وعدم تعارضه مع مبدأ أمن اللبس.

وحينما كان اللبس مأموناً، وجدنا أن الناطق العربي، إختار لاستعماله أنماطاً لغوية يتوفر فيها جانب الاقتصاد المورفولوجي، كما حصل مع اختياره لصفات خاصة بالإناث، مجردة من علامة التأنيث التي هي ألثاء، في مثل: طالق، وحائض، ومُرضع، وكاعِب، ونَاهِد. فاخصاص هذه الصفات بالموث، أبعد الغموض وجعل اللبس مأموناً، فلم يحتاج الأمر إلى فارق بين المذكر والمؤث⁽²⁾.

والاقتصاد المورفولوجي، بعد هذا كله، هو ذلك الأثر المباشر والنتيجة المترتبة عن تفاعل الأصوات المتجاورة في الوحدات اللغوية، فكل مظاهر التناغم بما فيها المماثلة والمخالفة مردها صعوبة توالي أصوات بعينها في السياق الصوتي للبناء المورفولوجي، وهو ما عالجته القدماء على أسس صوتية مجتة في أبواب: الإدغام، والإقلاب، والإمالة،

(1) اللغة، ص: 71.

(2) ينظر: الأشباه والتظائر، السيوطي، 1 / 281، وينظر كذلك: المختضب، 1 / 248.

والتفخيم، والإعلال، والإبدال وغيرها. تحت مصطلحات: التقريب، والمضارعة، والتجنيس، والتشاكل⁽¹⁾، بالنسبة للمماثلة بمختلف صورها، أو من خلال إصطلاحات عامة كالاستثقال، وكراهية تتابع الأمثال وغيرها بالنسبة للمخالفة⁽²⁾.

(1) ينظر: الكتاب، 4 / 477 - 478، الخصائص، 2 / 141، النصف، 2 / 324.

(2) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص: 67 - 68.

الفصل الثاني

نظرية المفاضلة

1- 1: تقديم؛

نروم إبتداءً في هذا الفصل إستعراض الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية المفاضلة (Prince & Smolensky 1993 , McCarthy & Prince 1993 (O.T) ، وتبيين الجديد المتجدد الذي أضافته إلى المقاربات التوليدية السابقة في دراساتها الفونولوجية والمورفولوجية بصفة خاصة.

يمكن اعتبار نظرية المفاضلة (Optimality Theory) Prince & Smolensky (1993a , b , 1993) إطاراً مقارباتياً مُستحدثاً نسبياً أفرزته التطورات المدهشة التي عرفتتها الفونولوجيا في السنوات الأخيرة بعدما امتدّ مجال إستغالتها فوسّع لغات وظواهر جديدة لم يكن ممكناً مع النظريات الفونولوجية السابقة التي اقترحت نظرية المفاضلة كبديل لها، الوصول إليها ثمّ دراستها⁽¹⁾.

أقترحت لأول مرة في منتصف التسعينات الميلادية من القرن الماضي كجهاز قادر على احتواء النظام اللغويّ والتعامل مع مختلف مستوياته التحليلية صوتية كانت، أم صرفية، أم نحوية أم غيرها، مثبتة كفاءتها وقدرتها على الأداء الأفضل عالي المستوى.

وقد أكدت القرائن والاستنتاجات المستخلصة من الأعمال الإمبريقية التي أقيمت على عددٍ غير قليل من اللغات الطبيعية، فعالية هذا النموذج، الذي وظّف الآليات المتوفرة إلى جانب أخرى استحدثت خصيصاً لمعالجة مطالبه الجديدة.

ويتلخص المفهوم العام لنظرية المفاضلة حول مدلول كلمة 'المفاضلة' في حدّ ذاتها، فابتداءً يقوم المولد، إنطلاقاً من صيغة معجمية مُعطاة تمثّل دخلاً للعمليات اللغوية اللاحقة، بتوليد مجموعة الصيغ والأشكال السطحية التي تمثّل خروجاً للدخل المذكور، يتمّ المفاضلة

⁽¹⁾ Voir: Laks, Bernard; Nouvelles phonologies, Présentation, P. 3

والموازنة بينها، على أن يقع الاختيار على أحدها، فيكون أفضلها على الإطلاق، كونه أبدى إستجابةً واسعةً وتكبّد الحد الأدنى من الانتهاك للمطالب المتباينة لعددٍ من القيود الكونية المتتهكة والمتسلسلة وفق هرمية صارمة تعكس خصوصيات كل لغة، تمثل تلك القوى المتضادة المرتبطة بمبادئ سلامة التكوين Well-formedness Principles والعاكسة لطروحات الموسومية التي تهدف إلى خلق الديناميات التناغمية بين الجزئيات الصوتية من جهة، ولمرتكزات المحافظة التي تسعى إلى الإبقاء على الخصوصيات البنيوية للصيغ اللغوية كما هي من جهة ثانية، والخاضعة لمبدأ الهيمنة الصارمة strict dominance للقيود الأعلى ترتيباً التي يجب إرضاؤها مهما كان الحال، ولو كان ذلك على حساب إنتهاك القيود ذات الترتيب الأدنى.

1- 2: الإطار النظري والجهاز المفاهيمي؛

1- 3: في المصطلح؛

إن الإشكالية التي يطرحها تعريب المصطلح الأجنبي، لاتغيب على ذهن أحد من المختصين، فكثيراً ما تصدمنا تلك التنوعات المختلفة التي يعتمد عليها إخواننا المترجمون والدارسون على حدٍ سواء لتعريب المصطلح الأجنبي، وما يتركه ذلك من الآثار السلبية على المتعلمين تحديداً، وإن دلّ ذلك على شيء، فإنما يدلّ على فُشو النزعة الفردية التي من شأنها أن تُغرق اللسانيات العربية المعاصرة في فوضى التعدّد المصطلحيّ للمفهوم الواحد رغم جهود المجامع اللغوية والهيئات العلمية الرسمية وغير الرسمية لتوحيد المصطلح إنتاجاً وترجمةً.

وفيما يخص المصطلح الأجنبي (Optimality Theory)؛ عنوان المقاربة التي نودّ استعراضها هنا، فقد نُقل إلى العربية بتسميات ومصطلحاتٍ تختلف من دارسٍ أو مترجمٍ إلى آخر، وعلى سبيل التمثيل فقط لإشكالية المصطلح العلمي، نعرض بعضها في النقاط التالية:

- نقله الد. عبد الرزاق تورابي مثلاً إلى العربية بمصطلح: نظرية الأمثلة، في مجموعة من أعماله ابتداءً من مقال له بعنوان: التضعيف وقيود التأليف في اللغة العربية، نشرته مجلة أبحاث لسانية في مجلدها 5، عدد 2، دجنبر 2000.
- وترجمه الد. محمد بلبول إلى العربية تحت مصطلح: نظرية المثلية، في مقال له منشور في مجلة أبحاث لسانية، المجلد 8، العدد 1، يونيو 2002، يحمل عنوان: تكوين النسبة وقيود الوفاء.
- ونقله الد. مصطفى بوعناني إلى العربية بمصطلح: نظرية الأولويات، في ترجمته لمقال موجود في مؤلف له بعنوان: ألفونولوجيا الحاسوبية والمسارات المعرفية للإنجاز الكلامي جمع فيه مجموعة من المقالات المترجمة، طبعة أبي، فاس (2003).
- ونقله الد. فيصل بن محمد المهنا بمصطلح: النظرية التفاضلية، في ترجمته لكتاب René Kager (1999) الذي يحمل عنوان: Optimality Theory، سنة (2004).
- ثم نقله الد. عبد المجيد الزهير إلى العربية بمصطلح: نظرية المفاضلة، في أطروحته للدكتوراه الموسومة ألتوافق الفونولوجي في اللغة العربية الفصحى، مبادئ التمثيل والمفاضلة التي نوشت بقسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة وجدة سنة (2005).
- ونقله كذلك الد. محمد فتحي بنفس المصطلح السابق نظرية المفاضلة في مؤلفه الذي يحمل عنوان: الأبنية في اللغة العربية، تفاعل الصّرف والتّطريز، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس (2006).

وحتى لا نزيد إشكالية المصطلح حدة، سوف لا نخرج عن دائرة الترجمات التي ذكرناها، وعليه ستكون الترجمة الأخيرة: نظرية المفاضلة هي التي نعتدها في هذه الأطروحة مقابلاً للمصطلح الأجنبي Optimality Theory بوصفها الأقرب مفهوماً والأكثر بساطة على الأقل.

1- 4: ظهور النظرية:

يعود الفضل في ظهور نظرية المفاضلة، كمقاربة فاعلة في التحو، إلى العالمين اللسانيين Paul Smolensky و Alan Prince ابتداءً في عملهما غير المسبوق الذي طرح لأول مرة للمناقشة سنة 1993 والذي يحمل عنوان: ; Optimality Theory Constraint interaction in generative grammar (نظرية المفاضلة: تفاعل القيود في النحو التوليدي)، ثم إلى John McCarthy و Alan Prince ثانياً في عمل مشترك آخر، تلى مباشرةً وفي نفس السنة ما قدّمه الرائدان Paul Smolensky و Alan Prince، والذي لم يكن عنوانه يختلف كثيراً في مضمونه عن عنوان العمل الطليعي الأول المذكور أعلاه، فأرادا له أن يكون كالتالي: Prosodic Morphology: Constraint interaction and satisfaction (الصرف التطريزي: تفاعل القيود وإرضاؤها).

فتوفّر للنظرية هذان الأساسان كقاعدة رسمت من خلالها معالم النظرية كمقاربة جديدة خاصة بالدراسات الفونولوجية والصرفية ابتداءً، ثم توسّع مجالها بعد ذلك ليسع المجالات التحليلية الأخرى للظاهرة اللغوية كالمستوى التحوي Grammar، والدلالي Semantic، والبراغماتي Pragmatic.

ثم تتالت الأبحاث بعد ذلك في مجال هذه النظرية، وزاد الاهتمام بها عبر العالم، فاقامت لها المنتديات والتدوات هنا وهناك لمناقشة إمكاناتها وجذواها في حلّ المسائل التي ظلت عالقة، أو التي لم توفّق المعالجات السابقة في الوصول إلى نتائج نهائية بإزائها⁽¹⁾.

1- 5: مفهوم النظرية:

لقد تبلور مفهوم نظرية المفاضلة (OT) كنظام نحوي حديث وفّر جهازاً غنياً ودقيقاً وآليات جديدة لدراسة عدّة قضايا كونية ومقاربة جملة من المسائل الفونولوجية والصرفية، على أساس فكرة مبكرة من تاريخ النظرية الفونولوجية والصرفية الحديثة معروفة منذ

⁽¹⁾ See: Archangeli, Diana (1997): Optimality Theory: An Introduction to Linguistics in the 1990s, p. 1.

(1967) Stanly و(1970) Kissberth و(1973) Leben هي فكرة القيود التي تضطلع بدورٍ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في هذه النظرية، نظرًا لكفاءتها التفسيرية ولطابعها الكوني وهو ما يتوافق وتوجهات النظرية التي تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن النحو ما هو إلا عبارة عن قائمة من القيود الكونية الضابطة للسلامة اللغوية⁽¹⁾.

من هذه الزاوية، يظهر الاختلاف في التوجه بين نظرية المفاضلة التي تجعل محاور اهتمامها نسق القيود وتفاعلها، وبين النظريات التوليدية السابقة ابتداءً من التوليدية المعيار التي يمثلها النسق الصوتي للغة الإنجليزية SPE: Sound Pattern of English لصاحبيه (1968) Noam Chomsky & Moris Halle، الذي يعتمد آلية القواعد واستراتيجية الترميم، إلى النظرية المستقلة القطع Auto Segmental theory، والنظرية العروضية Metrical theory وما تأسس عليهما من نماذج تهتم بمعالجة مسألة التمثيلات.

والواقع أن نظرية المفاضلة تسعى إلى توفير آليات بسيطة لكنها فعالة من شأنها أن تُغني جهازها التحليلي فيكون تفسيريا بقدرٍ كافٍ دون أن يتوقف عند حدود الوصف. وعلى ذلك، فإن الجهاز الذي توظفه النظرية يقوم على آلية بسيطة تحاول الربط بين ثنائية: دخل / خرج؛ التي تختلف على مفهوم التمثيل السطحي والتمثيل العميق في النظرية التوليدية المعيار من جانب العلاقة التي تربط أحدهما بالآخر، فإذا كانت في النماذج التحويلية التي سيطرت على الأبحاث اللسانية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي علاقة اشتقاقية Derivational تمثلها قواعد إعادة الكتابة Rewrite rules، فإننا في نظرية المفاضلة نعتبرها علاقة توليدية Generative relation، إذ تُسند فيها إلى الدخّل In put وظيفة مولدة Generative Function تقوم بإنتاج مجموعة من الخرج الممكنة تخضع لتحليل مختلفة، وتسند إلى الخرج Out put وظيفة تقويمية Evaluative Function تبحث سلامة الأشكال المرشحة Candidates لعملية المفاضلة، وفق نظام من القيود الكونية

(1) ينظر: الأبنية في اللغة العربية؛ تفاعل الصرف والتطريز، محمد فتحي، ص: 7، 8.

Universal Constraints القابلة للخرق، يُنتقى بموجبها أكثرها إستجابة وإرضاء لتلك القيود كأفضل خرج Optimal Out put يمكن أن يُسند التحو للدخل⁽¹⁾.

1-6: الطراز البنيوي للنظام اللغوي في نظرية المفاضلة؛

1-6-1: المعجم الدّخل Lexicon:

يخوي المعجم الدّخل مجموع المقولات النّحويّة التي يمكن للغة أن تمتلكها سواء تعلّق الأمر بالجانب الصّوتي (الملامح الصّوتية البنيويّة والوحدات القطعيّة وتجمّعاتها، أو البناء التطريزي: النظام المقطعيّ والتّبر والتّنغيم)، أو الجانب المورفيمي (الجزور، الجذوع، الزوائد...)، أو الجانب التّحويّ (المسند والمسند إليه، التّثمات)، أو الجانب الدّلاليّ. حيث يقوم المعجم، بوصفه فهرساً للعناصر الأولى، بتوفير جميع تخصّصات⁽²⁾ الدّخل التي تُسلّم بدورها إلى المولّد لتوليد الاحتمالات الممكنة منطقيّاً لدخل مُعطى.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنّه لا توجد آيّة قيود يمكن أن تُفرض على بنية الدّخل، وانسجاماً مع مبدأ ثراء القاعدة Richness of the base الذي يرفض أن يكون مستوى الدّخل موضوعاً لتفاعل القيود، ذلك أن التّعميمات النّحويّة، تستفاد من تفاعل القيود على مستوى الخرج.

(3) مبدأ ثراء القاعدة:

لا يمكن فرض آيّة قيود على بنية الدّخل.

(1) See: McCarthy & Prince, L'Emergence Du Non Marqué, L'Optimalité En Morphologie Prosodique, p. 58 -59, Prince & Smolensky (1993), p. 4

(2) للاطلاع أكثر على ما كتب حول مسألة التّخصيص الأدنى في نظرية المفاضلة: Under Specification

theory يُرجع إلى: Smolensky (1993)، و Pulleyblank (1988)، و Ito, Mester & Padgett

(1995)، و Inkelas (1995) وغيرهم.

1-6-2: المولّد GEN:

يعتبر المولّد أداة مركزية في النظام اللّغوي لنظرية المفاضلة وظيفتها توليد وإنتاج مجموعة لا نهائية من الخروج والتمثيلات المرشحة الممكنة والمنطقية لأيّ دخلٍ مُعطى دون أدنى قيدٍ أو شرط، حيث إنّ التقييد الوحيد المفروض على المولّد، هو أن تكون كلّ الخروج المرشحة التي ينتجها مقبولةً لسانياً. ولما لم تكن هناك قيودٌ على المولّد، فإنّ الخروج التي ينتجها تعتبر قائمةً مفتوحة، ومن أهمّ خصائصه:

1-6-3: حرية التّعبير وخصوصية الإبداع:

من أهمّ خصائص المولّد هو قدرته على توليد قائمةً مفتوحة غير محدّدة من الصّينغ المرشحة بكلّ حرية، وهي خاصيةٌ مبدّعة في الأساس، بإمكانها أن تضيف عنصراً، أو أن تحذف آخر، أو حتى أن تعيد ترتيب العناصر البنيوية من جديد.

1-6-4: المقوم Eval:

فإذا تحدّدت وظيفة المولّد في توليد مجموعة البنى المرشحة ثمّ تقديمها إلى المقوم، فإنّ الوظيفة التي يقوم على آدائها المقوم، هي ترشيد تلك التحاليل المرشحة وتقييمها بالنظر إلى درجاتها التلاؤمية مع نسق القيود الكونية، لاختيار أنسبها كخروج أفضل⁽¹⁾.

1-6-5: القيود Con:

تكتسي القيود أهميةً بالغةً في نظرية المفاضلة، فهي القلب المحرّك لجميع العمليات اللّغوية التي يتأسّس عليها النظام اللّغوي الذي يُنظر إليه، في كثيرٍ من الأحيان في نظرية

(1) ينظر: النظرية التفاضلية، كاجير، ص: 25، وينظر:

McCarthy & Prince (1997), P, and: Archangeli, Diana (1997), P 14 58, and: Heiberg, Andria Jeanine (1999), Features in optimality theory: A Computational Model, P 58.

المفاضلة، على أنه قائمة من القيود الكونية المتضادة والمتفاعلة فيما بينها، ومن خلال هذه القائمة، تُبنى الأنحاء الخاصة⁽¹⁾.

والقيّد في تعريفه البسيط، هو مطلب لغوي قائم على رعاية السلامة البنيوية Well formedness للخروج المرشحة التي ليس بإمكانها موافقته دائماً⁽²⁾. أو هو كما يعرفه Bird (1995) "تعميم تطبيقي" على مجموعة موضوعات مختارة⁽³⁾. ومن أهم مواصفات القيود في نظرية المفاضلة:

1-5-6-1: الكونية Universality:

تقترح نظرية المفاضلة مجموعة محدّدة نسبياً من القيود البنيوية الضابطة لسلامة العناصر اللغوية في اللغات الطّبيعية من وجهة نظر فونولوجية، صرفية، نحوية، ودلالية، ولا تكون القيود مهمة إلا إذا كانت كونية تصلح لجميع اللغات، هذا لا يعني أن فكرة الكونية، سوف تقضي نهائياً على التنوع اللغوي، فإنّ الذي يضمن عدم الانتهاء إلى هذه النتيجة، هو أنّ النظرية تقدّم حقيقة قيوداً كونية، لكنّها في الآن ذاته قابلة للخرق والانتهاك، فإذا ما تمّت موافقة هذا القيد أو ذاك في هذه اللغة، فقد يُنتهك في أخرى في هرمية لا يكون ترتيب القيود فيها هو نفسه في كلّ اللغات⁽⁴⁾.

1-5-6-2: ليونة القيود (قابليتها للخرق):

تشكّل هذه النقطة أحد أهمّ المرتكزات التي قامت عليها نظرية المفاضلة كمقاربة سجّلت انفصلاً راديكالياً غير مسبوق عن النماذج الاشتقاقية وكذا عن النظريات ذات الاعتماد القيديّ مثل النظرية الفونولوجية التصريحية Scobbie Radical phonology

⁽¹⁾ Voir: Encrevé, Pierre: L'Ancien Et Le Nouveau: Quelques remarques sur la P: 2. (199 & Smolensky, and: Prince phonologie et son histoire, P 113.

⁽²⁾ ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 11.

⁽³⁾ Bird, S (1995): Computational phonology, P. 31

⁽⁴⁾ See: Ibid, P: 30.

Bird 1990 , 1991 التي تفترض أن القيود جامدة لا تقبل أي انتهاك⁽¹⁾، وعندما ينتهك فيها قيدٌ كوني، فإنه يتم اللجوء إلى إستراتيجية تقويمية تضبط الانحراف المسجل من خلال إنشاء مستوى وسيط من التمثيل يتم فيه موافقة ذلك القيد الكوني. فالقيود في نظرية المفاضلة قابلة لأن تخرق وتنتهك حرمتها «ولكن لا يُعتبر انتهاك قيد ما سبباً مباشراً لاعتلال الصيغة، وكذلك لا تعتبر الموافقة المطلقة لكل القيود، أمراً أساسياً لمخرجات النظام اللغوي. وبدلاً من ذلك، فإن الأمر الذي يحدّد الخرج الأفضل لنظام لغوي ما، هو تحقق أقل انتهاك مُكلف للقيود»⁽²⁾.

1-6-5-3: القيود نظاماً من القوى المتضادة:

هناك فكرة راجعة في صلب نظرية المفاضلة ترى أن حقيقة كل الأنظمة اللغوية، لا تخرج عن كونها مجموعة من القوى المتضادة يحركها نوعان من القيود، تختلف مطالب أحدهما عن مطالب الآخر فيما يخص الشكل البنوي الذي يجب أن تكون عليه الخرج المرشحة. فكل منهما يحاول أن يجذب البنى اللغوية ناحيته في نوع من التنازع والتصارع بين هاتين القوتين المتعاكستين الاتجاه، وهو ما من شأنه أن يفعل حركية النظام اللغوي في آية لغة كانت، وهذا ببيانها:

1-6-5-4: قيود الموسومية Markedness Constraints :

يُعتبر مفهوم الموسومية من المفاهيم التقليدية التي لعبت دوراً مركزياً في إقامة صرح الفونولوجيا وفي تطورها. فقد تأسست عليه مختلف الاستراتيجيات المعتمدة في التحليل الفونولوجي انطلاقاً من الفونولوجيا البنيوية (1935) Troubetzkoy, Helmslev (1939)، (1941) Jakobson، إلى الفونولوجيا التوليدية Chomsky & Halle (1968)، (1975) Kean، (1985) Kiparsky، إلى الفونولوجيا الطبيعية Stampe

(1) النظرية التفاضلية، روني كاجير، ص: 15.

(2) السابق، ص: 4.

(1972)، (1976) Hooper، وغيرها⁽¹⁾. ثم جاءت نظرية المفاضلة O.T (1993) Prince & Smolensky، (1993a) McCarthy & Prince لترسخ هذه الفكرة، فاعتبرت الموسومية أحد أعمدة بناء النظام اللغوي.

وحقيقة الموسومية، أنها تنظر إلى البنى اللغوية من جانبيين؛ أحدهما موسوم، والآخر غير موسوم، ويعتمد النحو الكوني Universal Grammar القيم غير الموسومة ويعتبرها أساسية في كل الأنظمة اللغوية، وهي المفضلة فعلاً في مختلف اللغات، بينما يتم تحاشي، في الأغلب الأعم، القيم الموسومة بسبب ما تُبديه من الشذوذ والتشاز نطقاً وإسماعاً⁽²⁾. فعلى سبيل التمثيل، بالنسبة لقيمة الخلفية والتدوير المتعلقة بالمصوتات، نعتبرها قيمة غير موسومة⁽³⁾ إذ نجد أنها تتكرر في معظم لغات العالم، فهي تستند إلى أساس من التبريرين الفونيتيكي والأكوستيكي؛ لما تشكله الخلفية والتدوير من التناسب والتناغم بين حركة اللسان الارتدادية واستدارة الشفتين، وهي حركة طبيعية في الأساس، بينما يشكل التدوير في المصوتات الأمامية، الذي يوجد في عدد قليل جداً من اللغات، قيمة موسومة.

أما بالنسبة للفئات التطريزية Prosodic categories، فإن القيمة غير الموسومة بالنسبة للمقاطع هي مفتوح (C V)، لأن الغالبية العظمى من اللغات تشكل وحداتها اللغوية من مقاطع مفتوحة، في مقابل القيمة الموسومة مغلق (C V C) التي يسمح بوجودها عدد قليل من اللغات⁽⁴⁾. ولم تكن التقييدات التي تفرضها الموسومية، سواء على مستوى الملامح الصوتية ذاتها، أو على اتحاداتها داخل القطع الصوتية، أو ما يخص تجاورها في سياقاتها التركيبية داخل البنى المورفولوجية، أو على مستوى الفوقطعي بتفضيلها لبعض الفئات التطريزية على أخرى، اختياراً شكلياً عشوائياً، وإنما هو مؤسس على اعتبارات نطقية وأكوستيكية مقررّة عبر لغاتياً.

(1) ينظر: السابق، ص: 3.

(2) Voir: McCarthy, John Joseph & Prince, Alan (1997); l'Emergence Du Non Marqué, l'Optimalité En Morphologie Prosodique, P. 55.

(3) يمكن الرجوع إلى الموسومية الخاصة بالجزئيات الصوتية إلى: Paradis & Prunet (1991).

(4) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 3.

معنى هذا أنه يجب أن يكون هناك دليلٌ مؤصّلٌ صوتياً في أنظمة النطق والاستيعاب لدعم افتراض أيّ قيدٍ من قيود الموسومية⁽¹⁾.
 إلا أن الموسومية تبقى في جوهرها أمراً نسبياً، حيث إنّ التمييز بين ما هو موسومٌ وما هو غير موسوم في الأنظمة النحوية، أمرٌ يتمّ فقط بوجود الطرف المقابل، فالمصوتات المؤنفة، لا تعتبر في جوهرها موسومة، ولكنها تكون كذلك بالنظر إلى مقابلها غير الموسوم الذي هو المصوتات الفموية⁽²⁾.

1-6-5-5: قيود المحافظة Faithfulness Constraints :

أما بالنسبة للطرف الآخر في المعادلة الذي هو المحافظة، فيعتبر كذلك من المفاهيم الأساسية التي تبلورت في أحضان نظرية المفاضلة، فإذا كانت الموسومية تمثل تلك القوى التي تحاول ممارسة ضغوطها باتجاه الأصناف الموسومة من البنى اللغوية فتُحدث فيها بعض التغييرات الملمحة أو القطعية، أو حتى فوق القطعية، محاولةً منها لجذبها نحو التمام، فإنّ المحافظة تمثل تلك القوى المضادة التي لا تقبل حدوث أيّ تغيير من أيّ نوع كان، فهي تهدف إلى حفظ الشكل البنيوي للدخول بجميع جزئياتها؛ بملاعها وقطعها الصوتية، أو هي محاولة تحقيق المطابقة التامة بين الخروج ودخولها، حيث لا حذف، ولا إقحام، ولا إعادة ترتيب، ولا امتداد ولا فكّ ربط، ولا صهر وغيرها، كأنها نوعٌ من الجمود يصيب الخروج، فلا تتغير عن دخولها مهما تغيرت السياقات⁽³⁾.

وعلى ذلك، فكلّما كان هناك نزوعٌ من اللغة إلى المحافظة على الأشكال القياسية للمداخل المعجمية، كان ذلك على حساب الموسومية، هذا يعني أنه كلّما جنحت اللغة إلى التقليل من العناصر الموسومة، كان ذلك على حساب الشكل الفونولوجي للعناصر المفردانية.

(1) ينظر: السابق، ص: 5، 8، 14.

(2) ينظر: السابق، ص: 55.

(3) السابق، ص: 13، 6، 242.

1-6-5-6: أمثلة على قيود الموسمية وقيود المحافظة:

1-6-5-6-1: الموسمية:

كما ذكرنا أعلاه، فإن الموسمية تفرض قيودها على الخروج out puts، باحثة عن تحقق معايير السلامة البنيوية فيها، وقد تأخذ هذه القيود شكلاً سلبياً يمنع تحقق بعض الحالات الموسومة، سواء تعلق ذلك بأصناف الجزئيات الصوتية (12) أو الفئات التطريزية (2ب)، وقد تأخذ شكلاً إيجابياً كما هو حاصل في (2د، 2هـ، 2و).

الأمثلة⁽¹⁾:

- أ- يجب أن لا تكون المصوتات أنفية.
- ب- يجب أن لا تكون المقاطع مقفلة.
- ج- يجب أن لا تكون الأصوات غير الرنينية مجهورة في التقفيلة.
- د- يجب أن تكون الأصوات الرنينية مجهورة.
- هـ- يجب أن تكون للمقاطع صدوراً.
- و- يجب أن تكون الأصوات غير الرنينية مجهورة بعد الأصوات الأنفية.

1-6-5-6-2: المحافظة:

تبحث قيود المحافظة توفر المطابقة التامة بين الخرج ودخله، فلا يجب أن ينحرف الخرج، إن قليلاً أو كثيراً عن دخله.

الأمثلة⁽²⁾:

- أ- يجب على الخرج أن يحافظ على كل الجزئيات الصوتية الموجودة في الدخل (Max) (الحذف ممنوع).
- ب- يجب على الخرج أن يحافظ على التابع الخطي (التوالي) للقطع الصوتية في الدخل. (لا قلب مكاني)

(1) ينظر: السابق، ص: 12.

(2) ينظر: السابق، ص: 12.

ج- يجب أن يكون للجزئيات الصوتية الموجودة في الخرج، مقابلات لها في الدّخل.
(Dep) (الإقحام ممنوع)

د- يجب أن تكون القطع الصوتية في الدّخل، وتلك التي في الخرج، مشتركة في قيم الجهر.

وهنا يجب التنويه بأمرٍ مهمّ هو أنّ صفة التّضاد التي تميّز قيود الموسومية وقيود المحافظة، لا تدلّ، بأيّ حالٍ من الأحوال، على أنّ النظام اللّغويّ في نظريّة المفاضلة، سوف يقبل بأحدهما دون الآخر، أيّ بإعطاء الأولويّة مثلاً للموسومية التي تحاول خلّق بعض التناغمات الملمحيّة، القطعيّة، أو التطريزيّة، ممّا قد يتسبّب في تلاشي المطابقة بين الخروج ودخولها، أو إعطاء الأولويّة للطّرف الآخر، المحافظة، التي ترفض حصول أيّ نوع من أنواع التّغيير خوفاً من ضياع الهوية بين الدّخل وخروجه، حيث تكون المقاربة أقلّ شموليّة، بلّ على العكس من ذلك تماماً، ففي ظلّ هذا التّضادّ بين القوتين المتصارعتين بطبيعتهما، حيث أنّه إذا أمكنّ الإنضباط لأحدهما، إنّهك الطّرف الآخر، وحيث لا يمكن لأيّ صيغة أن توافق كلّ القيود في نفس الوقت، فإنّه يجب على النظام اللّغويّ أن يوفرّ صيغة من التوافق وآليّة تنظّم التفاعل بين حالات التّضاد تسمح باختيار الخرج الأفضل، وهو ما تقترحه نظريّة المفاضلة في شكل ترتيب القيود الكونية ترتيباً هرمياً تتوفّر فيه هيمنة بعضها على البعض الآخر.

1-6-5-7: التّرتيب التّحكّمي الصّارم للقيود Dominance Hierarchy

:Strict

تقترح نظريّة المفاضلة توفرّ آليّة بسيطة لكنّها على قدرٍ كبيرٍ من الكفاءة، يتمّ من خلالها تحديد الخرج الذي أبدى تناغماً أكثر من غيره من الخرج المرشحة وكان أقلّها تكبّداً للانتهاكات، تتمثّل في ترتيب القيود ترتيباً هرمياً يعكس هيمنة بعضها على البعض الآخر، وعلى ذلك، فإنّ اختيار الخرج الأفضل سيكون على أساس تعامله إيجاباً مع القيود المتحكّمة والمهيمنة على السّلميّة، الواقعة في أعلى التّرتيب، وإن كان قد أفلّج بعض الانتهاكات للقيود

الأدنى ترتيباً، لأن الصيغ التامة غير موجودة أصلاً، وإنما يكون التعويل كل التعويل مركزاً على مراقبة مدى استجابته للقيود القوية.

1-6-5-8: ترتيب القيود ترتيباً مخصصاً لغوياً:

إذا اتفق أن القيود كونية، فإن ترتيبها في هرميات لا يعتبر كونياً، ذلك أن اللغات تختلف أساساً باختلافها في ترتيب هذه القيود، ويحصل تنوعها على هذا الأساس، لأن «النظام اللغوي لأية لغة فردية، ما هو في الواقع إلا طريقة مخصصة من عدة طرق أخرى، لترتيب قائمة القيود الكونية المنتهكة»⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس، يمكن للغة ما أن تُعطي أولويتها لقيود ما من قيود المحافظة أو الموسومية فتجعله متحكماً في الهرمية بالنسبة لهذا التقابل، لكننا نجد لغة أخرى تعكس أولويتها فتختار الترتيب المعاكس لنفس التقابل.

وعلى كل حال، فإن «إعادة ترتيب أي زوج من القيود، سوف يتناسب مع إحدى لغات العالم، وقد بُني هذا التنبؤ على الفرضية السطحية التي تقول أن كل ترتيب ممكن، يجب وأن تقابله لغة مثبتة»⁽²⁾ كما يقول كاجير.

1-6-6: الاقتصادية Economy:

طرح Prince & Smolensky (1993)⁽³⁾ أثناء عرضهما لمبادئ الإطار النظري لنظرية المفاضلة (O T)، فكرة غاية في الأهمية تعتبر من أسس بناء هذا الطراز، بتعلق الأمر بمبدأ الاقتصادية Minimality في العمليات اللغوية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ النظرية التفاضلية، ص: 43، وينظر كذلك: Boltansky, Jean-Elie (1999); Nouvelles directions en phonologie, P: 131.

⁽²⁾ النظرية التفاضلية، ص: 44.

⁽³⁾ See: Prince, Alan & Smolensky, Paul (1993); Optimality Theory; constraint interaction in generative grammar, P. 27.

⁽⁴⁾ See: Prince, Alan & Smolensky, Paul (1993); Optimality Theory; constraint interaction in generative grammar, P. 27.

يستوجب هذا المبدأ ألا يكون هناك انتهاك للقيود إلا لضرورة ملحة وعند توفر الحافز الملازم؛ كأن يكون ذلك لتعاشي انتهاك القيود ذات الترتيب الأعلى، فإن امتنعت الضرورة وانتفى الحافز، فلا يجب أن يحدث الانتهاك، وفي حالة حدوثه، يجب أن يبقى في حده الأدنى.

هذا بالإضافة إلى تسهيل نظرية المفاضلة لعملية الانتقال من الدّخل إلى الخرج كمستويين طرفيين لأية ظاهرة لغوية، فضلاً عما يميّزها من البساطة المتناهية لهندستها العامة العاكسة للنظام اللّغوي⁽¹⁾.

وفي الجملة، يمكن القول مؤكّدين رأي برينس وسمولانسكي (1993)⁽²⁾، أن نظرية المفاضلة لا تملك زاداً كبيراً بقدر ما تملك تقنية خاصة تعرض بها المعطيات اللّسانية بطريقة اقتصادية.

1-6-7: الموازنة Parallelism:

الموازاة مبدأ ذو فاعلية مزدوجة، يشتغل من جهة مع المولّد لتوليد قائمة غير محدّدة من الخرج المرشحة دفعة واحدة ودون الحاجة إلى المرور عبر المراحل المرتبة التي تفرضها مثلاً قواعد الاشتقاق لإحداث التّغييرات البنيوية المناسبة، ويشتغل من جهة أخرى مع المقوم لتقويم التحاليل المرشحة، حيث يكون التقويم شاملاً لجميع الأشكال اللّغوية المتنافسة وبالنظر إلى جميع القيود العاملة والمتفاعلة في نفس الهرمية⁽³⁾ بنوعيتها؛ قيود الموسومية التي تحاول إحداث بعض التّغييرات في الخرج المرشحة بحثاً عن السّلامة البنيوية، وقيود المحافظة التي تُحاول صيانتها من أيّ تغييرٍ يمكن أن يلحق بها. وبذلك تكون نظرية المفاضلة قد افترقت، في هذه النّقطة، عن النّظريات الاشتقاقية التي تعتمد المرحلية في الاشتقاق وكذا في التقويم.

(1) Voir: Boltansky, Jean-Elie (1999), P: 123.

(2) See: Prince, Alan & Smolensky, Paul (1993), P: 3.

(3) هذه الطّريقة الخاصّة في التقويم، يسمّيها Prince & Smolensky (1993) بطريقة التقويم الموازنة Parallel method of evaluation.

1-6-8: البنية الصورية لنظرية المفاضلة:

(4)

أ. مولد (دخل) ← { خرج 1، خرج 2... خرج ن }

ب. مقوم { مرشح 1، مرشح 2... مرشح ن } { قيود 1، 2 } ← خرج أفضل⁽¹⁾.

ما يعني أنه إذا كانت عملية التوليد عملية حرة غير مقيدة، فإن عملية التقويم مقيدة بالاحتكام لمجموعة من القيود المرتبة هرمياً على أساسها تتحدد سلامة البناء.

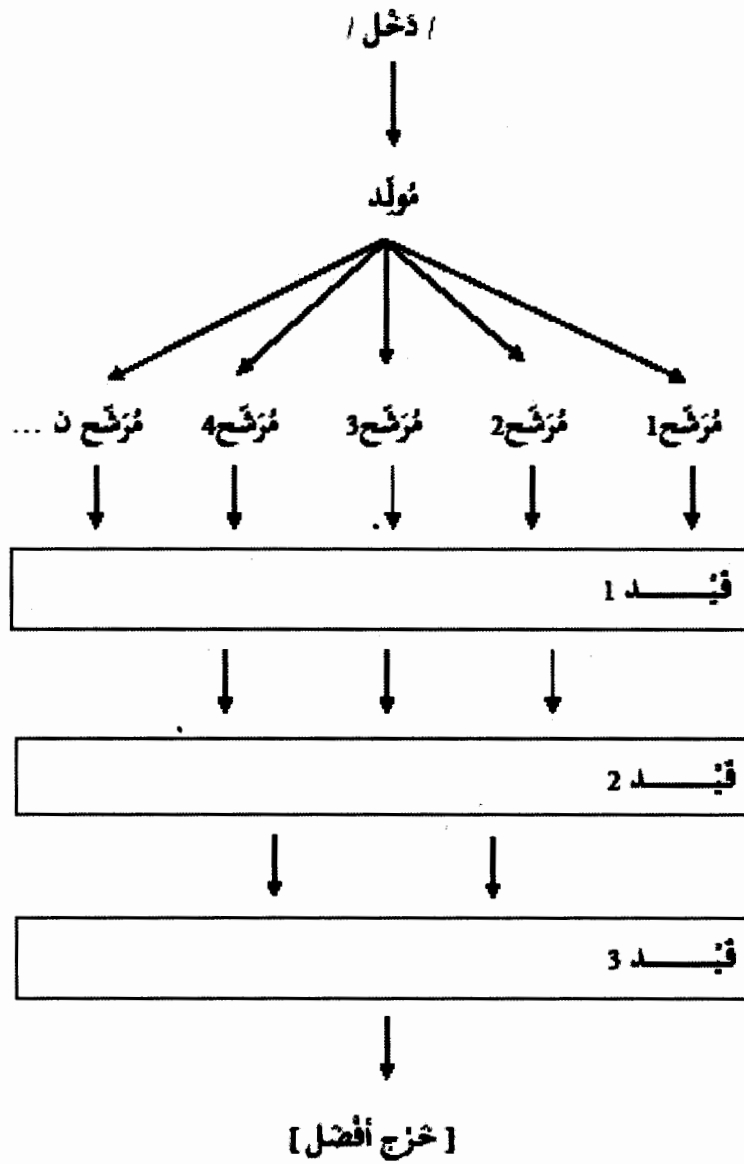
بالنسبة لأية عملية توليد، يقدم النظام اللغوي (UG) المادة النحوية الأولية المناسبة صوتياً ودلالياً، كدخل يتم من خلالها توليد قائمة غير محددة من الخرج المخصصة المرشحة، تُعرض على مسطرة التقويم المؤسسة على قائمة من القيود المتعارضة والمرتبة هرمياً بحسب قيمة كل منها بحيث يحكم أعلاها أسفلها (ق1 < ق2... ق ن)، فيقوم كل قيد منها باستبعاد الخرج الأقل انسجاماً، كأنما هي عملية تصفية كما يقول كاجير⁽²⁾، إلى أن يبقى الخرج الوحيد الذي يُبدي انسجاماً أكثر من غيره مع مجموع القيود، فيكون هو الخرج الأمثل. ويمكن توضيح عملية التصفية هذه بالشكل التالي⁽³⁾:

(1) See: Archangeli, Diana (1997), P. 25, Prince & Smolensky (1993); P.4, McCarthy, John Joseph & Prince, Alan (1997); P. 58.

(2) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 29.

(3) ينظر: السابق، ص: 10.

الشكل:
(5)



فإذا ما أردنا أن نمثل لذلك بلفظ "بائع"، فإنَّ بناءه في نظرية المفاضلة يكون على

الشكل التالي:

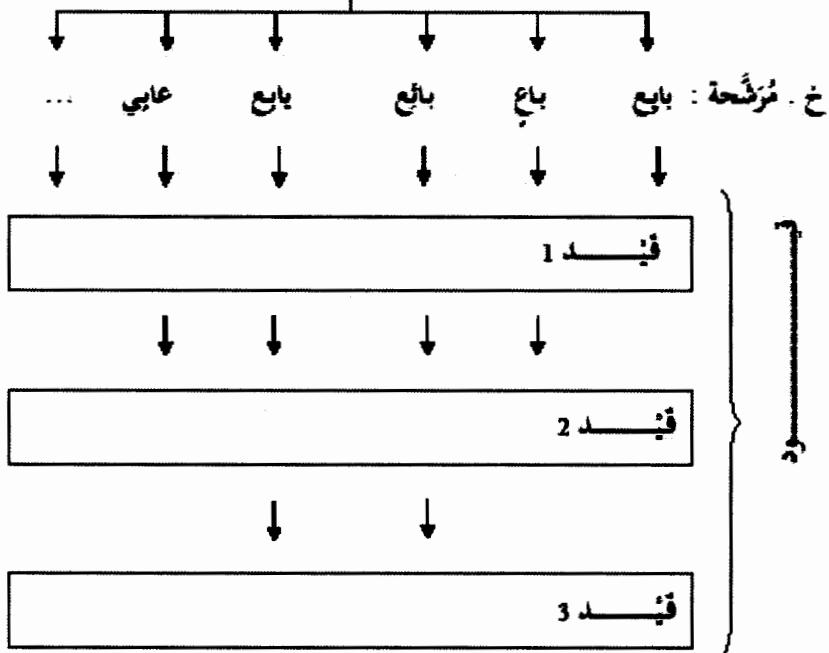
الشكل:

(6)

دخول :

{ /بيع / ، / فاعِل / }

مُولَد



خ. أفضل :

ما يمكن تسجيله من ملاحظات بخصوص التمثيل (6)، يتعلق بالدخّل، فإذا كان الخرج يخضع لجملة من القيود تعمل على قياس درجة انسجامه، فإنّ القيد الوحيد الذي يخضع له الدخّل، هو أن يتشكّل من مقولات لسانية؛ صوتيّة، صرفيّة، عروضيّة، ودلاليّة ممّا يوفره المعجم Lexicon من المادة اللّغويّة التي يحتاجها التمثيل اللّغويّ، وكتيجة لذلك، وحتى تكون الدخول Inputs أشكالاً مقبولة لسانياً، فإنّه يتوجّب عليها ألاّ تحتوي مادة غير لسانية⁽¹⁾.

1-6-9: أسس التقويم وإجراءاته:

تقوم عمليّة التقويم، لتحديد الخرج الأمثل الذي يُشبع بشكلٍ أحسن نسق القيود، على إجراء الموازنة والمفاضلة وفق هرميّة صارمة بين الخروج المرشحة المقترحة من طرف المولّد، وقد تفاوتت درجات انسجامها تبعاً لمقتضيات التنازع Conflit بين إشباع القيود أو خرقها، فأعلاها في الترتيب، يلزّم إشباعه، لأنّ خرقه يعتبر قاتلاً بغضّ النظر عن السّلامة النسيّة لصيغته ودرجة انسجامها مع النظام اللّغويّ باعتبار أيّ من القيود الأدنى ترتيباً، وعليه فعدم إرضائه سوف يخرج الاحتمال المرشّح من دائرة السّباق والمفاضلة، ويكون أدناها في الترتيب، معرضاً بترتيبه ذلك لكلّ الانتهاكات.

بهذه الصّفة، أصبح للقيود في نظريّة المفاضلة دورها الفاعل الذي يقوم عليه أساس التقويم، وينبني عليه مفهوم النحو الكونيّ (UG) عندما صار مجموعة من القيود الرّاعيّة لسلامة البناء⁽²⁾.

1-6-10: عمليّة المفاضلة والخرج الأفضل:

إنّ تلك العمليّة التي تقوم على المقارنة والموازنة، على مستوى المقوم، بين مجموع الخرج المتناسلة عن دخلٍ مُعطى والمعرضة على المقوم لاختبار مدى انسجامها مع مطالب

(1) See: Archangeli, Diana (1997); p. 13-14.

(2) ينظر: الأبنية في اللّغة العربيّة؛ تفاعل الصّرف والتّطريز، ص: 12 - 13.

تُخصّ سلامة البناء، هي التي قصدنا بها عملية المفاضلة، وهي التي يترتب عليها اختيار الخرج الأكثر أفضلية بوصفه الأكثر تناغماً مع قائمة القيود المتضادة والمرتبطة ترتيباً تسلسلياً.

ويبقى تناغم الصيغة وسلامة بنائها أمراً نسبياً تحدده درجات موافقتها للقيود أو حدة انتهاكها لها على اعتبار أنه لا توجد بنية لغوية تُرضي، بشكل تام، جميع القيود⁽¹⁾، ذلك أن عدم الامتثال لقيد أعلى في سلمية القيود وبالتالي التعرّض له بالخرق، سوف يؤثر بكل تأكيد وبشكل كبير على تناغمها إذا ما قورن بانتهاكها لقيد آخر يسفل الترتيب.

1-6-11: الرّموز التي تُوظّفها نظرية المفاضلة:

تقترح نظرية المفاضلة رموزاً خاصة في تمثيلاتها، تشكّل الجداول سمتها البارزة التي تختلف خاناتها بحسب عدد الاحتمالات المقترحة لإجراء المفاضلة، وكذا بحسب عدد القيود الموظّفة لقياس مدى انسجامها ونسبة سلامة بنائها. حيث تُدرج الخرج المحتملة عمودياً في الجدول، وترتب القيود أفقياً من اليمين إلى اليسار بحسب فاعليتها هرمياً، تفصل بينها خطوط متصلة عمودية تبين سيادة بعضها البعض الآخر، بينما تمثّل الخطوط المتقطعة تساويها في الترتيب والدرجة، وبالتالي تكون لها نفس الفاعلية.

ولما كانت القيود في نظرية المفاضلة تتسم بقابليتها للخرق، يُستعمل النجم (*) دلالة على الانتهاك، أما علامة التعجب (!)، فإنها تُستعمل في نظرية المفاضلة دليلاً على خرق قاتل يُعرّض الخرج الذي يسمّه إلى التنحي من المنافسة نهائياً. بينما تُستعمل اليد المشيرة (☞)، لتعيين الخرج الأفضل، وكلّ خانة بيضاء هي دلالة على إشباع القيد، فيما تدل الخانات السوداء على عدم أهميتها في حسم المفاضلة، ويمثّل الرمز (») علاقة السيادة والتحكم بين قيدين⁽²⁾.

وليس ضرورياً حساب علامات الانتهاك، وليس ذلك شيئاً مرغوباً فيه في نظرية المفاضلة، وعوضاً عنه، تحذف علامات الانتهاك المتشابهة للمرشحين موضوع المقارنة

(1) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 11، وينظر كذلك: Boltansky (1999) P. 123.

(2) ينظر: Heiberg, Andria Jeanine (1999); P. 52.

في نفس الخانة حتى لا تبقى منها علامة لأحدهما⁽¹⁾.
والجداول الآتية من شأنها أن تبين أنواع المفاضلة وآثار اشتغال القيود.

(17): تنازع قيديين "أ" و"ب"، بحيث: ق: أ « ق: ب⁽²⁾

(8)

الدخل		ق: أ	ق: ب
1	خرج	!	*
2	خرج		

يظهر الجدول (8) تنازع خرجين (1) و (2) بالنظر إلى العلاقة الرابطة بين القيديين (أ < ب)، وقد آلت فيه المفاضلة إلى الخروج (2) كخرج أفضل كونه أرضى القيديين جميعاً مقارنة مع الخروج (1) الذي خرق القيد (أ) خرقاً فادحاً وبالتالي أزيح من المنافسة نهائياً.

(7ب): ق: أ « ق: ب

(9)

الدخل		ق: أ	ق: ب
1	خرج	!	*
2	خرج		*

يتشابه الجدولان (8) و (9) في نفس معطياتهما، ولا يختلفان إلا في كيفية إستجابة الخروج (2) للقيد "ب"، فبعدما إستجاب له في الجدول السابق، ينتهكه الآن، ورغم ذلك،

(1) See: Prince & Smolensky (1993); chapter 5 and 8, McCarthy, John Joseph & Prince, Alan (1997); l'Emergence Du Non Marqué, l'Optimalité En Morphologie Prosodique, P. 60.

(2) ق: قيد.

فإنه ينبغي دائماً محافظاً على أفضليته بسبب من إرضائه القيد الأعلى هرمياً وسلطة، فخرق القيود السفلى في الهرمية، يكون دائماً ثمناً لصيانة القيود العليا.

تظليل الضلع الأيسر من الجدول، فيه إشارة إلى عدم أهميته في المفاضلة التي يقتصر حسمها عندئذٍ على الجانب الأيمن فقط، بدلالة العلامة (!) الموضوعة أمام المرشح (1) كونها تفيد أن خرقه للقيد "أ" يعتبر خرقاً قاتلاً، وبالتالي اقتصر عليه الفصل في عملية المفاضلة.

(10): ق: أ « ق: ب

(11)

الدخل		ق: أ	ق: ب
1	خرج		*
2	خرج 		

يبين الجدول (11) إستجابة الخرجان (1) و(2) واتفاقهما في إرضاء القيد "أ"، وهو القيد الأقوى، واختلافهما في التعامل مع القيد النشط "ب"، فبينما يستجيب له الخرج (2)، يتهكه الخرج (1) مما جعله أقل انسجاماً من منافسه الفائز بالأفضلية وبإمكانية تحقيقه فونيتيكياً.

ولا يعتبر انتهاك القيود عاملاً مؤثراً في حد ذاته بالنسبة لخرج مرشح ما، إلا إذا تمت الاستجابة له من طرف بقية الخرج المتنافسة⁽¹⁾. وإذا كانت القيود في نظرية المفاضلة قابلة للخرق، وإذا كان ضرورياً أن يتعرض قيد ما للخرق إرضاءً لقيد أعلى، فإنه يتعين أن يتصف هذا الخرق بلادونية / الاقتصادية Economy / Minimality⁽²⁾، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(1) McCarthy & Prince (1993); p. 7.

(2) Prince & Smolensky (1993); P. 27.

(12)؛ ق: أ « ق: ب

(13)

الدّخل		ق: أ	ق: ب
1	خرج		*
2	خرج	*	

في هذه المفاضلة يتساوى الخرجان المرشحان أمام القيد "أ"، فهما ينضبطان له جميعاً، وعلى ذلك يكون الضلع الأول غير مهم في ترجيح أحدهما على الآخر، ليتنقل الحسم إلى الضلع الثاني ويصبح القيد "ب" هو المتحكّم في فصل النزاع وتحديد نتيجة المفاضلة. هذا يعكس خاصية مهمة في الطراز البنيوي لنظرية المفاضلة، تخصّ نشاط القيود، وهو ما يظهره القيد "ب"، فرغم وقوعه تحت هيمنة القيد "أ"، إلا أنه يبقى نشيطاً في هذه المفاضلة وعلى أساسه تحسم نتيجة الصّراع.

ورغم ما يظهره الضلع الثاني من اتفاقهما في خرق القيد التّشيط الأدنى ترتيباً "ب"، إلا أن حجم الخرق يختلف في الخرج (1) عنه في الخرج (2). فبينما يخرقه الأول مرة {*}، يخرقه الثاني مرتين {**}.

وبتطبيق ميزان الاقتصاد وإحصاء الكلفة التي يتكبدها كلّ خراج إزاء القيد المتّهك، يختار النظام اللّغويّ الخرج (1)، بوصفه الأقلّ انتهاكاً للقيد "ب"، وبذلك وُصف بالأدنى / الاقتصاد، فهو الذي يفوز بالمفاضلة على حساب الخرج (2).

وبنفس الكيفية يتمّ الحسم في بقية المفاضلات التي تتشابه فيها المعطيات. وفي حالة ما إذا تعدّدت القيود ولم تفصل الخانة الأولى في ترجيح أحد الخروجات المرشحة، يتمّ المرور إلى الخانة الثانية، أو الخانة الثالثة أو غيرها للموازنة والمقارنة حتّى تحصل المفاضلة.

فلاحتمالات الممكنة، تختلف درجات انسجامها وتعاملها مع القيود، فالخرج الذي يستجيب للقيود، أفضل من ذلك الذي ينتهكه، والذي ينتهكه مرةً، أفضل من الذي ينتهكه مرتين وهكذا. وعلى هذا الأساس، نحصل المفاضلة بين الخروج لصالح أدناها انتهاكاً للقيود دون بقيتها.

كلّ ما أوضحناه من أوجه المفاضلة وأنواعها في الجداول السابقة، خصّ تفاعل القيود وتنازعها وفق ترتيبها الهرمي الصّارم، عندما يتحكّم أعلاها في أدناها، إلا أنه قد يحصل أن تتساوى القيود رتبةً فيصبح لها نفس التأثير، حيث لا حاكم ولا محكوم، وبالتالي لا يحصل ترجيح أحد الخروج المرشحة إلا وفقاً لأدناها خرقاً للقيود، ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

$$(14) : ق : أ = ق : ب^{(*)}$$

(15)

الدخل		ق: أ	ق: ب
1	خرج		*
2	خرج	*	

يظهر الجدول (15) أن الخرجين (1) و (2) ينتهك كل منهما أحد القيدين، فالخرج (1) ينتهك القيد "أ"، بينما ينتهك الخرج (2) القيد (ب)، حيث لا هرمية بين القيدين، فهما متساويان في فاعليتهما، وبالتالي لا تُسفر المفاضلة على أية نتيجة لصالح أحد الخرجين على حساب الآخر.

$$(14ب) : ق : أ = ق : ب$$

(*) الرّموز: = : تساوي القيدين في الفاعلية.

(16)

الدّخل	ق: أ	ق: ب
1	خرج	**!
2	خرج	*

بناءً على المعطيات الواردة في الجدول (16) التي تبين تساوي القيدَين "أ" و "ب" في المنزلّة، يظهر أنّ المفاضلة سوف تُرجّح لصالح الخروج (2) بالنظر إلى أدنويّة / اقتصاديّة الانتهاك، فبينما يسجل الخروج (2) إنتهاكاً واحداً { * } للقيد: أ، يسجّل الخروج (1) انتهاكين { ** } للقيد: ب.

ولعلّ في الانتقال من المستوى المجرد إلى المستوى الملموس، عاملٌ من شأنه أن يزيد فكرة تفاعل القيود في النظام اللّغويّ توضيحاً، ذلك ما نحاول عرضه من خلال الإشارة إلى بعض النماذج من غير اللّغة العربيّة.

تتكوّن الهرميّة في (20) من ثلاثة قيودٍ بسيطةٍ تخصّ البنية المقطعيّة:

(17) * قُفْل

يمكن قراءته كالتّالي: يمنع وجود صامتٍ كقُفْلٍ للمقطع (σ) ⁽¹⁾ (Coda) (* قيدٌ

من قيود الموسوميّة)

(18) أذن

أمّا قراءته فتكون كما يلي: يمنع إقحام آيّة قطعٍ صوتيّةٍ في البناء. (Dep) (قيد من

قيود المحافظة)

(19) أقص

نقرأه هكذا: يمنع حذف آيّة قطعٍ صوتيّةٍ من البناء. (Max) (قيد آخر من قيود

المحافظة) ترتّب القيود الثلاثة وفق الهرميّة التّالية:

(1) σ: رمز يمثّل المقطع.

الهرمية:

(20): * قفل أدن أقص

جدول المفاضلة:

(121)

أقصر	أذن	* قفل	الدخل / Pak	
		!*	$\begin{array}{c} \sigma \\ \swarrow \downarrow \searrow \\ P \ a \ k \end{array}$	1
*			$\begin{array}{c} \sigma \\ \swarrow \searrow \\ P \ a \end{array}$ 	2
	!*		$\begin{array}{cc} \sigma & \sigma \\ \swarrow \searrow & \swarrow \searrow \\ P \ a & k \ i \end{array}$	3
	**	!*	$\begin{array}{cc} \sigma & \sigma \\ \swarrow \searrow & \swarrow \downarrow \searrow \\ P \ a & k \ i \ t \end{array}$	4

يُظهر الجدول (121) أن المرشح (1) ينتهك القيد الأعلى ترتيباً (* قفل)، لما شكّلت [k] مقطعيّاً موقع قفل. نفس الشيء حدث بالنسبة للمرشح (4) عندما انتهك بدوره القيد (* قفل) من خلال إقحام [t]. وعلى ذلك فقد أقصيا من السباق، وهو ما يدلّ عليه تظليل الخانات على يسار خانات القيد (* قفل) إشارة إلى عدم التعويل على القيد (18) و(19) في حسم المنافسة لعدم فاعليتهما، إذ ليس بإمكان أيّ منهما أن يشفع للخارجين (1) و(4) لما انتهكا القيد الأعلى ترتيباً. يبقى التنافس دائراً بين المرشحين (2) و (3) الذي يعود فيه الترجيح، في الأخير، إلى المرشح (2) [Pa]، فيكون هو الخرج الأفضل للدخل / Pak ، كونه لم يخرق أيّاً من القيد اللذين لا يزالان في حالة نشاط⁽¹⁾.

(1) See: Heiberg, Andria Jeanine (1999); P. 53 -54.

الجدول التالي (21ب) يظهر تغييراً في هرمية القيود الثلاثة. إلا أن انتهاكات الخروج المرشحة للقيود تبقى كما كانت في الجدول (121)، لكن لما رُتب قيد الأقصوية أعلى هرمياً من قيد الأدنوية في الجدول (21ب)، فإن المرشح (3) [Paki] يصبح هو الخارج الأفضل للدخل / Pak / .

الهرمية:

(22): * قفل « أقص » أذن

جدول التحليل:

(21ب)

أذن	أقص	* قفل	/ Pak / الدّخل	
		!* !	σ P a k	1
		!* !	σ P a	2
*			σ σ P a k i	3
**		!* !	σ σ P a k i t	4

أما الجدول (21ج)، فإنه يُظهر شكلاً آخر لترتيب القيود الثلاثة السابقة. ومرةً أخرى تُنتهك القيود في هذا الجدول بنفس الكيفية التي إنتهكت بها في (121). ابتداءً، المرشح (2) يُقصى من قبل القيد الأعلى ترتيباً في الهرمية (أقص)، بينما يتم إقصاء المرشحين (3) و(4) من طرف القيد (أذن)، ويبقى المرشح (1) [Pak] هو الخارج المتناغم للدخل / Pak / .

الهرمية:

(23) أقص « أذن » * قفل

جدول التحليل:

(21ج)

الدخل / Pak /	أقص	أذن	* قفل
1	σ P a k		*
2	σ P a	!*	
3	σ σ P a k i	!*	
4	σ σ P a k i t	*!*	*

يُنت الجداول الثلاثة أعلاه (21ب)، (21ج)، (21د) تقويماً متنوعاً للدخل /

Pak / الذي عُرض على ثلاثة قيود تغيّرت هرميتها من جدول إلى آخر، فكانت النتيجة الطبيعية تبعاً لذلك، أن تغيّرت وجوه المفاضلة؛ فبعدما أفضت إلى فوز المرشح (2) كخرج أفضل في (21د)، اختارت في (21ب) المرشح (3)، والمرشح (1) في (21ج)، وعلى ذلك، فكلما تغيّرت هرمية القيود، تغيّرت معها حتماً نتيجة التقويم.

كان هذا عرضاً عاماً للكيفية التي تشغل بهل نظرية المفاضلة كمقاربة جديدة وفُرت آليات ومفاهيم مستحدثة من شأنها أن تغني التحاليل الفونولوجية والمورفولوجية وتوسع مجالها الإمبريقي إلى قضايا لم تُبهرها النماذج السابقة، أو ربّما أثارها ولكنها لم تنجح في الإمساك بها، وتعمّق النظر في المسائل التي تمّ بحثها من قبل.

فقد توضحنا، بناءً على ذلك، الأهمية البالغة والدور الفاعل الذي تؤديه القيود في نظرية المفاضلة باعتبارها الآلية الراعية لسلامة البناء / التكوين على المستوى الفونولوجي والمورفولوجي وغيرهما من مستويات التحليل الأخرى.

لكن ماهي جملة القيود الكونية القادرة على مراقبة المسارات الفونولوجية التي نسميها البنى اللغوية العربية في مستواها المورفولوجي والقادرة كذلك على كفايتها تحليلاً وإغنائها وصفاً وتفسيراً من أجل التوصل إلى الحكم على سلامتها بنيوياً؟

نحاول في المبحث الموالي أن نقف على مجموعة القيود التي تكون المحرك لجملة المسارات الفونولوجية العاكسة للقيمة الاقتصادية التي تميز البناء المورفولوجي في اللغة العربية، وهي على العموم تتوزع بين مجموعتين؛ قيود المحافظة، وقيود الموسمية.

1-6-12: النظام اللغوي والقيود المعتمدة:

يتأسس النظام اللغوي في نظرية المفاضلة على فكرة ترى أن اللغة وحقيقة كل الأنظمة اللغوية، لا تعدو أن تكون عبارة عن مجموعة من القوى المتضادة تمثلها القيود باعتبارها الراعية للسلامة اللغوية والحريصة على تحقق مجموعة المطالب النحوية في البنى اللغوية.

والتضاد في القيود، يعني أن الامتثال لبعضها والانسجام معه، يؤدي بالضرورة إلى انتهاك بعضها الآخر.

1-12-6-1: قيود المحافظة Faithfulness Constraints:

1-1-12-6-1: نظرية المطابقة Correspondence Theory:

(1) (McCarthy & Prince 1995)

تغطي نظرية المطابقة بوضع مركزي بالنسبة لقيود المحافظة في نظرية المفاضلة، إذ يشكّل وجود قيودها دوراً حاسماً في إقامة الهرميات المعتمدة في تحليل كثير من الظواهر الفونولوجية والمورفولوجية وغيرها في كثير من اللغات الطبيعية.

(1) See: McCarthy & Prince (1995); p. 14

وقد تبلورت نظرية المطابقة لدى مكارثي وبرينس (1995) كمقابل لمفهوم الاحتواء Containment عند برينس وسمولانسكي (1993) الذي يستوجب أن يكون الدّخل متضمناً في أي صورة يأخذها أي احتمالٍ مترشح.

ترسّم قيود المطابقة العلاقة دخل / خرج، وهي علاقة تحدّد أنماطاً متنوعة من التّطابق بين الخرج ودخله، وتسمح بقائمة محصورة من التّغييرات البنيوية مثل حالات القلب المكانيّ و صهر العناصر الصّامتية وتمديد العناصر المصوتية.

والمطابقة بالمفهوم الذي صيغت به، تتحدّد وفق الشّكل التّالي:

(24)

لتكن البنيان (س1) و (س2)، المطابقة بينهما هي العلاقة "ع" الرّابطة بين عناصر (س1) وعناصر (س2). ويعتبر العنصران "أ" و "ب"، لما "أ" ينتمي إلى (س1) و "ب" ينتمي إلى (س2)، متطابقين، إذا كان (أ ع ب) ⁽¹⁾.

بهذا الشّكل تكون العلاقة بين الدّخل والخرج محكومة بمدى تطابق قطعهما، فإذا ما وصلت هذه العلاقة إلى قمتها بأن تماثلت عناصرهما كامل التّماثل، كنّا أمام مطابقة تامة، وإذا لم يكن كذلك، كانت المطابقة ناقصة.

والعلاقة بين قطع الدّخل وقطع الخرج، في نظرية المفاضلة؛ مكارثي وبرينس (1995)، عموماً يؤطّرها قيدان؛ قيد يمنع الحذف هو قيد الأقصى Maximality Constraint، وقيد يمنع الإقحام هو قيد التّبعية Dependency Constraint: (19) أقص د خ (Max-IO) ⁽²⁾.

يجب أن يكون لكلّ عنصرٍ في الدّخل، عنصرٌ مطابقٌ في الخرج. (المحافظة على تمام عناصر الدّخل، الحذف ممنوع)

(1) See: Heiberg (1999), P: 56, McCarthy & Prince (1995); Faithfulness and Reduplicative Identity, P: 262.

(2) See: McCarthy & Prince (1995); p. 16, Pulleyblank, Douglas (1997); p. 63, Heiberg, Andria Jeanine (1999); p. 56.

(18) أدن د خ (Dep-IO) ⁽¹⁾:

يجب أن يكون لكل عنصر في الخرج، عنصر مطابق في الدّخل. (الإقحام ممنوع)
يحسّد القيدان إستراتيجيتين مختلفتين للمحافظة على المطابقة: دخل / خرج.
وتوضيحا للفكرة، نمثل لنظرية المطابقة بالدّخل / Pak /، وما ينتج عنه من
الخرج، في (25).
(25)

الدّخل / Pak /	أقصى (Max)	أدن (Dep)
1	Pak	
2	Pa	*
3	Paki	*

لما كانت جميع قطع الدّخل / Pak / ممثلة في الخرج، فإن [Pak] في هذه الحالة
ينضبط لقيد الأقصى (Max)، وينضبط كذلك لقيد الأدنى (Dep) لما كانت جميع قطع
الخرج موجودة في الدّخل. ولما لم تظهر قطعة الدّخل [k] في الخرج [Pa]، فإنه بذلك يكون
قد انتهك قيد الأقصى، لكنه ينضبط لقيد الأدنى عندما كانت جميع قطعه ممثلة في الدّخل.
الخرج [Paki] لا يفلج أي خرق للقيد "أقصى" لما كانت جميع قطع الدّخل / Pak / ممثلة
فيه، لكنه ينتهك قيد أدن عندما كانت قطعة الخرج [i] غير موجودة في الدّخل.
(26) المطابقة الملمّحية دخل / خرج ⁽²⁾:

قد نوافق فكرة كل من (1994b)، (Archangeli & Pulleyblank (1993)،
(1993)، (Kirchner (1995)، (1995)، (Padgett, Mester & Ito (1998)، (1995)،
(Lombardi (1995)، (Myers (1997)، (Pulleyblank (1997)، وغيرهم، القاضية باعتبار
قيدي المطابقة؛ كل من الأقصى (Max)، والأذن (Dep) توطر مباشرة تنظيم العلاقة: دخل

(1) See: McCarthy & Prince (1995); p. 16, Pulleyblank, Douglas (1997); p. 63, Heiberg, Andria Jeanine (1999); p. 56.

(2) See: Heiberg, Andria Jeanine (1999); p. 57.

/ خرج الخاصة بالملاح الفونولوجية⁽¹⁾. يسمي Pulleyblank هذا النوع من القيود بالقيود المركبة⁽²⁾.

(126) أقصى د خ / م (Max (f) - IO)⁽³⁾:

يجب أن يكون لكل ملاح / م / في الدّخل، ملاح [م] مطابق في الخرج. (فكّ الربط ممنوع) (26ب) أدن د خ / م (Dep (f) - IO)⁽⁴⁾:

يجب أن يكون لكل ملاح [م] في الخرج، ملاح / م / مثيل يقابله في الدّخل. (الامتداد ممنوع) نشير هنا أنه قد لا يكون ضرورياً، في التمثيلات، في بعض الحالات، التمييز بين القيدين؛ أقصى، وأذن، ما داماً يحيلان منطقياً إلى القيد العام الذي يؤطرهما وهو قيد المطابقة.

قد نضطر إلى توظيف صيغ أخرى لقيود المحافظة نراها أبسط من قيود المطابقة، مثل القيود التالية التي تستوجب محافظة الخروج على ملاح دخولها:

(27) مع د خ / [أن]⁽⁵⁾

يجب أن تحافظ الخروج على ملاح الأنفية في قطع الخرج تماماً كما كانت في قطع الدّخل.

(28) مع د خ / [است]⁽⁶⁾

يجب المحافظة على ملاح الاستمرارية في قطع الخرج بنفس الكيفية التي كانت عليها في قطع الدّخل.

(1) See: Ibid, and see: Pulleyblank, Douglas (1997); Optimality theory and Features, p: 63 - 64.

(2) See: Pulleyblank (1997); P: 63-64.

(3) الاختصارات؛ أقصى = أقصوية، أذن = أدنوية، د = دخل، خ = خرج، م = ملاح.

(4) الاختصارات؛ أقصى = أقصوية، أذن = أدنوية، د = دخل، خ = خرج، م = ملاح.

(5) الاختصارات: أن = أنفية، است = استمرارية، مو = موضع التعلق.

(6) الاختصارات: أن = أنفية، است = استمرارية، مو = موضع التعلق.

(29) مع د خ / [جهر]

يجب المحافظة على ملمح الجهر في قِطْع الخرج بطريقة لا يختلف فيها عن وجوده في قِطْع الدّخل.

(30) مع د خ / [مو]⁽¹⁾

يجب المحافظة على ملمح موضع النّطق في قِطْع الخرج تماماً كما نجدّه في قِطْع الدّخل.

بالإضافة إلى القيود التي تقترحها نظرية المطابقة، والتي تحاول من خلالها المحافظة الشكليّة والإبقاء على المطابقة والتشابه الجزئيّ أو التامّ في الخصائص القِطْعية أو الملمحيّة بين الدّخل وخرجه، هناك قيدان آخران مهمّان بدورهما من قيود المحافظة، لا يستطيع أيّ تحليل لسانیّ يتوق إلى الكفاية في الأداء، توطّره نظرية المفاضلة، أن يهمل دورهما؛ أحدهما يضمن بقاء الترتيب الخطيّ القِطْعي لعناصر الخرج كما كانت عليه في الدّخل، والآخر يحاول الحفاظ على الكمية الطّبيعية لصوامت الخرج ومصوتاته تماماً كما كانت في الدّخل، نصوغهما كالآتي:

(31) مع د خ / خط⁽²⁾

يجب أن يحافظ الخرج على الترتيب الخطيّ لعناصره القِطْعية كما هي مرتبة نظيراتها في الدّخل.

بإمكان هذا القيد أن يعترض عمليّات القلب المكانيّ.

(32) مع د خ / كم⁽³⁾

يجب أن تكون كمية القِطْع الصّامتية والمصوتية الطّبيعية متطابقة في الدّخل والخرج. يقوم هذا القيد على منع صهر العناصر الصّامتة وتمديد العناصر المصوتة.

(1) الاختصارات: أن = أنفية، است = استمرارية، مو = موضع النطق.

(2) الاختصارات: خط = خطية، كم = كمية.

(3) الاختصارات: خط = خطية، كم = كمية.

فإذا كانت قيود المحافظة تحاول أن تفرض علاقة المطابقة والتماثل بين الخرج ودخله، فإن المخراف الخرج عن مطابقة دخله مطابقة قطعية وملحمية تامة، قد يكون سببها تنازع قيود المحافظة مع قيود الموسومية التي نعتبرها القيود الراجعة للخاصية الاقتصادية في البنى المورفولوجية للغة العربية بامتياز.

وإذا كانت قيود المحافظة عموماً تحيل على طرفي العملية اللسانية: دخل / خرج، فتربط العلاقة بينهما، فإن قيود الموسومية تُقصر ارتباطها بمستوى الخرج فقط، وبالتالي فهي لا تحيل، بأي حال من الأحوال، إلى المستوى الطرفي الآخر الذي هو الدخل. نمثل لها مجموعة القيود التالية:

1-2-6-12: قيود الموسومية Markedness Constraints:

1-2-6-12-1: قيود التماثل Identity الملمحي لتوالي صامتة^(*):

(33) * [ص 1 أن، ص 2 أن] ⁽¹⁾

لا يجب أن تختلف متواليّة صامتة أولها صامت أنفي في ملمح الأنفية.

(34) * [ص 1، ص 2 است] ⁽²⁾

لا يجب أن تختلف متواليّة صامتة في ملمح الاستمرارية.

(35) [ص 1، ص 2 جهر] ⁽³⁾

كل متواليّة صامتة يجب أن تكون متماثلة في ملمح الجهر.

(36) [ص 1، ص 2 مو]

كل متواليّة صامتة يجب أن تكون متماثلة في موضع النطق.

(*) يسميها Pulleyblank بقيود تماثل المتواليات الصامتة Identical Cluster Constraints، See: Pulleyblank

(1997), P: 65 - 66

(1) الاختصارات: ص: صامت، =: تماثل، ≠: لا تماثل.

(2) الاختصارات: ص: صامت، =: تماثل، ≠: لا تماثل.

(3) الاختصارات: ص: صامت، =: تماثل، ≠: لا تماثل.

نبيّن الكيفيّة التي يشتغل بها هذا النوع من القيود بمثالٍ حيٍّ من لغة Bura⁽¹⁾.

1-6-12-2-1: لغة Bura ؛ الترتيب الأدنى لقيود الموسومية:

(38) المحافظة الملمّحية « التماثل الملمحيّ لتواليّة صامتية حتى يكون التمثيل مبسّطاً،

لا نعتد الإشارة إلى الثبر.

يدلّ الرّمزان (Š, Ž) على الصّامتين الغاريين اللّثويين الاحتكاكين [sh] و [s] كما

ينطقان في الكلمتين الانجليزيّتين: [/sh/ip] و [plea/s/ure] على التوالي:

(39):

/ mŠi /		قيود المحافظة				قيود الموسومية			
		(27)	(28)	(29)	(30)	(33)	(34)	(35)	(36)
1	mŠi					*	*	*	*
2	ñŠi				!*	*	*	*	
3	mŽi		!*			*	*		*
4	mči		!*			*		*	*
5	ññi	!*	!*	!*	!*				

الخرج الأفضل كما هو واضح من الجدول (39) هو [mŠi]، فقد كان صورةً

مماثلةً تماماً للدّخل من جانب أنّه امتثلَ لجميع قيود المحافظة. المرشّح الثاني [ñŠi]، كان

أحسن من الأول عندما امتثل لقيد التّماثل في الموضع Place of articulation، لكنّه

أقصي بسبب انتهاكه نفس القيد في المحافظة. [mŽi]، المرشّح الثالث، يستجيب لقيد المماثلة

(1) لغة تشادية في نيجيريا.

في الجهز Voisless، لكنه يخرق في المحافظة نفس القيد. [mçi]، المرشح الرابع، ينضبط لقيد المائلة في الاستمرارية Continuancy بعدما تحول فيه الاحتكاكي (š) إلى وقفي (ç)، لكنه أفلج انتهاكا لقيد المحافظة الخاص بالاستمرارية. [ñfi]، المرشح الأخير، كان الأفضل بالنسبة لقيود التماثل، لما كان صامتا تماثلا في جميع ملامحهما، فقد أراضى بذلك كل قيود التماثل، لكنه انتهك في الآن ذاته كل قيود المحافظة فلم ينضبط إليها⁽¹⁾.

توفر نظرية المفاضلة نوعاً آخر من القيود عند معالجتها لقضية التناغم المصوتي Vowel Harmony بخاصة، يتعلق الأمر بقيود مؤسسة على عوامل فيزيولوجية بحتة، هي قيود التبرير الفيزيولوجي.

1-6-12-2-2: قيود التبرير الفيزيولوجي Grounding Constraints⁽²⁾:

يعكس هذا النوع من القيود العلاقة المزدوجة بين الملامح، فلما أن تكون موجبة حيث يستوجب حضور هذا الملمح وجود ملمح آخر في نفس الوحدة الصوتية، ولما أن تكون سالبة، فيكون حضور ملمح ما سبباً في غياب ملمح آخر. وهي قيود متمكنة فيزيولوجياً مؤسسة على معطيات عضوية مبررة نطقياً⁽³⁾.

تصاغ قيود التبرير الفيزيولوجي بطريقة إستلزامية Implicational statements: إذا كان 'أ' كان 'ب'، وإذا غاب 'أ' غاب 'ب'⁽⁴⁾.

(40) القيود المبررة فيزيولوجياً:

(140) التبرير التناسبي Sympathetic: حضور الملمح 'أ' يستلزم بالضرورة حضور الملمح 'ب'.

(1) See: Pulleyblank, (1997); p. 66..

(2) Heiberg (1999); P: 63-64, Shahin (2004); P: 45. Pulleyblank (1997); p.75.

(3) See: Archangeli & Pulleyblank (1994), Flemming (1995), Hume & Johanson (2001), Blevins (2004), Hayes, Kirchner & Steriade (2004), Barnes (2006).

(4) See: Heidberg A. J. (1999); p. 64.

(40ب) التبرير التنافري Antagonistic: حضور الملمح "أ" يستلزم بالضرورة غياب الملمح "ب".
 تمثل للقيد الأول بعلاقة الانسجام الملمحية القائمة بين، تراجع كتلة اللسان Tongue body إلى الخلف، واستدارة الشفتين، وهو قيدٌ نصوغه على الشكل التالي:

(40ج) [ترك ل ʒ تش]⁽¹⁾

ونقرأه بالكيفية التالية: كل صامت أو مصوتٍ خُصَّصَ بملمح التشفيه، يجب أن يُخصَّصَ أيضاً بملمح تراجع كتلة اللسان.
 في المقابل تمثل للقيد الثاني، قيد التبرير التنافري، بعلاقة التنافر الملمحية القائمة على منع التأليف بين ملمحين متنافرين، من حيث أنه لا يجب أن يكون نفس العضو بهيأتين متناقضتين في آن واحد، وهو ما يصدق على العلاقة العكسية للعلاقة التناسبية أعلاه، ففي حالة تقدم كتلة اللسان، فإن ذلك لا يتسق مع استدارة الشفتين⁽²⁾. نصوغه وفق مايلي:

(40د) [تق ك ل ʒ تش]⁽³⁾

يقراً: إذا خُصَّصَ صامت أو مصوتٌ بملمح تقدم كتلة اللسان، فإنه لا يجب أن يُخصَّصَ بملمح التشفيه.
 هذا بالإضافة إلى قيود أخرى للموسومية تختلف اللغات في توظيفها تبعاً للموقع الذي تتخذه في الترتيب الهرمي من النظام النحوي الخاص بكل لغة، منها القيد الكوني المعروف بمبدأ المحيط الإخباري (OCP) الذي يحظر التأليف بين قطعتين صوتيتين متماثلتين، نصوغه وفق الآتي:

(1) ʒ يستلزم حضور، ʒ يستلزم غياب، تر: تراجع، ك: كتلة، ل: لسان، تش: تشفيه، تق: تقدم.

(2) See: Pulleyblanc (1997); p. 76

(3) ʒ يستلزم حضور، ʒ يستلزم غياب، تر: تراجع، ك: كتلة، ل: لسان، تش: تشفيه، تق: تقدم.

(41) (م م ا)

يمنع تجاوز صامتين متماثلين مجاورة لصيقة على مستوى الجذر أو الجذع.
وقد يتسع مجال اشتغاله فيعمل على منع تجاوز حتى بعض الملامح الصوتية.
ولا شك أن وقائع اللغة العربية تحتم علينا أحياناً اقتراح قيود جديدة تدعم هذه
القيود الكونية وتوسع مجالها وتزيدها غنى. ورغم أن قيود الموسمية الكونية هي قيود
اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أننا سنكون بحاجة إلى تفعيل قيد عام يتضمنها جميعاً، كان
التحاة العرب أكثر توظيفاً له في نظريتهم اللغوية، وتعللوا به في تخريج كثير من المسائل
المورفولوجية على وجه التحديد، نريد قيد الاقتصاد في الجهد في مقابل المصطلح التراثي:
علة التخفيف.

بالإضافة إلى حاجتنا إلى تفعيل قيدين آخرين خالصين كذلك لنظرية اللغويين
العرب وتحيينهما بما يتلاءم والتحليل التي تقترحها نظرية المفاضلة وينسجم معها.

1-6-12-3: القيود الجديدة المقترحة / المجال الموسع للقيود:

1-6-12-3-1: قيد الاقتصاد في الجهد:

نريد من هذا القيد أن يؤدي الدور الأبرز ضمن قائمة القيود التي توظف لتحليل
وتفسير الطبيعة البنائية للصبغ المورفولوجية في اللغة العربية، إذ على أساسه نقيس نسبة
الجهد العضلي المبذول التي ترجع في الأصل إلى درجة الانسجام أو التناظر الحاصل بين
الأصوات في عملية التأليف. ولا يجب أن يعتبر هذا ترفاً منا أو ضرباً من العبث، إنما هو
حقيقة قائمة على اعتبارات فيزيولوجية؛ نطقية أكوستيكية تدعمها كثير من الأبحاث دارت
في مجملها وعمومها حول قانونين كونيين معروفة صلتها بتنظيم الأصوات في قوالب
مورفولوجية على أساس قاعدة البحث عن الخفة واجتناب الثقل، هما قانونا المماثلة
والمخالفة.

نصوغ هذا القيد على الشكل التالي:

الصبغة العامة لقيد الاقتصاد في الجهد:

(42) إق / تا^(*).

يجب مراعاة جانب الاقتصاد في الجهد حين التأليف بين الأصوات في البناء اللغوي. ويسري إلى جانب هذا القيد، بل ويرتبط به أشد الارتباط، قيد آخر معروف في تراث النحاة واللغويين العرب القدامى تحت اسم (علة وحدة الباب)، يقول ابن يعيش في شرح الملوكي: "... فإنه يلزم أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف..."⁽¹⁾.

1-6-12-3-2: قيد وحدة الباب:

يعبر هذا القيد عن مفهوم المجموعة المتشابهة من الصيغ اللغوية، المحددة منطقيًا بناءً على مادتها الصوتية الاشتقاقية الأصلية المشتركة التي تتكوّن منها، أو بناءً على اتفاقها في الوزن الواحد والبناء الجامع.

وقد حظي هذا القيد بالاهتمام المناسب لدى القدماء وإن لم يبلغ درجة اهتمامهم بالقيد السابق، فقد قامت عليه توجيهاتهم وتخريجاتهم لعدد غير قليل من المسائل الصرفية. يمثل إجراؤه عندنا وإضافته إلى مجموعة القيود التي أردناها ضابطةً لسلامة تكوين البنى اللغوية إدراكاً لأهميته وتفعيلاً لدوره وتبييناً لأثاره وإشراكاً له في استخلاص القيمة الاقتصادية التي ينبني عليها جزء هام من اللغة.

الصيغة العامة لقيد وحدة الباب:

(43) وح باب

كل تغيير أظهره خرج ما، وجب أن يقابل بنفس السلوك في كامل الباب. ولا يجب أن نغفل الاستعانة بقيد آخر على غاية من الأهمية، ينسب إلى اللغويين القدامى، يشغل إل جانب كثير من القيود لمراقبة الخروج المرشحة في جانبها الدلالي، فإن تعرضت له بالانتهاك، أقصاها من المفاضلة ومنعها من التحقق في الاستعمال، نريد قيد أمن الالتباس.

(*) الاختصارات: إق: قيد الاقتصاد، تا: تأليف.

(1) شرح الملوكي في التصريف، ص: 336-337.

1-6-12-3-3: قيد أمن الالتباس:

إن من شأن الاحتكام إلى هذا القيد، إحتواء الغموض والالتباس الذي قد يعتري البنية المورفولوجية في دلالتها. ولعل قاعدة أمن اللبس كانت معياراً، عند القدامى، تقاس به الكلمة في فصاحتها، إذ الأصل في الكلام الإفادة، فإن تعدت وقع الغموض⁽¹⁾. وكثيراً ما تُراعي التغييرات الحاصلة على المستوى النحوي للكلمة مطالب هذا القيد، وكل خرق له يعتبر خروجاً عن الوضع القواعدي العام للغة، وإخلالاً بمبدأ السلامة في التكوين⁽²⁾.

الصيغة العامة لقيد أمن الالتباس:

(44) * إلت

يحظر كل تغيير جلب لبس، في ذاته أو بغيره، للبناء المورفولوجي. والآن لا بأس أن نُعطي مثالاً⁽³⁾ عبر لغاتياً يعكس لنا أبعاد جملة الخصائص التي ذكرناها والمربطة بعناصر بناء النظام اللغوي في نظرية المفاضلة، ويصور لنا في مجال مصغر، حقيقة الكونية، وماذا يعني كونه مخصصاً لغوياً، وحقيقة التضاد الكوني بين الموسومية والمحافظة، والترتيب التحكيمي للقيود، وقابليتها للخرق، والموازاة، والاقتصادية، وعملية المفاضلة، ثم الخرج الأفضل، بمفاهيمها البسيطة.

إن المثال الذي نود إدراجه هنا والذي يمكن له أن يلخص لنا بكل بساطة تلك الخواص، نريده أن يتكون فقط من "دخل" يتناسل عنه "خرجان" يحتكمان إلى قيدين بسيطين أحدهما من قيود الموسومية، والآخر من قيود المحافظة، في لغتين قريبتين من بعضهما البعض، هما الهولندية والإنجليزية، وسوف يظهر كيف أن اللغتين لا تتعاملان بنفس الكيفية مع القيد المذكورين، وأن نتيجة التقويم للخارجين المتنافسين، سوف لن تكون نفسها في اللغتين.

(1) ينظر: الأبنية في اللغة العربية؛ تفاعل الصرف والتطريز، ص: 24-25.

(2) ينظر: الأصول، تمام حسان، ص: 148.

(3) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 17-22.

1-6-12-4: مثالٌ عبر لغائِيّ من الهولندية والإنجليزية:

1-6-12-4-1: المعطيات:

يقترح المعجم / bed / (سرير) كدخل، يولّد خرجان مرشحان [bed] و [bet] يختلف تقويمهما في اللغتين.

1-6-12-4-2: تقويم الخرجين في الهولندية:

تُعتبر غير الرنينيات مهموسةً في موضع القفل في الهولندية، وعلى ذلك فهي لا تقبلها مجهورةً في ذات الموقع من المقطع، والقيد الكونيّ المناسب، وهو من قيود الموسومية، الذي يمنع هذا الصنف من الجزئيات الصوتية الموسومة (الصّوامت غير الرنينية المجهورة) من أخذ موضع التقفيلة، التي تصنّف بدورها كموضع موسوم، والذي بإمكانه أن يحجب التناوب: / bed / ← [bed]، هو:

(45) * ^ ر مج⁽¹⁾

لا يجب أن تكون غير الرنينيات مجهورةً في موضع القفل.

نحتاج إلى جانب قيد الموسومية هذا، قيداً آخر تكون مطالبه مغايرةً لمطالب القيد الأوّل، يسعى لمنع تغيير سمة [الجهر] الموجودة في الدّخل، فلا تتحوّل إلى [الهمس] في أيّ من الخرجين، وبذلك فإنّ هذا القيد سوف لن يقبل التناظر:

/ bed / ← [bet]، يتعلّق الأمر بقيد المحافظة الكوني الذي نعيد

صياغته كالتالي:

(29) مع د خ / [جهر]

يجب المحافظة على التشابه بين الدّخل والخرج في ملمح الجهر.

يُظهر القيدان المقترحان، قيد الموسومية، وقيد المحافظة، كلٌّ من جهته، مطالب متضادةً بالنسبة للمح [الجهر]، فبينما تحاول الموسومية تهيمس غير الرنينيات المجهورة الموجودة في موضع القفل، تدافع المحافظة على الثبات الشكليّ للدّخل محاولة الإبقاء على سمة الجهر في غير الرنينيات في الموقع المذكور.

(1) الرّمز: [^] علامة على قفل المقطع، ^ ر غير الرنينيات (الحاجزات)، مع مجهورة.

وحتى يتم حجب غير الرئيتات من أن تكون مجهورة في موضع القفل، يجب أن تعتمد هرمية يرتب فيها قيد الموسومية أعلى من قيد المحافظة، إعتباراً لكون الهولندية لا تتوفر على التناظر [جهر] / [همس] في غير الرئيتات النهائية الذي يظهر أنه ترك لصالح الهمس. ولتكن الهرمية وفق الشكل التالي:

الهرمية:

(46) *ر^مج [جهر] / مع د خ

والآن يمكننا تقويم الخرجين المرشحين تأسيساً على ترتيب القيد من خلال جدول

المفاضلة التالي:

(47)

الذخل: / bed /	*ر^مج	مع د خ / [جهر]
[bet]		*
[bed]	! *	

يُظهر الجدول أن المرشح (1) ينسجم مع قيد الموسومية الحاكم لهذه الهرمية ويوافقه، ذلك لأن الصامت الواقع في موقع القفل [t] المناظر للصامت المجهور في قفل مقطع الذخل [d]، هو صامت غير رنبي مهموس، لكنه يخرق قيد المحافظة الأدنى ترتيباً، على اعتبار أن قيمتي الجهر في الذخل والخرج بالنسبة للصامتين [d] و [t] متضادة. بينما يظهر المرشح (2) سلوكاً مغايراً للمرشح (1)، إذ نجده ينتهك القيد (45)، وهو انتهاك خطير سوف يقصبه من المنافسة باعتباره القيد المتحكم في هذه الهرمية الذي يجب إرضاءه وإن كان قد التزم بمقتضيات قيد المحافظة (29)، وعلى هذا فالنظام اللغوي لنظرية المفاضلة سوف يختار المرشح [bet] كخرج أفضل رغم ما أظهره من عدم الالتزام بمطالب قيد المحافظة، فإن خرقه لهذا القيد الأدنى ترتيباً يعتبر خرقاً أدنى وسوف لن يؤثر في أفضليته، فهو الأكثر تلاؤماً بالنظر إلى أنه لا يوجد خرج تام يوافق كل القيود.

1-6-12-4-3: تقويم الخرجين في الإنجليزية:

ما يميّز ابتداء الإنجليزية كحالة تقابل الهولندية، أن الإنجليزية تتوقّر على التناظر [جهر] / [همس]؛ [bed] (سَرير)، و [bet] (بُراهن)، وعلى ذلك فإن نظامها الفونولوجي يقبل آياً من الترتيبين للقيدتين المذكورين، وكل واحد منهما سيفضي إلى اختيار أحد الخرجين كخرج أفضل، وسوف يكون ذلك متناسباً مع حيثيات النظام النحوي اللغوي للإنجليزية. إلا أننا وبغرض التمثيل للفكرة المذكورة آنفاً والمتعلقة بالترتيب المخصص لغوياً والتي ترى أن إعادة ترتيب أيّ قيدتين كونيين، سوف يتناسب مع إحدى لغات العالم، سوف لن نأخذ بعين الاعتبار التناظر [جهر] / [همس]، وسوف يُقصر تحليلنا على جانب واحد فقط، الجانب الذي يسمح بإبراز الوجه الآخر لترتيب القيدتين الذي سيوافق لغة ثانية، وعليه سنعتمد الترتيب المعاكس الذي اعتمدناه في الهولندية، حيث يكون قيد المحافظة هو المتحكم الهرميّة:

(48) مع د خ / [جهر] * ^ ر. مج.

يقوم جدول المفاضلة بتقويم الخرجين المرشحين على أساس هذا الترتيب الجديد:
(49)

الدّخل: / bed /		مع د - خ / [جهر]	* ^ ر مج
1	[bet]	* !	
2	[bed] 		*

واضح أن الخرج الأفضل تغيّر مقارنةً بالهولندية، فقد أصبح في الإنجليزية [bed] على اعتبار الهرميّة الجديدة، كونه انضبط للقيد الأعلى ترتيباً، وهو قيد المحافظة الذي يخرقه المرشّح المنافس.

النتيجة هي أن العملية العكسية في التعامل مع الخرجين، قد حسمتها الهولندية لصالح الموسومية، بينما حسمتها الإنجليزية لصالح المحافظة، وهو ما يشير إلى أن ترتيب القيدن الكونيين، لم يكن هو نفسه في اللغتين، فقد خضع لخصوصيات كل لغة على حدة.

2: نظرية المفاضلة والنظريات التوليدية السابقة وبخاصة (SPE) ⁽¹⁾؛

2-1: الفونولوجيا التوليدية المعيار:

لماذا تخصيص المقارنة مع SPE؟ لأن كل تاريخ الفونولوجيا ابتداءً مع SPE (Chomsky & Halle 1968)، ويستمر بالانتقادات الموجهة إليه كما يقول Boltansky ⁽²⁾.

إنطلاقاً من فكرة جوهرية في النحو التوليدي تشترط الوضوح والبساطة ⁽³⁾ معيارين لتقويم الأنحاء، على اعتبار أن النحو منهج عملي وآلية تصف الشكل البنيوي للغة ما، سنقوم في هذا البحث بإجراء مقارنة بين نظرية المفاضلة بصفاتها تطوراً لنظرية النحو التوليدي المرتكز على أسس التوصيف المنهجي والمبادئ الكونية، والمنطلق من أرضية بحث إمبريقية، ومثيلاتها السابقة التي إهتمت بشكل خاص بالجانب الفونولوجي، وسنركز اهتمامنا على النموذج التوليدي الأول المعروف بالفونولوجيا التوليدية المعيار أو (SPE) نسبة إلى عنوان المؤلف الذي قام على مضمونه، في الحقيقة، هذا النموذج (The Sound Pattern of English) (النسق الصوتي للإنجليزية) لصاحبيه Chomsky & Halle (1968) ⁽⁴⁾، لا لشيء إلا لكون كل تاريخ الفونولوجيا ابتداءً مع (SPE) (ن ص ج)،

(1) اختصاراً لـ: The Sound Pattern of English (النسق الصوتي للإنجليزية)

(2) Voir: Boltansky (1999), P. 9.

(3) والوضوح والبساطة مفهومان يرتبطان بشكل وثيق بالخاصية الاقتصادية.

(4) See: Clements, G. N; Constraient-based approches to phonology, P.I, dans Boltansky (1999); p. 15.

ويستمرّ بالانتقادات الموجهة إليه⁽¹⁾، ثمّ نشير إلى التماذج التي وظّفت القيود إلى جانب القواعد بعد ذلك.

2-1-1: تقديم:

كان لظهور كتاب Troubetzkoy (1939) "مبادئ الفونولوجيا" تأثيره العميق في قيام الفونولوجيا كعلم قائم بذاته يشكّل أحد أعمدة اللسانيات البنيوية وأحد مستويات دراستها. وقد تركّز الاهتمام، ابتداءً، عند الفونولوجيين البنيويين الأوروبيين والأمريكيين على حدّ سواء، حول تحديد الوحدات الصوتية الخاصة بكلّ لغة ووصفها وتصنيفها وتوزيعها، معتمدين في ذلك على مبدأ الوظيفة التي تؤدّيها والقيمة المسندة إليها⁽²⁾.

فكان مصطلح الفونيم Phoneme المحور الذي دارت حوله جلّ أبحاثها ونقاشاتها، باعتباره وحدة تشكّل المعنى، على الرّغم من خلوه من المعنى في ذاته كما يقول Claude levi Straus⁽³⁾. وإذا تأكّد، في الفونولوجيا البنيوية الأولى، أنّ الفونيم هو الوحدة الصّغرى النهائية التي لا تقبل التّجزئ، فإنّه تفرّر مع Jacobson وزملائه من حلقة براغ، أنّه بإمكانه أن يشكّل بنية تتفتّت إلى وحدات صغرى عبارة عن مجموعة من الملامح المميّزة⁽⁴⁾، ممّا يوحي بأنّ اهتمامات هذه الحلقة باللامح، كانت متقدّمة جدّاً، ولعلّ تسمية فونولوجيا حلقة براغ ب: "فونولوجيا الملامح"، يؤكّد أنّ جلّ دراساتها دارت حولها وتعلّقت أساساً بها⁽⁵⁾.

وفكرة الملامح ذاتها بوصفها جزئيات تشكّل منها بنية الفونيم، وجدناها كذلك لدى Bloomfeild عندما وصف الفونيم كأنّه "حزمة من الملامح" des « comme conglomerats de traits⁽⁶⁾ ».

(1) Voir: Boltansky (1999); P. 1, 9.

(2) ينظر: الفونولوجيا التوليدية الحديثة، هالست هاري فاندر، وسميت نورفان، ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي، ص: 5.

(3) ينظر: ست محاضرات في الصّوت والمعنى، ياكسون رومان، ص: 20.

(4) ينظر: السابق، ص: 7.

(5) See: Clements, G. N. (1985); The Geometry of phonological features, p. 225.

(6) Voir: Boltansky (1999); Nouvelles directions en phonologie, p. 37.

إنّ هذا التحوّل الجديد الذي شهدته نظرية الفونيم، كان بدايةً لتطوّراتٍ متلاحقةٍ وتحولاتٍ مختلفةٍ إنّ على المستوى النظريّ، وإنّ على المستوى التمثيليّ. فإذا كان أنّ تأسّست الفونولوجيا الكلاسيكيّة البنيويّة على قاعدة كتاب تروبتزكوي المذكور سابقاً، فإنّ لكتاب Chomsky & Halle "Sound Pattern of English (1968) : النّسق الصّوتيّ للغة الإنجليزيّة، الفضل في التّاريخ لبداية عهدٍ جديدٍ مع ما أصبح يسمّى بالفونولوجيا التّوليديّة ولنموذجها المعيار على وجه التّحديد⁽¹⁾. فما هي مركّزات هذا النّموذج الجديد، وما هي أهدافه؟ وفيه يختلف عن النّموذج التّقليديّ؟ وماهي الآلية التي يعتمد عليها في التّحليل؟

2-1-2: أسس وأهداف النّموذج المعيار:

لقد فتح كتاب تشومسكي وهالي (1968) (ن ص إ) آفاقاً واسعة قامت عليها نظرية الملامح المميّزة الجديدة التي تعتمد على المعيار النّطقيّ الفيزيولوجيّ بالدرّجة الأولى، على عكس ما كان معمولاً به سابقاً، فاللامح التي وضعها (1951) Fant & Jakobson و Halle كانت قائمة أساساً على معايير فيزيائيّة أكوستيكيّة⁽²⁾.

والتمييز بين الفونولوجيا الحديثة والفونولوجيا التّقليديّة، في الحقيقة، لا يتوقف عند هذه النقطة فقط، فإذا نظرنا إلى الأهداف التي رسمتها الفونولوجيا التّوليديّة المعيار لنفسها، وهي رغبتها في الكشف عن التّحوّلات والتّعبيرات التي تطرأ على القطع داخل الأنساق الصّوتيّة للغات الطّبيعيّة، ومحاولة إيجاد ضوابط كونيّة تجمعها، واعتماد صياغتها في شكل قواعد صوريّة⁽³⁾، وجدناها تختلف عمّا كان دائراً في رحاب الدّرس الفونولوجيّ التّقليديّ الذي تركّز اهتمامه واقتصر على محاولة الكشف عن التّقابلات الثّنائيّة في الأنظمة الفونولوجيّة ووصفها فقط.

(1) ينظر: الفونولوجيا التّوليديّة الحديثة، ص: 5.

(2) ينظر: السابق، ص: 7.

(3) Voir: Dell, F (1973); Les règles et les sons, introduction à la phonologie générative, p. 52.

ورغم هذا الاختلاف الظاهر بين النموذجين، فالواقع أن الفونولوجيا التوليدية قد أقامت صرحها على ما ورثته من الفونولوجيا البنيوية عندما اعتمدت، في جل أبحاثها ودراساتها، على ما انتهى إليه ياكبسون وزملاؤه من إمكانية تجزيء الفونيم إلى ذرات صغرى تابعة له تشكل بنيته الداخلية، وهو ما فتح لها آفاقاً جديدة في البحث جعلتها تعتمد القطعة Segment كمفهوم مادي في مقابل تخليها عن تجريد الفونيم⁽¹⁾.

فأصبح كل مورفيم يمثل خطياً على شكل متوالية من القطع، وكل قطعة ترفقها مصفوفة من الملامح المميزة، وكل ملمح من هذه الملامح يخصّص تخصيصاً ثنائياً، فإما أن يكون إيجابياً، فيحمل القيمة (+) التي تثبت حضوره في القطعة، وإما أن يكون سلبياً، فيحمل القيمة (-) التي تدلّ على غيابه منها. فإذا اتفق أن القطع في التمثيلات، تخضع لضوابط خطية ترتب على أساسها زمنياً، فإن الذي يسمّ الملامح، هو عدم قابليتها، في النموذج المعيار، للخضوع للترتيب من أي نوع كان⁽²⁾.

2-1-3: التمثيلات والقواعد:

يُنظّم الفونولوجيا التوليدية نوعان من التمثيلات؛ تمثيلات فونولوجية تحيل على المستوى التحتي المجرد Inderling representation، وتمثيلات فونيتيكية Phonetic representation تمثل الشكل السطحي المنطوق. وما هو أساسي في الفونولوجيا التوليدية، هو مبدأ الربط بين هذين التمثيلين.

وفي كلا التمثيلين تترصف الأصوات بصورة متتالية تأخذ شكلاً خطياً، ولهذا السبب يوصف هذا النموذج بالخطي، ويُفرّق بين التمثيلين رسماً بالخطين المائلين / / بالنسبة للتمثيل الفونولوجي، والخطين المعقوفين بالنسبة للتمثيل الفونيتيكي []. وترتبط بين المستويين قواعدٌ صورية مرتّبة، تسمّى قواعد إعادة الكتابة Rewrite rules، تُطبّق مرحلياً بشكلٍ تملّية البُنْيَات الفونولوجية، تقوم باشتقاق الأشكال الصوتية السطحية انطلاقاً من

(1) ينظر: مدخل إلى الصنّاعة التوليدية، إدريس السغروشي، ص: 56.

(2) ينظر: السابق، ص: 22.

التمثيلات العميقة المجردة⁽¹⁾، لذلك يوصف النموذج المعيار للفونولوجيا التوليدية بالاشتقاقية.

وتسري القواعد الفونولوجية في إطار هذا النموذج وفق الصورة التالية:

(50) ١ ← ب / ج ————— د

حيث يشير "١" الذي هو مركز اهتمام القاعدة، إلى أنه العنصر المعني بالتغيير، وسوف تعاد كتابته ليصبح "ب"، ويشير "ب" إلى النتيجة التي آل إليها "١"، والسهم؛ إلى عملية التحول، والخط المائل إلى سياق التحول، ويرمز "ج" و"د" إلى محيط القاعدة، وتمثل المتوالية (ج أ د)؛ الوصف البنيوي للقاعدة، بينما تشكل المتوالية (ج ب د) حالتها البنيوية الجديدة المترتبة عن تطبيق القاعدة (50)، حيث: أ، ب، ج، د، عناصر تنتمي إلى المنظومة اللسانية.

ونقرأ هذه القاعدة على الشكل التالي: "١" تعاد كتابته إلى "ب" في سياق "ج د"⁽²⁾.

وبالرغم من أن قواعد الإعادة هذه تُعتبر مخصصة لغوياً، بمعنى أن الأنظمة اللغوية لا تشترك في نفس القائمة من تلك القواعد، إلا أن شكلها وصيغتها الأساسية تعتبر كونية⁽³⁾.

وفي حالة الاشتقاق الذي يحتاج إلى تطبيق أكثر من قاعدة فونولوجية، فإن ذلك يتطلب ترتيب القواعد ترتيباً تدرجياً، يُربط فيه القاعدة اللاحقة بالسابقة، حيث يكون خرج الأولى دخلاً للثانية، وخرج الثانية دخلاً للثالثة وهكذا، حتى يتم الوصول إلى المستوى المنطوق⁽⁴⁾.

إلا أن ما تشترطه الأنحاء (جمع نحو) التوليدية على هذه القواعد وعلى صياغاتها الصورية، أن تنضبط لمبدأين أساسيين هما: مبدأ الاقتصاد والبساطة؛ بحيث تُقصى كل

(1) Voir: Clements, G. N; Constraint-based approaches to phonology, p. 1, dans Boltansky (1999); p. 15.

(2) ينظر: مدخل إلى الصوتيات التوليدية، ص: 42-43، وينظر كذلك: الأبعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية، كَبُور، كريم الله، ص: 43، وينظر أيضاً: الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ص: 7-8.

(3) النظرية التفاضلية، ص: 61.

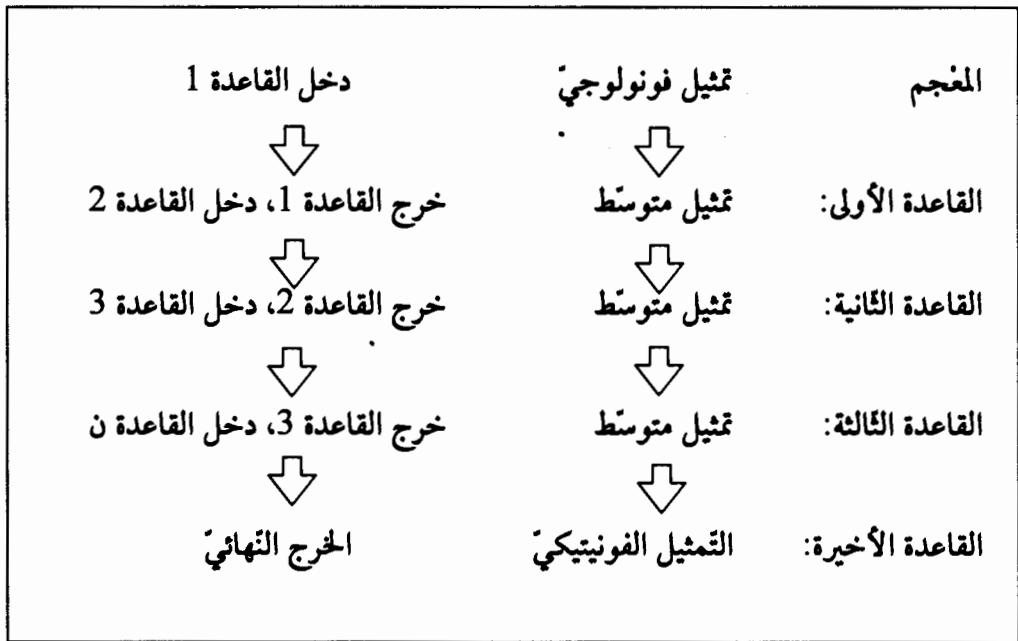
(4) See Pulleyblank, Douglas (1997); Optimality theory and features, p. 62، وينظر كذلك:

مدخل إلى الصوتيات التوليدية، ص: 43.

الصُّورُ المعقَّدة، ويتم الاحتفاظ فقط بأبسطها وأقلها استعمالاً للرموز، فذلك أفضلها. ومبدأ التعميم؛ الذي يحرص على أن يبلغ تأثير القاعدة مستوى أوسع من المعطيات⁽¹⁾. ويمكننا التمثيل للنموذج الاشتقاقي كآلية تتوالى فيها قواعد الاشتقاق كمجموعة من الدخول والخروج كالآتي:

2-1-4: النموذج المعياري كآلية اشتقاقية (2):

(51)



(1) ينظر: مدخل إلى الصَّوْنة التوليدية، ص: 44 و 50، وينظر كذلك: الأبعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية، ص: 20.

(2) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 67، وينظر كذلك: Pulleyblank, D. (1997); p. 63.

إنَّ وظيفة التفاعل الأساسية بين هذه القواعد، هي الترتيب، بحيث تأخذ قاعدة إعادة الكتابة الأولى تمثيل فونولوجي ما كدخل، فتعيد صياغته جزئياً في المخرج، ثم تتخذ القاعدة الثانية خرج القاعدة الأولى كدخل لها، فتعيد بدورها كتابته، ومن ثمة تسلمه إلى القاعدة الموالية وهكذا.

على أن تقوم كل قاعدة من قواعد الإعادة هذه، بإجراء تغيير بنيوي وحيد على الدخّل الذي ينطبق عليه الوصف البنيوي للقانون، ثم يأتي التغيير متخبطاً التوصيف البنيوي المحظور، مُنتجاً خرجاً سليماً. وعلى ذلك، فكل قاعدة من قواعد إعادة الكتابة يمكن وصفها بميزتين اثنتين⁽¹⁾:

- 1- فهي تحتاج إلى توصيف بنيوي يُعتبر كثير يقوم بتعريف دخل القاعدة.
- 2- تُجري تغييراً بنيوياً وحيداً على ذلك المثير يقوم بتعريف خرج القاعدة.

والآن يمكننا التمثيل لذلك بالاشتقاق الافتراضي التالي:

(52)

التوصيف البنيوي / دخل القاعدة:	/ ج أ د /
القاعدة 1: أ ←	ب / ج د (ج ب د)
القاعدة 2: د ←	هـ / ج ب (ج ب هـ)
القاعدة 3: ب ←	و / ج هـ (ج و هـ)
التمثيل الفونيتيكي / خرج القاعدة:	[ج و هـ]

يلاحظ من خلال هذا التمثيل، أن التوصيف البنيوي (ج أ د)، الذي يجب تجاوزه، قدّم كدخل للقاعدة 1، فأجرت عليه تغييراً وحيداً، ثم قدّمته للقاعدة 2 التي ستجري عليه بدورها تغييراً وحيداً آخر من ضمن سلسلة تغييرات سيتعرّض لها مع كل قاعدة إلى أن يصل إلى البنية السطحية.

(1) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 61-62.

والآن سنقوم بعرض موجز للطريقة التي تعالج بها الفونولوجيا التوليدية المعيار المسارات الفونولوجية في اللغة العربية، بغية الوقوف على مدى كفاية هذا النموذج في معالجة مثل هذه المسارات، وسنمثل لذلك بظاهرة ترقيق الرء وتفخيمها في اللغة العربية.

2-1-5: الفونولوجيا التوليدية المعيار ومعالجتها لسيرورة ثخنك الرء وتحليقها في اللغة العربية:

قبل الشروع في تطبيق هذه المقاربة على السيرورة المذكورة، نتعرف ابتداءً على الظاهرة المعنية بالأمر، ثم نقوم بتحديد عينة دالة تضم مختلف السياقات التي ترد فيها الرء مرققة أو مفحمة من أجل الوقوف على العناصر الصوتية الفاعلة المؤثرة في كل سياق من جانب، ثم محاولة الكشف عن القواعد الضابطة التي تنظم حالتي هذه السيرورة من جانب آخر.

تعتبر ظاهرة ثخنك / ترقيق الرء وتحليقها / تفخيمها، من الظواهر الصوتية التي استقطبت اهتمام كثير من الدارسين القدامى من علماء القراءات من أمثال أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444 هـ)، أو علماء التجويد من أمثال مكّي بن أبي طالب القيسي الأندلسي (ت 437 هـ)، ممن كانوا يبحثون على توفير شروط الأداء السليم والنطق الصحيح لأصوات النص القرآني. وهي تدرج في إطار ما يسمى بعمليات الانسجام والتناسب الصوتي، حيث يتم فيها تقريب الأصوات بعضها من بعض نزوعاً إلى الاقتصاد وتقليل المجهود العضلي على مستوى الآلة المصوتة. والانسجام عموماً لا يخرج عن كونه امتداد «لملح أو أكثر إلى فونيمات غير متجاورة بالضرورة»⁽¹⁾.

(1) Voir: Halle, M & Vergnaud, J. R (1982); Processus d'harmonie, in Grammaire Transformationnelle, Paris 8, p. 231.

2-1-4-1: مسافات تخنيك الرّاء وتخليقها:

2-1-4-1-1: تخنيك الرّاء⁽¹⁾:

(53)

أ- الواقعة بعد كسرة قصيرة / طويلة لصيقة:

- خَيْرَ	- قَدِيرَ ⁽²⁾
- سِرْبَال	- نِيرَان
- أَسِيرَ	- أَسِيرَ

أ- الواقعة قبل كسرة قصيرة / طويلة لصيقة:

- رِزْق	- إِبْرِيق
- بَارِد	- عَفْرِيت
- رِبْح	- سَرِيع

ب- بعد كسرة سابقة مفصولة بصامت:

- سِنْرَ	- يَكْرَ
- فِكْرَ	- بَشْرَ
- كَبْرَ	- شَيْنْرَ

ج- قبل المقارب "الياء" الملاصق:

- جَرِي	- مَرِيْم
- أَرِيح	- سُرِيَان
- مَرِيَة	- فَرِي

(1) ينظر: التشر في القراءات العشر، ابن الجزري ، 2 / 69 - 71.

(2) الرّمز "◌َ" يعني تخنيك الرّاء.

ج ج - بعد المقارب الياء الملاصق:

- ذير	- نير
- خير	- سير

2-1-4-1-2: تخلق الراء:

(54)

أ- المجاورة قبلًا لفتح / ضمة، قصيرة أو طويلة⁽¹⁾:

- رافة	- رتبة ⁽²⁾
- امرأة	- امرؤ
- راحلة	- مسرور
- حمراء	- رمان

أ- المجاورة بعدًا لفتح / ضمة، قصيرة أو طويلة⁽³⁾:

- شجر	- قرن
- شجار	- بور
- ابتكار	- مبرور
- منارة	- بركان

(1) في حالة عدم وجود كسرة قربية.

(2) الرمز 'ح' يفيد تخلق الراء.

(3) الرمز 'ح' يفيد تخلق الراء.

ب- الواقعة في سياق أخذ الصَوَامِتِ المطبقة:

- صِرَفَ	- إِرْضَى
- مَرِيضَ	- إَصْرَفَ
- طَرِمَاحَ	- إَضْرَبَ
- ضِرْغَامَ	- إِطْرِنَا
- نَظِيرَ	- مُنِظِرَ
- ظِرَافَ	- رَضْوَانَ

2-1-4-2: المقاربة الخطية:

تُعامل ظاهرة الانسجام التي يمكن إدراجها ضمن إطار الماثلات الجزئية، في النموذج المعيار، كما بلوره تشومسكي وهالي (1968)، في مثل تحريك الرأء وتحليقها، كخاصية يتم اشتقاقها من التمثيل الفونولوجي من خلال تطبيق نسق من القواعد تتحدد وظيفته في وصف التعالق القائم بين التمثيل الفونولوجي والتمثيل الفونيتيكي وتوفير إمكانية التنبؤ بخصائص هذا الأخير. والظاهر أن القواعد لا يخرج شكلها عن الصورة العامة التالية:

أ ← ب / ج د

إن وصف القواعد للانسجام / الماثلات الجزئية مهما كان نوعه، لا يتعدى كونه عملية تغيير للمح مميّز أو أكثر من مصفوفة إلى أخرى، وهذا يحتاج إلى العلم بثلاثة أمور كما ترى Schane⁽¹⁾:

- 1- ماهي الملامح الصوتية التي تتغير.
- 2- كيف تتغير.
- 3- تحت أي شروط تتغير.

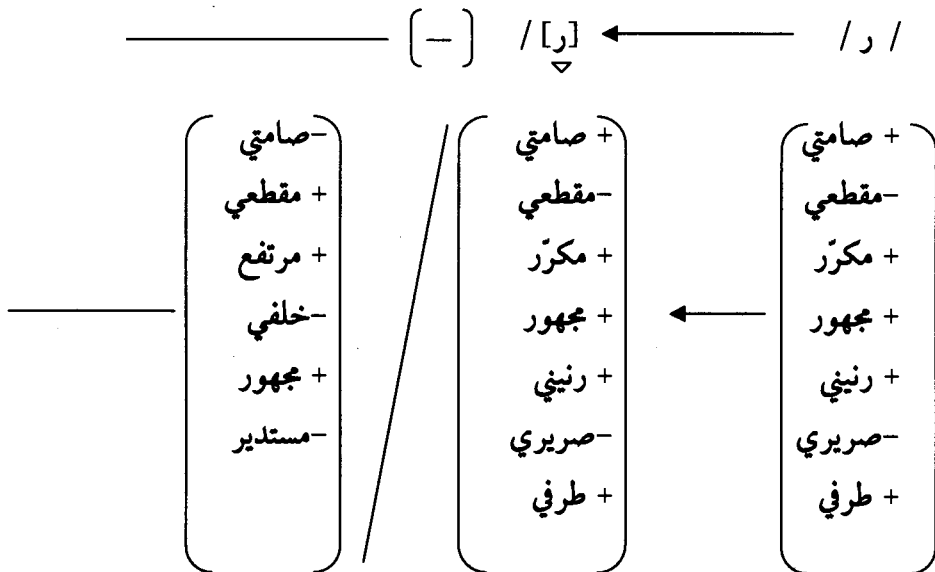
(1) النظام الصوتي التوليدي، شان سانفورد، ترجمة: توزدان حسن أحمد، ص: 83.

مع الإشارة إلى أن الملمح أو الملامح التي تخضع للتغيير، ستوصف بأقل ما يمكن من السمات الضرورية للتحديد الاستثنائي، والتغيير سيتحدد بدوره من مفهوم الإشارة.

2-1-4-3: تحنيك الرء:

إن توقع المائلة الجزئية والانسجام في المعطيات (53)، يتطلب صياغة خمس قواعد لتحنيك الرء؛ تقوم الأولى بتحنيك الرء الواقعة بعد كسرة مجاورة قصيرة أو طويلة، وهو ما ينطبق على العينة (153)، وتشتغل الثانية في تحنيك الرء الواقعة قبل كسرة مجاورة قصيرة أو طويلة، وهو ما يخص العينة (153)، بينما تقوم الثالثة بتحنيك الرء المفصولة عن الكسرة القصيرة بصامت شفاف قبلها، وهو ما يرتبط بالعينة (53 ب)، أما القاعدة الرابعة، فهي تلك التي تقوم بتحنيك الرء الواقعة قبل ياء ساكنة، وهو ما يتعلق بالعينة (53 ج)، فيما تهتم القاعدة الخامسة بتحنيك الرء الواقعة بعد ياء ساكنة، وهذا ما يتوافق مع العينة (53 ج). وتكون صياغة القواعد الخمس صورياً، وفق الشكل التالي:

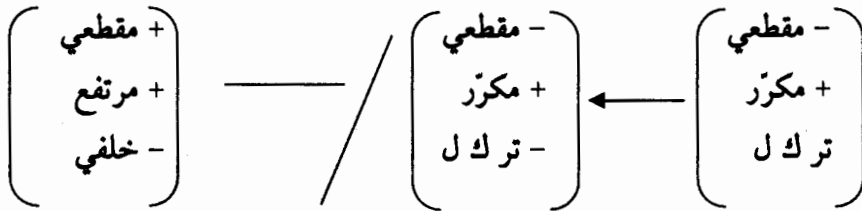
ق1:



ترك ل⁽¹⁾ -ترك ل

تقرأ: هذه القاعدة على الشكل التالي: تعاد صياغة الراء إلى صامت مكرّر محنك في حالة وقوعها بعد مصوّت مرتفع غير خلفي.
ويمكننا التمثيل للعملية الاشتقاقية المترتبة عن (ق1) بكلمة (قدير) مثلاً من العينة (153) وفق الشكل التالي:

- التمثيل الفونولوجي: / ق — د — / ر
 - التمثيل الفونيتيكي: [ق — د — ر]⁽²⁾
- قا⁽³⁾:



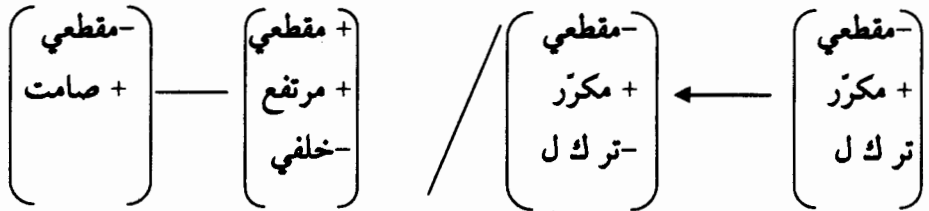
وتقرأ: تتحوّل الراء إلى صامت مكرّر محنك في حالة وقوعها قبل مصوّت مرتفع غير خلفي.
وتحصل العملية الاشتقاقية لكلمة إبريق من العينة (153) وفق القاعدة (قا2) كالآتي:

- التمثيل الفونولوجي: / ا — ب — ر — ق /
- التمثيل الفونيتيكي: [ا — ب — ر — ق]

(1) ترك ل اختصار ل: تراجع كتلة اللسان (الجزء الخلفي من اللسان أو ما يسمّى أحياناً ب: جذر اللسان).

(2) الرمز ̤ يعني مصوّت طويل، بينما يعني ̣ تحنيك الراء.

(3) نعتد الآن توظيف الملامح المميزة فقط.



وتكون قراءتها على الشكل التالي: تتحوّل الرّاء إلى صامتٍ مكرّرٍ محنّكٍ في حالة توقعها بعد كسرةٍ مفصولةٍ عنها بصامتٍ شفافٍ.

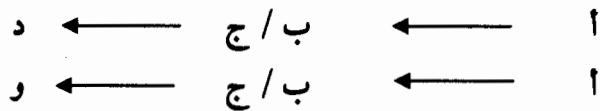
وهذا تمثيلٌ للعملية الاشتقاقية المترتبة عن تطبيق (قا3) بكلمة (فكر) من العينة (53)

(ب):

- التمثيل الفونولوجي: / ف — ك ر /

- التمثيل الفونيتيكي: [ف — ك ر]

يلاحظ من خلال الشكل الصّوري للقاعدة الأولى، أنّ سياقها متضمّنٌ في سياق القاعدة الثالثة. يطرح النموذج المعيار إمكانيّة إختزال قاعدتين متماثلتين جزئياً في صيغة واحدةٍ عامّةٍ تشملهما جميعاً؛ فأقلّ الأنحاء استعمالاً للقواعد والرموز، هو أبسطها وبالتالي أفضلها، كما هو مفترض في النحو التوليدي⁽¹⁾.



مثل هاتين القاعدتين يمكن إختزالهما بعد وضع العنصر اللّامشترك (و) بين قوسين، حيث يستعملُ القوسان كوسيلةٍ شكليةٍ لضمّ قواعد متشابهةٍ جزئياً ومتباينةٍ جزئياً⁽²⁾، وفق الشكل التالي:

(1) ينظر: مدخل إلى الصّوتة التوليديّة، ص: 44.

(2) ينظر: النّظام الصّوتيّ التوليديّ، ص: 86-87.

أ ← ب / ج (و) ← د
ويمكن تمثيلهما كما يلي:

قا أ:

$$\left(\begin{array}{c} \text{مقطعي} \\ + \\ \text{صامت} \end{array} \right) \left(\begin{array}{c} + \\ \text{مقطعي} \\ + \\ \text{مرتفع} \\ - \\ \text{خلفي} \end{array} \right) / \left(\begin{array}{c} \text{مقطعي} \\ + \\ \text{مكرّر} \\ - \\ \text{ترك ل} \end{array} \right) \left(\begin{array}{c} \text{مقطعي} \\ + \\ \text{مكرّر} \\ - \\ \text{ترك ل} \end{array} \right)$$

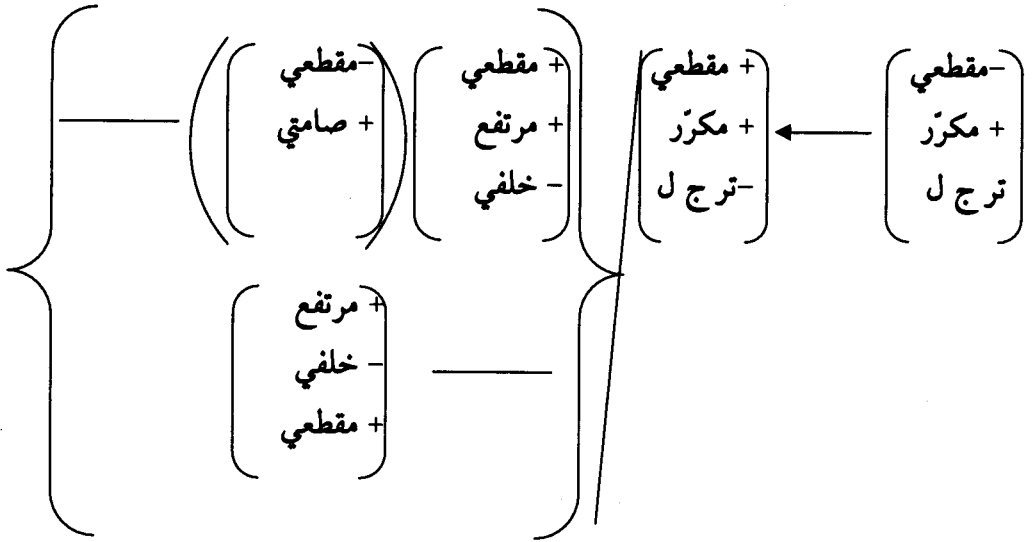
يعتبر ما بين القوسين عنصراً مرناً، فحينما نُقرأ القاعدة بدونه، وهو ما يفسح المجال لتطبيق القاعدة الأولى، وحيناً آخر نُقرأ على اعتباره موجوداً، وفي هذه الحالة يلائم الوصف البنيوي للقاعدة الثانية. ويمكن الإشارة إلى أن تطبيق إحدى القاعدتين، يلغي الأخرى، وأن إعمالهما معاً سوف لن يكون صائباً. وهكذا فإن اشتقاق تحنيك الرءاء في (153)، يقتضي قراءة (قا أ) دون اعتبار لما هو موجود بين القوسين، أي بتطبيق القاعدة (قا 1) فقط، ولا يمكن في هذه الحالة تطبيق (قا 3) على نفس العينة. وللتنبؤ بتحنيك الرءاء في (53 ب)، ينبغي تأويل (قا أ) على اعتبار ما هو موجود داخل القوسين⁽¹⁾.

بهذه الكيفية، تم اختزال قاعدتين منفصلتين في شكل واحد بإمكانه وصف التعلّق بين التمثيل الفونولوجي والتمثيل الفونيتيكي بالنسبة للمعطيات الموجودة في (153) و(53 ب). غير أن القاعدة (قا أ) التي اختزلت القاعدتين السابقتي الذكر، ليس بإمكانها ضبط التحنيك في (1153)، ذلك لأنها صيغت لموافقة حالة التماثل الجزئيّ التقدّميّ، في حين أن متجه التماثل الجزئيّ في (1153) رجعيّ، وهو ما يتناسب مع تطبيق (قا 2).

هنا نطرح إمكانيةً أخرى يوفّرها النموذج المعيار تسمح بضمّ القواعد الثلاث السابقة في شكل واحد يجمعها، وذلك بتوظيف الحاضنة { } التي تشير إلى السياقات المتناوبة، نصوغها كالآتي:

(1) ينظر: الأبعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية، ص: 24، النظام الصوتي التوليدي، ص: 86-87.

قاب:



يمكن قراءة هذه القاعدة الجديدة كما يلي:

تعاد كتابة الراء إلى صامتٍ مكررٍ محنك في حالتين:

- 1- إذا وقعت مباشرة بعد مصوتٍ مرتفعٍ غير خلفي، أو وقعت مفصولة عنه بصامت.
- 2- إذا وقعت قبل مصوتٍ مجاورٍ مرتفعٍ غير خلفي.

هذا ما يخصّ تحريك الراء بتأثير مصوت الكسر قصيراً / طويلاً في الاتجاهين يمينا

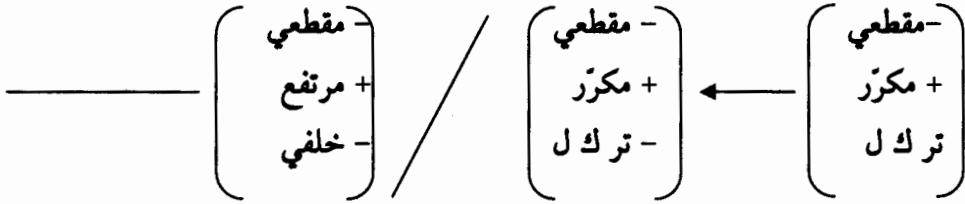
ويساراً، وهو ما ينطبق على المعطيات (153)، و(53 ب) و(1153).

أما المعطيات في (53 ج) و(53 ج ج) التي يكون فيها تحريك الراء بفعل تأثير الياء

الساکنة القبلية والبعديّة، فإنّ توقّع التناغم الصوتي فيها يستوجب صياغة قاعدتين أخريين

تكونان على الشكل التالي:

قا 4:

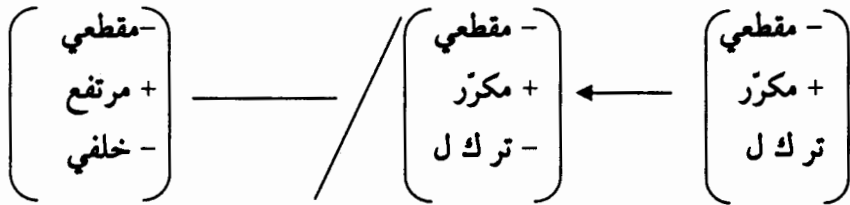


نقرأ كما يلي: تتحوّل الرّاء إلى صامتٍ مكرّرٍ محنكٍ إذا وقعت مباشرةً بعد مقاربٍ مرتفعٍ غير خلفي. وفيما يلي تمثيل العملية الاشتقاقية الحاصلة بفعل تطبيق (قا 4) بكلمة (خير) من العينة (53ج):

- التمثيل الفونولوجي: / خ — ي ر /
- التمثيل الفونيتيكي: [خ — ي ر]

هذه القاعدة ينحصر مجال عملها في وصف المماثلة الجزئية التقدّمية فقط، وبالتالي فليس لها علاقة بالمماثلة الرجعية التي يلزمها قاعدة أخرى.

قا 5:



يمكن قراءة هذه القاعدة على الشكل التالي:

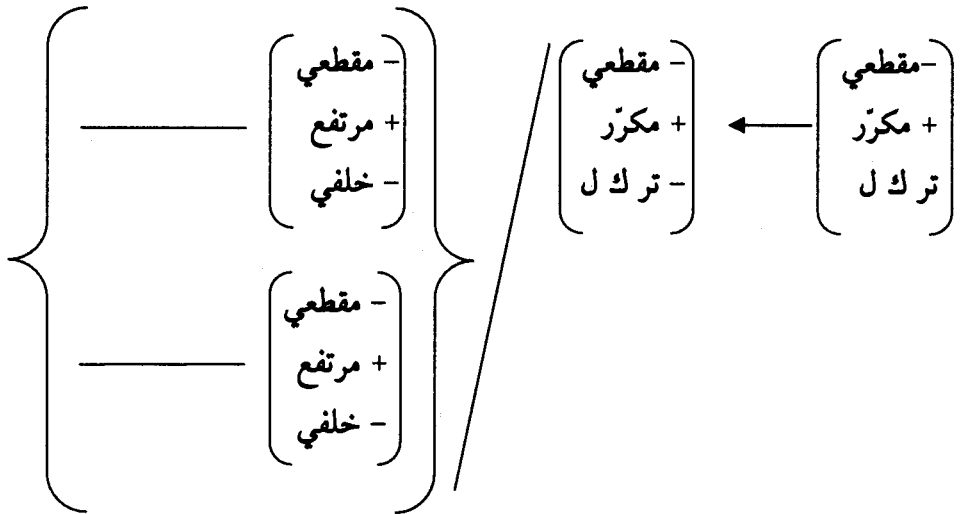
تتحوّل الرّاء إلى صامتٍ مكرّرٍ محنكٍ إذا وقعت مباشرةً قبل مقاربٍ مرتفعٍ غير خلفي.

أما تمثيل العملية الاشتقاقية الناتجة عن تطبيق (قا 5)، يكون بكلمة (مريم) من العينة (53ج):

- التمثيل الفونولوجي: / م — ري م /
- التمثيل الفونيتيكي: [م — ري م]

ويمكن إختزال القاعدتين (قا 4) و (قا 5) في قاعدة عامة تشملهما ما دامتا تشابهان جزئياً وتشتغلان في العملية نفسها عن طريق توظيف الحاصرتين، نصوغها كالآتي:

قاج:



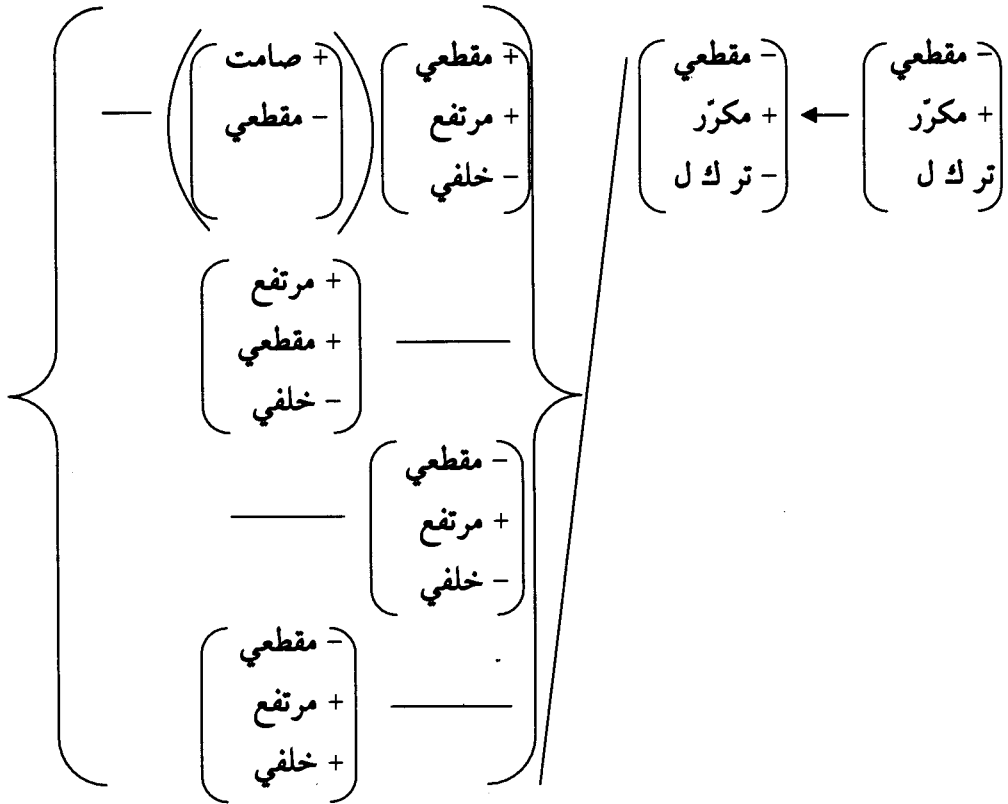
على أن تُقرأ كما يلي:

تعاد كتابة الراء إلى صامت مكرر محتك إذا وقعت مجاورة للمقارب المرتفع غير الخلفي مجاورة لصيقة بعدية أو قبلية.

هناك إمكانية لجمع القاعدتين (ب) و (ج) في قاعدة شاملة كونهما متماثلتان جزئياً

وتشتغلان في السيرة الفونولوجية نفسها، وهي وظيفة الحاصرتين:

القاعدة الجامعة لسيرة تحريك الراء:



نقرأها على الشكل التالي:

تتحول الراء إلى صامت مكرّر محنك في الحالات التالية:

- 1- إذا وقعت مباشرة بعد مصوت مرتفع غير خلفي، أو وقعت مفصولة عنه بصامت.
- 2- إذا وقعت قبل مصوت مرتفع غير خلفي مجاور.
- 3- إذا وقعت مجاورة مباشرة للمقارب المرتفع غير الخلفي مجاورة قبلية أو بعدية.

والذي حدث حقيقة في هذه المماثلة الجزئية المخرجية هو تأثير المخرج الحنكي الرئيسي لمصوت الكسر ومقاربه الياء الذي جذب مخرج الراء قليلاً إلى الورا نحو منطقة

الحنك الأوسط (الغار) فأصابها تخنيكه فأصبحت عثكة. أو بعبارة أخرى نقول أن المخرج الرئيسي الحنكي للكسرة أو الياء-الذي تكون معه كتلة اللسان متقدمة إلى الأمام كما في وضعها الطبيعي حين السكوت عن الكلام-إمتد إلى مخرج الرء فشكّل نطقاً ثانوياً فيها مميّزاً لوضعها الفونيتيكي الحنك الجديد، في إنساق تام مع الكسرة والياء عند نطقهما متجاورين، جرياً وراء الاقتصاد في الطاقة ومحاولة تحقيق الأصوات في السلسلة الكلامية بأقل جهد ممكن.

هذا عن حالة تخنيك الرء بتأثير المصوت القصير أو الطويل المرتفع غير الخلفي، أو بفعل تأثير المقارب المرتفع غير الخلفي. إلا أن الرء تعريها سيرورة أخرى مصاحبة لها في سياقات مخالفة لسياقاتها أثناء تخنيكها، فقد تتأثر بالفتحة أو الضمة أو بصوامت الإطباق، فتعمل على تحليقها، وهو ما سنقوم بعرضه الآن على النموذج التوليدي المعيار من خلال العينة الموجودة في (54).

2-1-4-4: تخليق الرء:

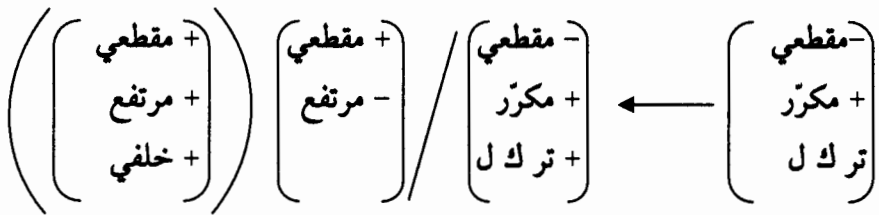
المقصود بتخليق الرء، التي تعتبر صامتاً وسطي التفتخيم، مماثلتها لمخرجي المصوتين الضمة والفتحة الممتدين إليها في الاتجاهين، وهي حالة مناقضة لحالة تخنيك الرء بمعنى ترقيقها، فالرء المحلقة تماثل، بحالتها هذه، الضمة في مخرجها الرئيسي [ظهري / حلقى] الذي يفعله الجزء الخلفي من اللسان المتراجع إلى الورا، المنتفخ والمتسبب في خلق تضيق على مستوى التجويف الحلقى الأدنى Lower Pharynx Cavity، وتماثل الفتحة في مخرجها الرئيسي الحلقى الذي حصل به بعض التضيق بفعل الضغط الذي تمارسه عليه كتلة اللسان⁽¹⁾ المتراجعة إلى الورا، فتصبح بهذا النوع من التماثل محلقة أو فحمة إذا أردنا مصطلح اللغويين وأهل القراءات والتجويد القدامى.

(1) الجزء الخلفي من اللسان، جذر اللسان، مضغته الخلفية.

فالتنبؤ بالانسجام في المعطيات (54) يتطلب صياغة قاعدتين ابتدائيتين تتعلقان بتأثير الفتحة القصيرة / الطويلة، أو الضمة القصيرة / الطويلة المتقدمة أو المتأخرة فتدفع الراء إلى التحليق، يكون شكلهما كالتالي:

قاعدة تحليق الراء الواقعة مباشرة بعد الفتحة القصيرة / الطويلة، أو الواقعة مباشرة بعد ضمة قصيرة / طويلة:

قا 6:



ونقرأ كما يلي:

تعاد كتابة الراء إلى صامت مكرر محلق، إذا وقعت بعد مصوت غير مرتفع قصير / طويل مجاور، أو وقعت بعد مصوت مرتفع خلفي قصير / طويل مجاور.

نمثل لهذه العملية الاشتقاقية بالكلمتين (إبتكار)، و(فرن) من العينة (154) كما

يلي:

- إبتكار: - التمثيل الفونولوجي: / ب ت ك — — — ر /
- التمثيل الفونيتيكي: [ب ت ك — — — ر]⁽¹⁾

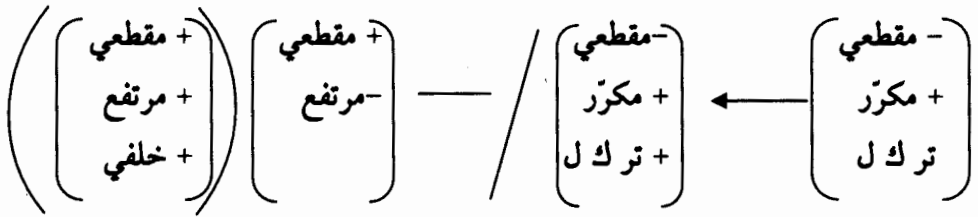
- فرن: - التمثيل الفونولوجي: / ف — ر ن /
- التمثيل الفونيتيكي: [ف — ر ن]

(1) الرمز هـ يعني تحليق الراء.

قاعدة تحليق الرّاء الواقعة مباشرة قبل فتحة قصيرة / طويلة، أو ضمة قصيرة /

طويلة:

قا 7:



ويمكن قراءتها كالتالي: تعاد كتابة الرّاء إلى صامتٍ مكرّرٍ مُحلّقٍ متى وقعت مباشرةً

قبل مصوّتٍ غير مرتفع، أو وقعت قبل مصوّتٍ مرتفعٍ خلفيٍّ.

نمثل لقاعدة تحويل الرّاء هذه بالكلمتين (رَمَل) و (رُتْبة):

- رَمَل:

- التمثيل الفونولوجي: / ر = م ل /

- التمثيل الفونيتيكي: [ر = م ل]

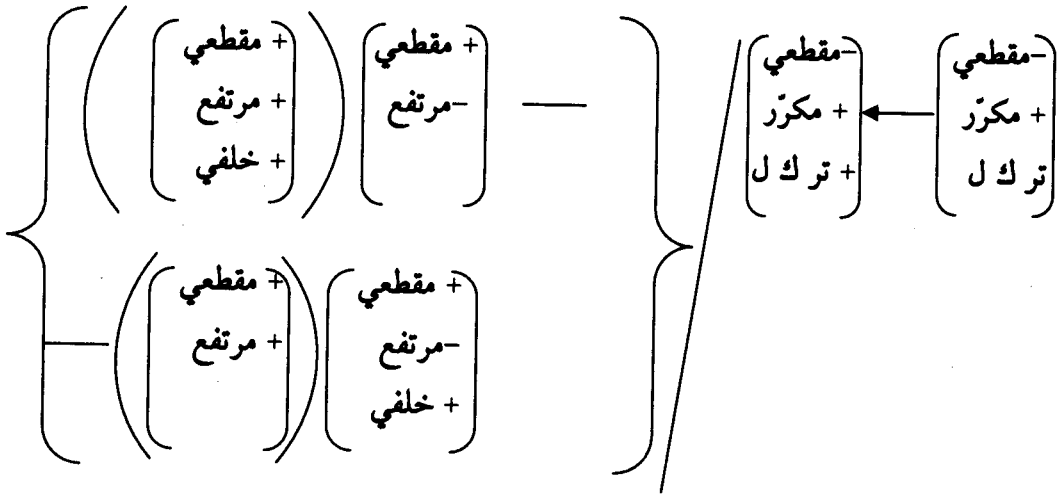
- رُتْبة:

- التمثيل الفونولوجي: / ر = ت ب = ة /

- التمثيل الفونيتيكي: [ر = ت ب = ة]

نُظهر القاعدتان قا 6 و قا 7، تشابهاً جزئياً، وهما تشغلان في المسار الفونولوجي

ذاته مما يوجب إختزالهما في قاعدةٍ عامّةٍ تشملهما جميعاً، نصوغها كالآتي:



يتم قراءة هذه القاعدة الجديدة على الشكل التالي:

-تعاد صياغة الراء إلى صامت مكرر مُحلَق في حالتين:

1- إذا وقعت الراء قبل مصوت غير مرتفع، أو بعد مصوت خلفي مرتفع، على أن تطبق إحدى القاعدتين يلغي الأخرى.

2- إذا وقعت الراء بعد مصوت غير مرتفع، أو قبل مصوت خلفي مرتفع، على أن إعمالهما معاً سيكون غير صحيح.

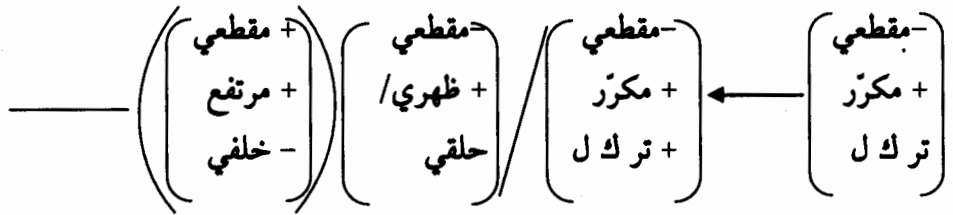
2-1-4-5: تخليق "الراء" بتأثير الصوامت المطبقة:

إن المعطيات التي تعمّدتنا اختيارها في (54 ب) مؤسسة على الرغبة في تجاوز التوهم الذي قد يحصل بفعل وجود الفتحة أو الضمة مجاورة للراء، فيفهم على أنهما المسؤولتان على تخليق الراء، وللخروج من هذا المأزق، اخترنا نماذج لا تكون فيها أصوات الإطباق (الصوامت المحلقة) مفتوحة أو مضمومة، بل مكسورة أو مفصولة عن الراء بكسرة قصيرة أو

طويلة⁽¹⁾ حتى نُثبت بأنَّ أصوات الإطباق هي لوحدها المسؤولة عن إبطال التحريك في الرءاء الذي قد تتسبَّب فيه الكسرة المجاورة، وإحداثها للتحريك فيها، وهو ما لا يحصل مع الصَّوامت اللَّهويَّة (خ غ ق) التي تشترك مع المطبقة في ملمح الاستعلاء، وتعمل معها كفصيلةٍ طبيعيَّةٍ لإبطال الإمالة.

إنَّ توقُّع حصول تحريك الرءاء بفعل تأثير صوامت الإطباق، تأسيساً على المعطيات الموجودة في (54 ب)، يتطلَّب صياغة قاعدتين إضافيتين تضبط الأولى تأثير الصَّوامت المطبقة المتقدِّمة عن الرءاء، بينما تضبط الثانية تأثير الصَّوامت المطبقة المتأخِّرة عن الرءاء.

قا 8:



نقرأها على الشَّكل التَّالي:

تعاد كتابة الرءاء إلى صامتٍ مكرَّرٍ محلَّقٍ بعد صامتٍ مطبقٍ لصيقٍ⁽²⁾، أو مفصولٍ عنها بمصوَّتٍ مرتفعٍ غير خلفيٍّ.

وهذا تمثيلٌ لعملية الاشتقاق هذه بالكلمتين (اضرب)، و (طرمّاح):

(1) إذ في حالة ما إذا حذفنا من البنية اللَّغويَّة الصَّامت المطبق واستبدلناه بآخر غير مطبق، فإنَّ النتيجة هي ذهابُ التحريك، ويحلَّ محلُّه التحريك كما في (رطلٌ و رُبُح) و(مريضٌ ومُريد)...

(2) المميَّز بالمرجح الثَّانويّ [ظهري / حلقي]، لأنَّه حين إنتاجها، يتمُّ تفعيل كتلة اللِّسان (الجزء الخلفي من اللِّسان) المنتفخة والمتراجعة إلى الوراء تفعيلاً ثانوياً، فيلامس حينها قسمه العلوي منطقة الطَّبَق، ويحدث قسمه السفلي تضيقاً على مستوى التجويف الحلقيّ الأعلى Upper Pharynx Cavity.

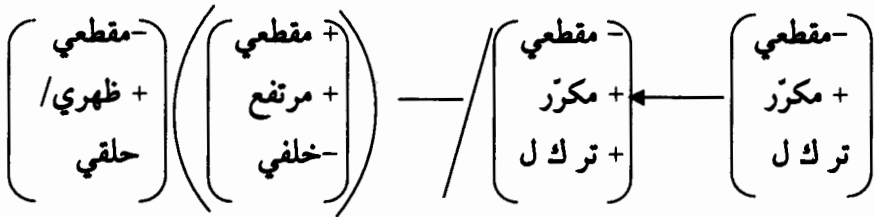
- إضرب:

- التمثيل الفونولوجي: / ض ر — ب /
- التمثيل الفونيتيكي: [ا — ض ر — ب]

- طرّماح:

- التمثيل الفونولوجي: / ط — ر — م — ح /
- التمثيل الفونيتيكي: [ط — ر — م — ح]

قا 9:



تقرأ على الشكل التالي:

تعاد كتابة الراء إلى صامت مكرّر محلّ قبل صامت مطبق لصيق أو مفصول عنها بمصوت مرتفع غير خلفي.

نمّثل لعملية الاشتقاق هذه بالكلمتين (مريض)، و(رضوان) كما يلي:

- مريض:

- التمثيل الفونولوجي: / م — ر — ض /
- التمثيل الفونيتيكي: [م — ر — ض]

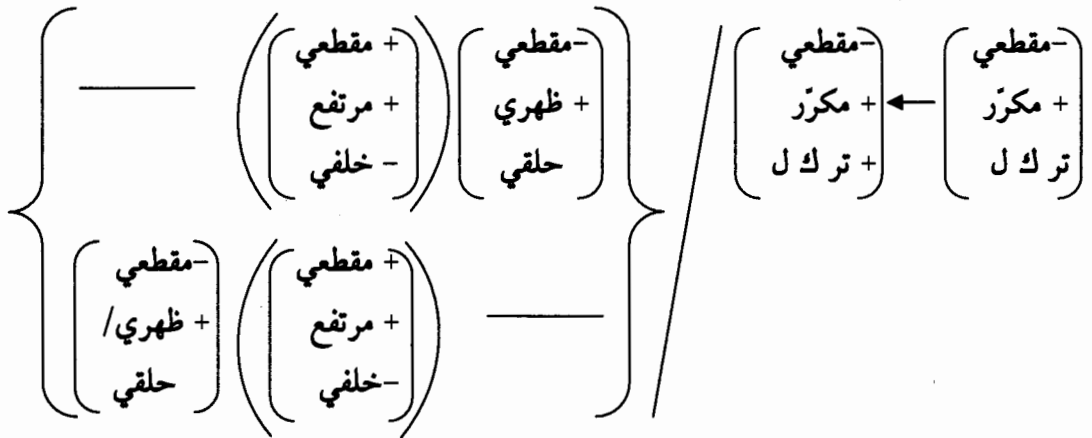
- رضوان:

- التمثيل الفونولوجي: / ر — ض و — — — ن /

- التمثيل الفونيتيكي: [ر — ض و — — — ن]

تحتزل القاعدتان، بعد تشابههما الجزئي واشتغالهما في نفس السيرورة الفونولوجية، في واحدة تجمعهما نصوغها كالتالي:

نا 10:



ما مرّ بنا من مناقشة حول تحريك الرّاء وتحليقها، كان صورةً للتحليل الخطّي المعتمد في النظرية الفونولوجية التوليدية المعيار كما بلورها تشومسكي وهالي (1968)، ورغم أنّ مثل هذا التحليل قد عالج جملةً من القضايا الفونولوجية التي لا يمكن إنكارها، إلّا أنّه ترك في الآن ذاته بعض التساؤلات، وأثار كثيراً من الاستفسارات ارتبطت بمدى كفايته وقدرته على الإحاطة والوصف والتفسير بمختلف المسائل المطروحة للنقاش وبخاصة تلك المستجدة التي أفرزها البحث في لغات جديدة كاللغات الإفريقية مثلاً.

2-1-5: حُدود النظرية المعيار والمشاكل المطروحة:

إنّ الوصف الذي قدّمته الفونولوجيا التوليدية المعيار في تعاملها مع التغيرات التي تصيب الأصوات في سياقاتها الفونولوجية المعتمد أساساً على صياغة قواعد تشتقّ البنيات الفونيتيكية السطحية من البنيات الفونولوجية العميقة، وعلى ترتيبها وعددها ودرجة تجريد التمثيلات العميقة ذاتها، قدّ جوبه بكثيرٍ من الانتقادات⁽¹⁾ شكّكت في نتائجه وفي منطقية قواعده وكثرتها، وفي قيمة تمثيلاته التجريدية، وفي الجدوى من خطيته الصارمة، داعيةً إلى عدم الاطمئنان إليه، دافعةً إلى إعادة النظر فيه إنسجاماً مع التوجهات الفونولوجية الحديثة التي فرضها توسّع مجال الدراسة الإمبريقي إلى معطيات لغات جديدة وبخاصة اللغات الإفريقية التغمية المميّزة بظواهرها الفونولوجية فوق القطعية Suprasegmental التي غيرت التصوّر المعيارى للعمليات الفونولوجية.

وتأسيساً على ذلك، يمكننا إجمال حالات النقص والقصور التي سجّلت على النموذج المعيار، في النقاط التالية:

- عجز النظرية المعيار على معالجة الظواهر تحت قطعية Subsegmental، ففي حالات المماثلة الجزئية، كمثّل الحالة التي حلّلناها في إطار النموذج المعيار والمتعلّقة بتحنيك الرء وتحليقها، أو حالة التشفيه، أو التهميس، أو التجهير، أو التأنيف وغيرها، فإنّ المماثلة فيها تكون مقتصرةً على ملمح واحدٍ فقط، وكون النموذج المعيار، نموذجٌ قطعي صارم في الأساس، يتعامل مع الوحدة الصوتية بأكملها لا مع ملاحظها المعنية بالمماثلة، فإنّه لا يستطيع التعامل مع هذا النوع من المماثلة، وليس بإمكانه صياغة قواعدها.

(1) من بين الانتقادات اللّاذعة التي وُجّهت ل (ن ص ج)، ما سجّله Hooper (1976) في كتاب لها بعنوان مدخل إلى الفونولوجيا التوليدية الطّبيعية بخصوص الثغرات الكبيرة في صياغة القواعد ومشكل ترتيبها، والتجريد المبالغ فيه الذي ميّز النظرية بأكملها وغيرها. ينظر: السّرخوشي (1987)، ص: 58 وما بعدها. ولا تخرج الانتقادات التي سجّلها كلغلي (1979)، وُيوهاس (1980)، وُيوهاس وكلغلي (1981)، وأنكوجار (1990)، وبرانس وسمولانسكي (1993) عن هذا الإطار.

- عجز النموذج المعيار على تصوير حقيقة المماثلة الكلية في بعدها النطقي، بوصفها تداخل صوتين في عملية نطقية موحدة زمنياً يرتفع بها اللسان رفعة واحدة، في ظل غياب بعد زمني على مستوى التمثيل الفونولوجي والفونيتيكي⁽¹⁾.
- ففي تحليلنا لعملية الاشتقاق السابقة لكلمة (طَرِمَاح)، يظهر التمثيل الفونيتيكي ترتيباً زمنياً للصّامات المضعف الميم، وهو ما لا يعكس واقعه النطقي الصحيح أبداً.
- الخطيّة Linearité الصّارمة التي لا تستجيب لدراسة المستجدات التي ظهرت على السّاحة الفونولوجية كالنغم، والتّبر، والمقطع، والتّناغم المصوّتي، ولا تستجيب لدراسة المورفولوجيا غير السّلسلية Non-concatinative Morphology للّغات السّامية⁽²⁾.
- تعقيد التّحو بمجموعة من القواعد الوسيطة المتميّزة بأشعاعها وشمولها، فقد يدخل في مجال اشتغالها من التّغييرات ما ليس له علاقة بالواقع الفونولوجي للغة مُطلقاً. وقد كانت هذه النقطة بالذّات هي مثار الجدل، فأكثر الانتقادات التي وُجّهت للنموذج المعيار، خصّت مسألة شكل القواعد وعدم تمثيلها الصحيح للمعطيات اللّغوية.

فإذا ما رجعنا مرّة أخرى إلى تحليلنا السّابق وبخاصّة في الجزء المتعلّق منه بتحنيك الرّاء، فإنّ جملة القواعد التي صُنّغها هناك، تسمح بتحنيك الرّاء الواقعة في سياق الصّوامت المطبقة بكيفيّة مطّردة غير مبالية بالوحدات الثّاخرة التي تعاملها كعناصر عرضيّة، لا كعناصر مانعة لمرور التّأثير. وهو ما جعل البعض يصف سلوكها هذا بالأعمى غير المبالي بتأثيراته، ينطبق بصورة آليّة متى تحقّق التّوصيف البنيوي لانطباقها ممّا يفضي إلى نتائج لاحنة غير متوقّعة بطبيعة الحال⁽³⁾.

(1) ينظر: الإدغام في اللّغة العربيّة في ضوء الفونولوجيا الحديثة، نظريّة هندسة الملامح نموذجاً، عماد العلوي، ص: 53.

(2) Voir: Ancrévé, Pierre (1997); L'Ancien et le nouveau, P. 118.

(3) Voir: Boltansky (1999); P. 97.

وقد وصفتها (1991) Paradis بأنها مفرطة القوة، وأنه بإمكانها أن تمثل أيّ مضمون فونولوجي، وأنها تقبل إجراء تغييرات ممكنة ومقبولة Attestés، كما تقبل في الآن ذاته إحداث تغييرات غير ممكنة ولا مقبولة - Non attestés . وتضرب لذلك مثالا بالقاعدة التالية:

$$s \longrightarrow g / \text{ ————— } n$$

حيث يتحوّل الاحتكاكي غير المجهور / s / إلى انفجاريّ طبقيّ مجهور / g / قبل الأنفيّ الطرفيّ / n / ، وهي عملية غير متوقّعة أبداً وغير موجودة في المعطيات اللغوية أصلاً، وتتوقّع Paradis بعد ذلك أنّ نظرية قيدية سوف لن تجرأ على القيام بمثل هذا الإبدال⁽¹⁾.

2- الفونولوجيا التوليدية الحديثة (2) وظهور القيود:

من المفيد جداً أن نشير إلى أنّ الرغبة في التقليل من شمولية القواعد وتأسيسها وبالتالي أطرافها على حالات غير قياسيّة، والبحث عن تقييدها بطريقة تسمح لها فقط من التعبير عما هو ممكن، وليس عما هو غير ممكن، يتلاءم والروح الفكرية التي طبعت التوجه الفونولوجي الجديد الذي ظهر في السبعينيات (1970)، والثمانينات (1980) من القرن الماضي، حيث يمكن إعتباره ثورة حقيقية على مستوى المفاهيم والتّمثيلات وخصوصاً بعد التخلي عن التّمثيل الأحادي الخطّ، إلى تمثيل متعدد المستويات.

وقد جعلت الفونولوجيا المستقلة القطع Autosegmental phonology (1976) Goldsmith، (1976) Williams، (1976b) Clements وغيرهم، والمقاربات المنبثقة عنها، إحتواء القواعد المفرطة القوى والتّقليل من شموليتها وضبط سلوكها وقصره على الحالات المسموحة وعلى ما هو ممكن لسانياً، أمراً ممكناً باقتراحها لمفهوم القيد Constraint الذي اعتُبر حلقة مركزية ليس فقط في التحليل والتّمثيل

(1) Phonologie générative multilinéaire, P. 8 . Voir: Paradis, Carole (1991)

(2) نريد بالفونولوجيا التوليدية الحديثة، كمقابل للفونولوجيا التوليدية التقليدية التي يمثلها (ن ص ج).

الفونولوجي، بل وحتى في التفسير المناسب للوقائع الصوتية⁽¹⁾ الذي كان غائباً على مستوى المقاربة التقليدية المعتمدة أساساً على مجموعة القواعد المرتبة وعلى صياغاتها الصورية، حيث إقتصر فيها التحليل على مجرد الوصف بكل بساطة.

وعندما نذكر، في الأدبيات الفونولوجية، المصطلحات: الشرط Condition ، المبدأ Principle، أو البرامتر Parameter، فإنها عموماً تحيل على القيد وإن كانت تتمايز فيما بينها في بعض الجزئيات⁽²⁾.

لقد اكتسب إدراج القيود في الفونولوجيا التوليدية الحديثة أهمية واضحة إن على مستوى القواعد، وإن على مستوى التمثيلات التي زاد الاهتمام بها فتعددت مستوياتها وأصبحت القيود هي المنظم للعلاقات بين طبقاتها والمحدد لأشكال الاقتران بين أبعادها.

فاقترح ابتداءً شرطان كونيان لسلامة البناء Conditions de bonne formation تشترك فيهما كل اللغات الطبيعية؛ ال (OCP) Obligatory Contour Principle، مبدأ المحيط الإجباري، الذي اقترح لأول مرة من طرف (Leben 1973) كقيد على بنية الخرج باعتبارها مكوناً أساسياً في النظام اللغوي، ثم لقي بعد ذلك إهتمام الفونولوجيين التوليديين من أمثال (Goldsmith 1976) و (McCarthy 1979) (1986 , 1981 و Yip (1988) وغيرهم.

والقيد الآخر هو (LCC) Lines Crossing Constraint، قيد تقاطع السطور⁽³⁾.

(1) Voir: Paradis, C & Nikeima, E (1993); Histoire de la notion de contrainte en phonologie générative, p: 2.

(2) Ibid; p: 1 Voir ..

(3) See: Lacharité, D & Paradis, C (1993); " The Emergence of constraints in generative phonology and comparaison of three current constraint-based modes ", Canadian Journal of Linguistics, vol. 38-2, p: 137, and Yip, Moira (1988); " The Obligatory Contour Principle and phonological rules; a loss of identity ", linguistic inquiry, vol. 19. N: 1, p: 74, and Clements, G.N & Hume (1993); " The Internal organisation of speech sound.

2-2-1: مبدأ المحيط الإجمالي (OCP):

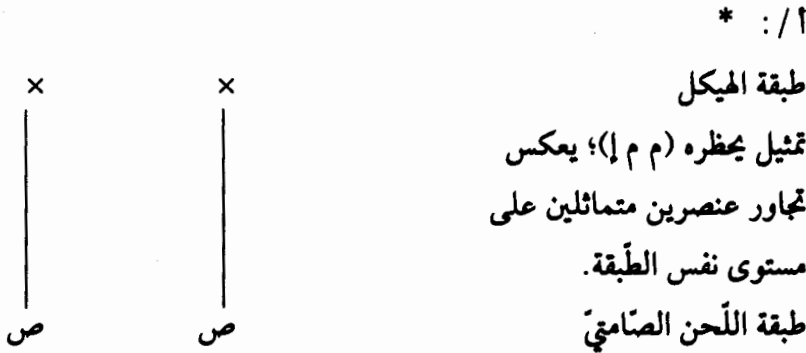
(41) (م م ل)

يقوم على منع تجاور عنصرين صوتيين متماثلين موجودين على نفس الطبقة والمستوى اللّحني⁽¹⁾. فكلّ ما يتعلّق بمعالجة الكمّ الفونولوجي الخاصّ بالطول الصّاميّ والطول المصوّتيّ (حالات المماثلة التامة والتضعيف Total Assimilation and Geminatio)، والمدّ التعويضيّ Compensatory lengthening، يتمّ تمثيلها، باعتبارها تشكّل عناصر متماثلة في نفس المستوى، على أساس ربط قطعتين بموضع هيكليّ واحد.

وفي الأشكال التالية توضيحٌ يعكس توحّد العمليّة النطقية لنفس الفونيم:

2-2-1-1: الطول الصّاميّ والمصوّتيّ⁽²⁾:

(55) الطول الصّاميّ:

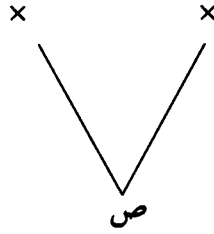


(1) See: McCarthy (1986); " OCP effects: Geminatio and antigeminatio ", p: 207.

(2) الرّموز: ص: صامت، مص: مصوّت، *: علامة على سوء التكوين.

ب / :

طبقة الهيكل



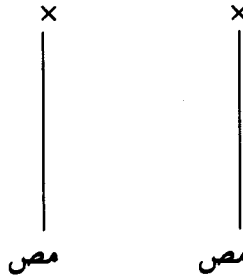
تمثيل يقبله (م م ل).

طبقة اللحن الصامت

(56) الطول المصوتي:

* : / ١

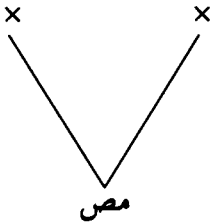
طبقة الهيكل



طبقة اللحن المصوتي

ب / :

طبقة الهيكل



تمثيل يستجيب ل (م م ل) حيث

لا يظهر في التمثيل غير عنصر واحد

من العنصرين المتماثلين، لكن طبقة اللحن الصامت باقترانين.

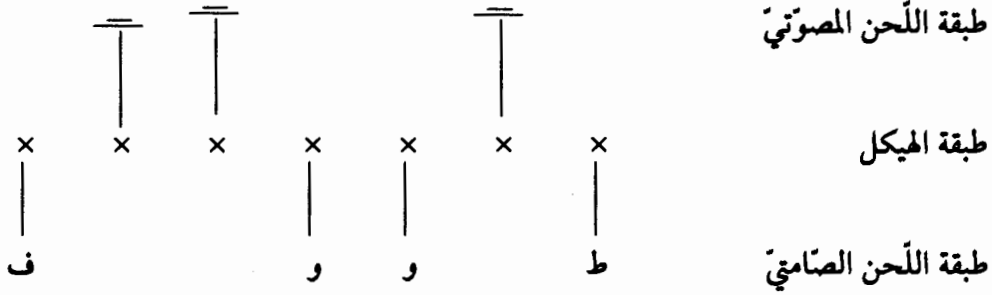
ويمكننا الآن نقل هذه الصورة المجردة لكيفية اشتغال (م م ل) إلى صورة ملموسة من

خلال تمثيل الصيغة (طواف) وفق الآليات التي تقترحها النظرية الفونولوجية المستقلة القطع

عموماً:

(57) التمثيل:

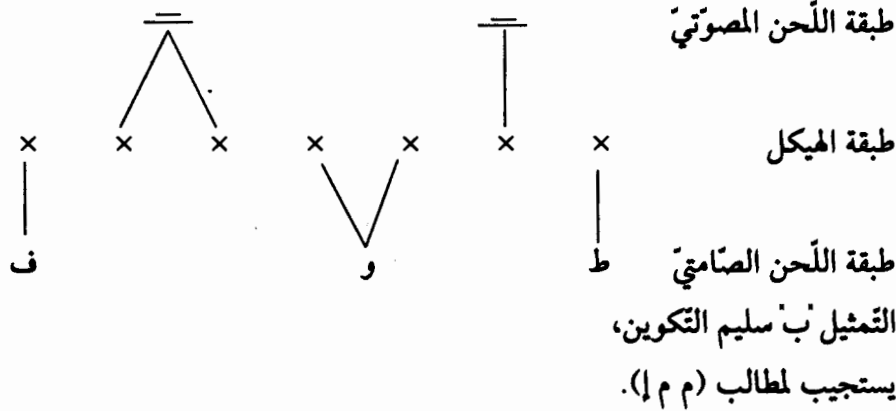
* / ١



التمثيل 'أ' يخرق (م م ل).

يُن التمثيل (55) أنّ هناك ثلاثة صفوفٍ مستقلّةٍ تشترك في بناء الكلمة، تربط بينها سطور الاقتران التي تكون في العريّة من اليمين إلى اليسار، ويشترط فيها ألا تتقاطع فيما بينها.

ب /



2-2-2: قيد تقاطع السطور (LCC):

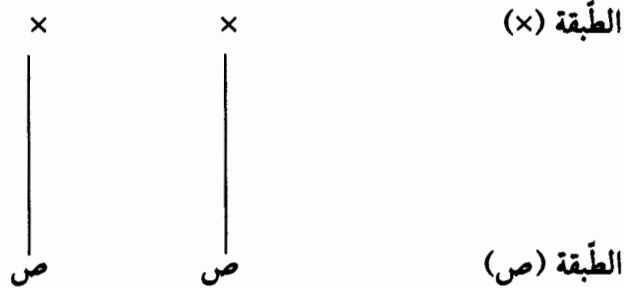
(58) (ق ت س)

يقوم على حظر تقاطع سطور الاقتران الرابطة بين الطبقات المختلفة.
فلا يجب أن يتقاطع سطرا إقتران يربطان عنصرين موجودين على الطبقة 'ص'
بعنصرين موجودين على الطبقة "×"⁽¹⁾. فمن شأن هذا القيد أن يمنع تطبيق أي قاعدة
تتعرض له بالانتهاك في أي مستوى من مستويات التمثيل. وهو يعكس مفهوم الثخونة و
الحجز Opacity وقد سبقت لنا الإشارة لهذا المفهوم في (29) عند مناقشتنا لحجز
صوامت الإطباق لمرور تأثير الكسرة والياء المقاربة إلى الراء في سياقات التحنيك في مقابل
الشفافية⁽²⁾.

ويمكننا التمثيل لكيفية اشتغال (ق ت س) وفق الشكل التالي:

(59)

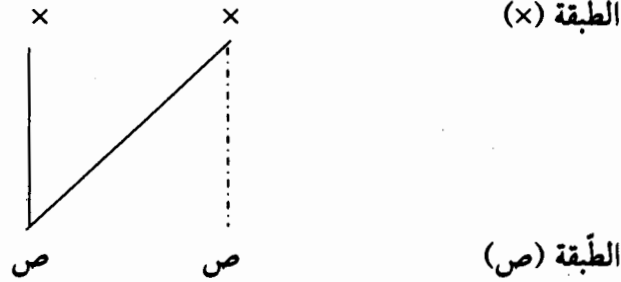
/١



(1) See: Clements, G. N & Hume, E. V (1993); p: 19.

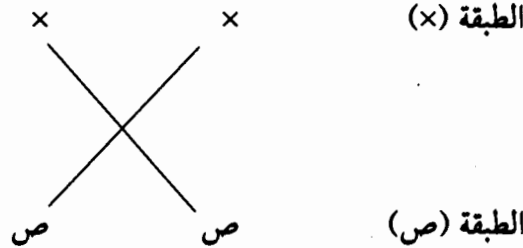
(2) See: Ibidem

ب /



يلاحظ أن التمثيلين "أ" و "ب" يتعاملان إيجابياً مع (ق ت س)، فلا يتعرضان له بالخرق، بمعنى أن سطري الاقتران الذين يربطان عنصري الطبقة (ص) بعنصري الطبقة (x) غير متقاطعين، على عكس التمثيل "ج" الذي تقاطع فيه ذئك السطران، وبالتالي فهو سئى التكوين فونولوجياً.

ج / *



إن إدراج مثل هذين القيدين في النظرية الفونولوجية قد اكتسب أهمية تاريخية، فقد شاهدنا لأول مرة كما تقول Moira Yip التمييز بين قواعد إعادة الكتابة Rewrite rules وقيد أو شروط سلامة التكوين الكونية⁽¹⁾.

(1) See: Yip, Moira (1988); The obligatory contour principle and phonological identity, P. 74 .a loss of; rules

وحيثما تتعرض القيود للخرق، فتكون النتيجة هي عدم السلامة في تكوين البناء اعتباراً بأن صيغة ما تكون سليمة التكوين إذا انضبطت لمجموعة من القيود تبرر صحة بنائها يُلجأ إلى عملياتٍ فونولوجيةٍ وظيفتها صيانة القيود وإعادة الاعتبار لها وتفعيل اشتغالها، هذه العمليات الفونولوجية تسميها (Paradis (1988a , b , 1990 , 1991 إستراتيجيات الترميم والمعالجة Stratégies de réparation، فكل قيد يقول Paradis يمكن أن يُحافظ عليه بإجراء استراتيجياتٍ مختلفةٍ للترميم كالامتداد Spreading، أو الصهر Fusion، أو الحذف Delation، أو الإفحام Epenthese، أو المخالفة Dissimilation ... وغيرها⁽¹⁾.

إن الوعي بأهمية القيود الكونية وفعاليتها التي لا يمكن قياسها بفاعلية القواعد، خلّص إلى نتيجته المتنتظرة بظهور نظرية المبادئ والبرامترات Principles and Parameters: Hayes (1980) , Chomsky (1981b) القائمة على فكرة جوهريّة مفادها أن الأنظمة النحوية للغات الفردية تشبي، في الأساس، من خصائص كونية (المبادئ)⁽²⁾، بالإضافة إلى عددٍ محدودٍ من الخيارات الكونية ثنائية القيمة (البرامترات)⁽³⁾⁽⁴⁾. إن ظهور هذه النظرية كان له المفعول والوقع المؤثر على جملةٍ من الفونولوجيين من أمثال Kaye , Lowenstamm & vergnaud (1985) , Paradis (1988a , b , 1990 , 1992) , Scobbie (1991 , 1992) وغيرهم الذين رحّبوا بهذا المولود الجديد مغربيين عن عدم رضاهم تجاه النظرية القواعدية، وأن لا أهمية لها وأن وقت التخلي عنها نهائياً. ثم توالى بعد ذلك التوجّهات والنظريات المؤيدة لهذا النوع الجديد من الطرح، مؤسّسة دعواها على فكرة القيود Constraints، فكانت الفونولوجيا التصريحية Declarative phonology ; Scobbie (1991 , 1992) , Bird (1990) التي

(1) Voir: Paradis, C (1991); P. 10.

(2) المبادئ: قيود كونية تضمن سلامة البناء، تحدد ما هو ممكن لسانياً وما هو غير ممكن.

(3) البرامترات: خيارات كونية ثنائية القيمة تناسب جميع الأحاء، تأخذ في الحسبان المتغيرات اللسانية.

(4) See: Paradis, C & Nekeima, E (1993); P. 1-2.

تختلف جذرياً عن النماذج السابقة، بوصفها لا تستبعد فقط فكرة الاشتقاق والقواعد الموجّهة، ولكنها إستبعدت،

بالإضافة إلى ذلك، فكرة المستويات والطبقات. ففي هذه المقاربة يُنظر إلى النظام التحويلي على أنه مجموعة من القيود الخاصة بكل لغة على حدة، وغير القابلة للخرق والانتهاك⁽¹⁾.

وكانت غيرها من المقاربات التي يمكن تسميتها بالنظريات القيديّة وإن كانت قد مزجت بين القواعد والقيود من مثل: الفونولوجيا التناغميّة La phonologie Harmonique ; Goldsmith (1990 , 1991) , Bosch & Wiltshire (1993) , Mohanan (1993) , Burzio (1992 a , b) , Kaye , Lowenstamm & vergnaud (1985)، وفونولوجيا القيود (1988 a , b) , Paradis & Lacharité (1993) ... وغيرها⁽²⁾.

تلك كانت إشارات سريعة عن أهم النظريات الفونولوجيّة التوليدية ابتداءً من النموذج المعيار (SPE)، وانتهاءً عند النظريات القيدية الخالصة منها أو تلك التي مزجت بين القيود والقواعد، علماً تسمح لنا بإيجاز مقارنة بسيطة بينها وبين نظرية المفاضلة التي تخرط ضمن توجّه توحيديّ بعيد استثمار مفاهيم القيود الخاصة بالتشكيل وتلك المرتبطة بمبادئ سلامة التكوين الكونية⁽³⁾، وتبين مدى اختلاف هذه الأخيرة وفضلها عليها جميعاً. ستأخذ المقارنة شكل نقاط منفصلة.

2- 3: نظرية المفاضلة والمقاربات الفونولوجيّة التوليدية السابقة في الميزان؛

تفترق نظرية المفاضلة عن النظريات التوليدية السابقة عليها، في جملتها، في مجموعة من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

(1) See: Bird, S (1995); Computational phonology, P: 31.

وإستراتيجية الترميم (Théorie des contraintes et stratégie de réparation; Paradis (TCRS)

(2) Voir: Boltansky (1999); P: 57-58.

(3) الفونولوجيا الحاسوبية والمسارات المعرفية للإيجاز الكلامي، مصطفى بوعناني، ص: 20.

- يمكن اعتبار نظرية المفاضلة نموذجاً يؤرخ للانفصال النهائي عن مسألة الاشتقاق Derivation وعن مفهوم قواعد إعادة الكتابة Rewrite rules التي ميّزت النموذج المعيار (SPE) وما إنبثق عنه من نظريات أخرى، مستغنية عنه بعملية التوليد Generation المؤسسة على مبدأ هام ورئيسي في نظرية المفاضلة، كئنا قد ذكرناه آنفاً هو مبدأ الموازنة Paralillism ذو الفاعلية المزدوجة؛ عندما يشتغل مع المولد لتوليد قائمة غير محدّدة من الخرج دفعةً واحدة وبكلّ حرية ممكنة، ودون الحاجة إلى المرور عبر المراحل التي تفرضها قواعد الاشتقاق لإحداث التغييرات البنيوية، وعندما يشتغل كذلك مع المقوم لتقويم جملة الخرج المرتبطة بتركيب بنيوي ما، على أساس اعتماد هرمية واحدة للقيود المتفاعلة.

- تتميز نظرية المفاضلة عن سابقتها التوليدية بعكسها لنظام التمثيلات، فأصبحت ذات ارتباط سطحي خالص، حيث أنّ القيود الرأعية لسلامة البناء في هذا الإطار النظري الجديد، ليس لها أي ارتباط بالتمثيلات في المستوى التحتي. وإن كانت قيود المحافظة، وليست قيود الموسومية، تحيل على التمثيلات التحتية في علاقتها مع التمثيلات السطحية، فإنها لا تفرض أي شروط على بنية المورفيم، وإنما ينحصر مجال اشتغالها فقط في تقويم الصيغ العينية الموجودة على السطح، في نقطة تفارق أخرى بينها وبين النظريات السابقة.

- تخلي نظرية المفاضلة عن قيود بنية المورفيم التي عرفت بها النظرية القطعية وكذا النماذج الأولى للنظريات المستقلة القطع، حيث كانت هذه القيود المفروضة على بنية المورفيم، هي المسؤولة عن منع ظهور أشكال خاصة من التأليفات البنيوية على مستوى المورفيم، كالقيد الذي يمنع العناقيد الصامتية الطويلة، أو القيد الذي يمنع المصوتات الأمامية المدوّرة وغيرهما، وهي نفس القيود التي نجدها تفرض على بنية الخرج دون أي مبرر لإعادتها، وقد أكّدت كثير من الأعمال الطابع الإشكالي لهذه القيود التي تعيد نقل المعلومات التي سبق ذكرها بطريقة مستقلة بواسطة قواعد إعادة الكتابة، كعيب آخر يضاف إلى مجموع العيوب المسجلة على مثل هذه النظريات وهو

ما يُعرف بعيب التكرار Reduplication في Kenstiwicz & Kissberth (1977)، ولما كان التفسير يحصل من خلال تفاعل القيود على مستوى الخرج في نظرية المفاضلة، فإن ذلك مكنها من تجاوز مشكلة التكرار⁽¹⁾.

لم يعد يُنظر إلى نظرية المفاضلة على أنها ذلك النموذج الذي وسم النظرية القطعية وما تلاها من النظريات المستقلة القطع، والذي أبدى اهتماماً زائداً بقضية التمثيلات Representation، بقدر ما هي نظرية ترتكز في أساسها النظري على التفاعل الدقيق بين القيود الفاعلة داخل النظام اللغوي. وإنما وجود التمثيلات فيها، يمكن النظر إليه بوصفها، أي التمثيلات، نتائج نهائية لضغوط مورست عليها من قبل القيود، وليست باعتبارها نقطة الانطلاق في الدراسة. فنظرية المفاضلة لا تعتبر بأي حال، تمثيلية مجتة، ذلك أن التمثيلات فيها ليست هي التي تعلل تطبيق القيود، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن القيود هي التي تعلل وجود التمثيلات. بهذا الشكل ترسم نظرية المفاضلة علاقة تكامل بين مسألة التمثيلات وتلك المتعلقة بتفاعل القيود⁽²⁾.

تعتبر القيود هي المحرك الرئيسي للنظام اللغوي في نظرية المفاضلة، على عكس ما كان معمولاً به في الفونولوجيا التوليدية المعيار، حيث توكل هذه المهمة إلى قواعد إعادة الكتابة.

هناك إختلاف جوهري آخر يميز نظرية المفاضلة عن سابقتها القيدية التي تفترض أن القيود جامدة لا تقبل أي انتهاك، فإن القيود في نظرية المفاضلة قابلة للخرق شريطة أن يكون هذا الخرق أدنوياً.

تتمايز نظرية المفاضلة عن سابقتها المعتمدة على قواعد إعادة الكتابة، فيما يسمّى بالوحدة الوظيفية للعمليات. ففي الوقت الذي تفشل فيه النظريات السابقة في التنبؤ

(1) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 25، وينظر كذلك، بنية الكلمة في اللغة العربية، محمد بلبول، ص: 35.

(2) ينظر: الفونولوجيا الحاسوبية والمسارات المعرفية للإنجاز الكلامي، مصطفى بوعناني، ص: 21.

بالوحدة الوظيفية بين القواعد التي تسعى لتحقيق ذات الهدف دون أن يكون بينها أية علاقة واضحة، تنبأً نظرية المفاضلة بأن التوضيح البنيوي الموسوم يمكن تحاشيه بعدة طرق من التغيير باعتبار الحرية في التحليل على مستوى المولد⁽¹⁾.

- إستغناء نظرية المفاضلة على مصفوفات الملامح الصوتية المعمول بها في النظريات الاشتقاقية، لتحويلها على هرمية القيود التي تتفاعل فيها قيود المحافظة إلى جانب قيود الموسومية.

- لارتباطها السطحي، تتخلى نظرية المفاضلة على المستويات الاشتقاقية الوسيطة، وهي بسلوكها هذا تختلف عن النماذج السابقة التي تعتمد مثل هذه المستويات التي يكون وجودها فيها مقتصرًا على مرحلة محددة بعينها لا تتجاوزها لتظهر على السطح.

- تحديد عملية التفاعل وقصرها على القيود في نظرية المفاضلة، يجعلها نظرية أكثر بساطة مفهوميًا وحاسوبيًا، مقارنةً بتلك النماذج المختلطة التي تتفاعل فيها القواعد والقيود بشكل شديد التعقيد، حيث يؤدي تطبيق قاعدة ما، إلى خرق أحد القيود، مما يقتضي معالجة ذلك بتطبيق قاعدة لاحقة⁽²⁾.

(1) ينظر: النظرية التفاضلية، ص: 64-65.

(2) ينظر: السابق، ص: 66.

خاتمة

وبعد، فإما وقد بلغت النهاية في دراستي هذه، أجد من اللازم أن أستجمع ما أسفرت عنه من نتائج في هذه الخاتمة، وهي كما يلي:

- أن التواء المميّزة التي تنفرد بها اللغات البشرية عموماً، هي الاقتصاد والبساطة، بل إن تصميم الملكة اللغوية بأكمله، مبنٍ على أسس اقتصادية بالدرجة الأولى، أو بعبارة أدقّ قليلاً، أن المنطق الداخلي الذي يقود اشتغال ملكة اللغة، هو منطق الحوسبة الاقتصادية البسيطة التي تقلل إلى أدنى حد من الكيانات والمراحل للوصول إلى النتائج التي تتطلبها البناء السليم، فكون اللغة لا تؤدي أكثر من القدر المطلوب لتجسيد العلامات اللغوية يعتبر في حد ذاته سمة اقتصادية، حيث يكون حجم الطاقة المنفقة متناسباً تماماً مع كمية الأخبار المنقولة وفقاً لمحتوى القاعدة التي تقول أن كل موقف يتطلب من المتكلم صياغة شكل تعبيرى ما، وجب ألا يتضمن أكثر مما يحتاج إليه إمكان توصيل فكرته إلى ذهن المستمع.
- أن أبعاد مختلف التغيرات التي يورّش لها البناء المورفولوجي، وهي أبعاد اقتصادية بامتياز، تراعي سهولة الأداء والتخفيف التطقي، لا تتعارض مطلقاً مع النظام اللغوي، وإنما تسايه وتسير جنباً إلى جنب مع القيود الكونية أو الخاصة التي يفترضها في سبيل تحديد سلامة البناء.
- وفرت نظرية المفاضلة جهازاً مفاهيمياً وإجرائياً غنياً دقيقاً وفعالاً، يجمع بين البعدين الوصفي والتفسيري لقياس القيمة الاقتصادية المترتبة عن التفاعلات الصوتية داخل السيرورات الفونولوجية التي تمثلها ضروب التناعم في اللغة العربية، وتسمع في الآن ذاته بمقارنتها بتفاعلات أخرى حادثة في سيرورات مماثلة في لغات طبيعية أخرى، تعبيراً منها عن استجابتها لتحقيق شروط الكونية التي تنص عليها الأدبيات التوليدية بشكل عام.

- قدّمت نظرية المفاضلة توضيحات مهمة جداً بخصوص صياغة تصوّر متكامل لشروط سلامة البناء المورفولوجية، مثبتة كفايتها الإجرائية وامتلاكها للآليات الضرورية والإمكانات الفعالة والبسيطة المناسبة للتحليل الجيد للملائم لمختلف جوانب التأثير الواقعة للأصوات المتألفة في السلسلة الكلامية في حدودها المورفولوجية في اللغة العربية، وقدرتها على توفير كامل المقتضيات القيدية التي تستلزمها التفاعلات الصوتية وفق خصوصيات النظامين الفونولوجي والمورفولوجي العربيين.
- فتحت نظرية المفاضلة المجال واسعاً لضبط، تنظيم، وإعادة نمذجة كثير من المغطيات المورفولوجية، وافترض تصورات جديدة بخصوص عدد من المسائل باعتماد آليات دقيقة في عملية التقويم تأسس على تنازع القيود في جميع الأحوال.
- وجدنا أن نظرية المفاضلة تقوم على فكرة مركزية قوامها أن نحوها غير الاشتقاقي وغير التمثيلي، جهازاً لتفاعل قيود Constraints من سماتها أنها كونية Universal، لكنها قابلة للخرق والانتهاك. وهي الفكرة التي من شأنها أن تجسد جوهر الاختلاف بين معالجة توطرها نظرية المفاضلة، وأخرى توطرها النظرية الاشتقاقية Derivational Theory، ذلك أن التعبير عن التفاعل، في النماذج الاشتقاقية، يتم من خلال الترتيب الخطي لقواعد إعادة الكتابة Rewrite rules، بينما يتم، في نظرية المفاضلة، عن طريق الترتيب الهرمي للقيود الكونية القابلة للانتهاك بصورة أدنى Minimal.
- إنخراط نظرية المفاضلة ضمن ذلك التوجه العام الذي يميز بغض الأطر والنظريات الفونولوجية التوليدية التي تركز التشكيك في نتائج الفونولوجيا الخطية من خلال عدم قبولها لبنية تمثيلاتها النحوية المقترحة في نموذج الفونولوجيا القطعية لتشومسكي وهالي (1968)، ورفضها للطابع التأويلي لهذا النموذج لفائدة تصوّر يرى أن المكون الفونولوجي المميز بطابعه الإبداعي الذي يعتمد عنصر التوليد كمركز مهم في بنائه، مكون توليدي.

- يعكس الخرج (الصورة المنطوقة) في نظرية المفاضلة، الكيفية التي يتوصل من خلالها نحو خاص إلى حل الصراع بين القيود الكلية المتفاعلة Universal interacting constraints.
- بما أن نظرية المفاضلة ليست نظرية تمثيلية ولا اشتقاقية، فإن العناية فيها موجهة بالأساس نحو تقويم الخرج الممكنة لاختيار الخرج الأمثل الأكثر إنشباعاً للقيود المهيمنة، وليست موجهة للبحث في طبيعة العمليات الاشتقاقية التي تربط الدخل بالخرج، ولا في أساليب التمثيل للعلاقة دخل / خرج، فالتوحيد بين المستويين، يتحقق عبر آلية التقويم المتوازي، وعليه فإن النحو في نظرية المفاضلة يتصور كآلية دخل / خرج.
- أن النحو في نظرية المفاضلة، جهاز لتدبير وإدارة الصراع بين القيود المتنافسة المقومة للخروج الممكنة التي يولدها المولد بكل حرية.
- تسهيل نظرية المفاضلة لعملية الانتقال من الدخل إلى الخرج كمستويين طرفيين لآية ظاهرة لغوية، فضلاً عما يميزها من البساطة المتناهية هندستها العامة العاكسة للنظام اللغوي ككل من حيث أنها لا تملك، في الواقع، زاداً كبيراً بقدر ما تملك تقنية خاصة تعرض بها المعطيات اللسانية بطريقة اقتصادية للغاية.
- إن التغييرات التي تطرأ على الخرج مقارنة بدخله، إنما تتم تحت ضغوط سياقية اقتضتها قيود سلامة التكوين التي تحرص أن يكون الخرج الأفضل، على هيئة غاية في البساطة والاقتصاد، بعيدة عن كل تعقيد.
- إن اللجوء إلى حيلة إعادة ترتيب نفس القيود المتفاعلة في هرمية جديدة في نحو اللغة على مستوى نظرية المفاضلة من أجل تفسير جميع الاستثناءات التي تشد عن النظام العام من جهة، وتفسير جميع التنوعات اللهجية على اعتبار أن كل لهجة من اللهجات تختار الصيغة المناسبة التي تتفق مع العادات الصوتية والميول العامة للجماعة اللغوية بحيث يمثل كل شكل تنظيمي تتخذه القيود، القدرة اللسانية أو المعرفة اللسانية التي يمتلكها متكلموا تلك اللهجة عن لهجتهم، فيما يشكل توظيفها، الإنجاز الفعلي

لذلك القدرة اللسانية يُعتبر فكرة على درجة كبيرة من الأهمية والمصدقية تجعل من نظرية المفاضلة مقارنةً ربما أكثر تفسيرية مقارنةً بغيرها من النظريات التوليدية الأخرى.

- القيود في نظرية المفاضلة مُتهكة فعلاً، لكن انتهاكها لا يجب أن يحدث إلا لضرورة ملحة وعند توفر الحافز الملائم، وفي حالة حدوثه، يجب أن يبقى في حده الأدنى، فإن امتنعت الضرورة وانتهى الحافز، فلا يجب أن يحدث الانتهاك.

- يُعتبر تناغم البنية المورفولوجية وسلامة بنائها أمراً نسبياً تحدده درجات موافقتها للقيود أو حدة انتهاكها لها، على اعتبار أنه لا توجد بنية لغوية تُرضي تماماً جميع القيود ذلك أن عدم الامتثال لقيود أعلى في الهرمية وبالتالي التعرض له بالخرق، سوف يؤثر بكل تأكيد وبشكل كبير على تناغمها إذا ما قورن بانتهاكها لقيود آخر أسفل الترتيب.

- يتأسس النظام اللغوي في نظرية المفاضلة على فكرة ترى أن اللغة حقيقة كل الأنظمة اللغوية، لا تغدو أن تكون عبارة عن مجموعة من القوى المتضادة تمثلها القيود باعتبارها الرامية للسلامة اللغوية والحريصة على تحقق مجموعة المطالب التحويلية في البنى اللغوية.

- تتميز نظرية المفاضلة عن سابقتها التوليدية بعكسها لنظام التمثيلات، فأصبحت ذات ارتباط سطحي خالص، حيث أن القيود الرامية لسلامة البناء في هذا الإطار النظري الجديد، ليس لها ارتباط كبير بالتمثيلات على المستوى التخفي.

- إن تحديد عملية التفاعل وقصرها على القيود في نظرية المفاضلة، يجعلها نظرية أكثر بساطة مفهوماً وحاسوباً، مقارنةً بتلك النماذج المختلطة التي تتفاعل فيها القواعد والقيود بشكل شديد التعقيد، حيث يؤدي تطبيق قاعدة ما، إلى خرق أحد القيود، مما يقتضي معالجة ذلك بتطبيق قاعدة لاحقة.

- لما كانت نظرية المفاضلة تفسيرية بامتياز، فإنها تتوفر على الآليات المناسبة لشرح اللاتناظر في التأليف بين المتجانسات، واللاتناظر في تأثير قيود الثوارد المنظمة لمسألة الانتقال من إخراج صوتي إلى إخراج صوتي آخر.

املا حق

دليل المصطلحات

دليل المصطلحات : إنجليزي فرنسي عربي

A		
- Abbreviations	- Abréviations	- مختصرات
- Accent	- Accent	- نبر
- Acoustic	- Acoustique	- سمعي
- Active	- Actif	- نشيط
- Actualization	- Actualisation	- تحيين
- Adequacy	- Adéquation	- ملائمة / كفاية
- Adjacent	- Adjacent	- مجاور
- Adjacency	- Adjacence	- تجاور
- Affricated	- Affriquée	- احتكاكي
- Affrication	- Affrication	- احتكاك
- Aligment	- Aligment	- تراصف
- Ambiguity	- Ambigüité	- غموض / لبس
- Analysis	- Analyse	- تحليل
- Analogical	- Analogique	- قياسي
- Analogy	- Analogie	- قياس
- Antagonistic	- Antagonistique	- تنافري
- Anterior	- Antérieur	- أمامي
- Aperture	- Aperture	- انفتاح
- Apparatus	- Appareil	- جهاز
- Appropriate	- approprié	- ملائم
- Approximant	- Approximant	- مقارب
- Arbitrary	- Arbitraire	- اعتباطية

Arrondi-	Arrondi-	-مستدير
Articulation-	Articulation-	-نطق / تلفظ
Articulator-	Articulateur-	-عضو ناطق
Articulatory-	Articulaire-	-نطقي
Articulatory organs-	Organes articulaire-	-أعضاء نطق
Aspirate-	Aspiré-	-نفسي
Assimilation-	Assimilation-	-مماثلة
Association-	Association-	-اقتران / ربط
Association Lines-	Lignes - d' Association	-سطور الاقتران
Asymmetric-	Asymétrique-	-لا متماثل
Attested-	Attesté-	-ممكنة / مقبولة
Audibility-	Audibilité-	-وضوح سمعي
Auditive-	Auditif-	-سمعي
Auditory system-	Système auditif-	-نظام سمعي
Auto segment-	Auto-segment-	-قطعة مستقلة
Auto segmental-	Auto-segmentale-	-مستقلة القطع
B		
_ Back	_ Arrière	_ خلفي
_ Backness	_ Postérieure	_ خلفية
_ Base	_ Base	_ قاعدة / أصل
_ Best satisfaction	_ Meilleur satisfaction	_ أحسن إرضاء
_ Bi-directionality	_ Bi-directionalité	_ ثنائية الوجهة
_ Bilabial	_ Bilabiale	_ شفواني
_ Binarism	_ Binarité	_ الثنائية
_ Binariness	_ Binarité	_ ثنائية
_ Binary	_ Binaire	_ ثنائي

_ Boundary	_ Frontière	_ حُدّ
_ Bundle	_ Liasse	_ حُزْمَة
C		
_ Cadre	_ Frame	_ إطار
_ Candidates	_ Candidats	_ أشكال مرشحة
_ Capacity	_ Capacité	_ قُدرة
_ Case	_ Cas	_ موقع
_ Category	_ Catégorie	_ مقولة
_ Cavity	_ Cavité	_ تجويف
_ Central	_ Centrale	_ مركزي
_ Chains	_ Chaines	_ سلاسل
_ Change	_ Changement	_ تغيّر / تغيير
_ Class	_ Classe	_ فصيلة
_ Classical Arabic	_ Arabe classique	_ العربية الفصحى
_ Classification	_ Classification	_ تصنيف
_ Closed	_ Fermé	_ مُغلق
_ Close vocoids	_ Voyelles fermées	_ مصوّتين ضيّقين
_ Clusters	_ Clusters	_ عناقيد صامتية
_ Coarticulation	_ Coarticulation	_ تشارك نطقي
_ Coda	_ Coda	_ قُفْل
_ Code	_ Code	_ سُنن
_ Coding	_ Codage	_ تسنين
_ Cognition	_ Cognition	_ معرفية
_ Coherence	_ Cohérence	_ انسجام
_ Combination	_ Combinaison	_ تأليف
_ Combinatory	_ Combinatoire	_ تأليفيّ
_ Comparison	_ Comparaison	_ مقارنة
_ Compatibility	_ Compatibilité	_ توافق

_ Compensatory	_ Compensatoire	_ تعويضي
_ Competence	_ Compétence	_ كفاءة
_ Complex	_ Complexe	_ مُركَّب
_ Complex Segment	_ Segment Complèxe	_ قطعة مركبة
_ Component	_ Composant	_ مُكوّن
_ Computation	_ Computation	_ حوسبة
_ Computational	_ Computationnel	_ حاسوبي
_ Concatination	_ Concaténation	_ سلسلة
_ Concatinative	_ Concaténative	_ سلسلي
_ Concept	_ Concept	_ مفهوم / تصوّر
_ Conceptual	_ Conceptuel	_ تصوّري
_ Conceptualization	_ Conceptualisation	_ مفهوماتية
_ Condition	_ Condition	_ شرط
_ Confli	_ Conflit	_ تنازع
_ Conglomerate	_ Conglomérat	_ حزمة
_ Conjunction	_ Conjonction	_ وصل
_ Consistency	_ Cohérence	_ توافق / انسجام
_ Consonant	_ Consonne	_ صامت
_ Consonantal	_ Consonantique	_ صامتِيّ
_ Consonantality	_ Consonantalité	_ صامتِيّة
_ Consonantic	_ Consonantique	_ صامتِيّ
_ Constituent	_ Constituant	_ مكوّن
_ Constraint	_ Contrainte	_ قيد
_ Constrast	_ Contraste	_ تعارض / تباين
_ Constriction	_ Constriction	_ انقباض / تضيق
_ Constrictive	_ Constrictif	_ رخو / احتكاكي
_ Construction	_ Construction	_ بناء

_ Containment	_ Contenir	_ إحتواء / تضمّن
_ Context	_ Contexte	_ سياق
_ Contextual	_ Contextuel	_ سياقي
_ Contiguity	_ Contigüité	_ تجاور
_ Continuance	_ Continuation	_ إستمرارية
_ Continuent	_ Continuent	_ استمرار / مستمرّ
_ Continuous	_ Continu	_ مستمرّ
_ Contour	_ Contour	_ نطاق
_ Contour segment	_ Segment contour	_ قطعة نطاقية
_ Contrast	_ Contraste	_ تقابل
_ Contrastive	_ Contrastive	_ تقابلي، تعارضي
_ Convention	_ Convention	_ مواضعة
_ Cooccurrence	_ Cooccurrence	_ تأليف / توارد
_ Cooccurrence theory	_ théorie de cooccurrence	_ نظرية التأليف
_ Coronal	_ Coronale	_ طرفي
_ Corpus	_ Corpus	_ مدوّنة
_ Correspondance	_ Correspondance	_ تطابق
_ Cost	_ Cout	_ كلفة
_ Criterion	_ Critère	_ مقياس
_ Cross-categorical	_ Trans-catégorielle	_ عبر مقولي
_ Crossing	_ Croisement	_ تقاطع
D		
_ Data	_ Données	_ معطيات
_ Declarative	_ Déclarative	_ تصريحية
_ Deep structure	_ Structure Profonde	_ بنية عميقة
_ Default rule	_ Règle d'évaluation	_ قاعدة تقويم
_ Delation	_ Elision	_ حذف

_ Delinking	_ Délier	_ فك الرّبط
_ Dependency	_ Dépendance	_ تبعيّة
_ Dependent	_ Dépendant	_ تابع
_ Dental	_ Dentale	_ أسناني
_ Derivation	_ Dérivation	_ اشتقاق
_ Derivational	_ Dérivationnelle	_ اشتقائي
_ Description	_ Description	_ وصف
_ Devoiced	_ Sourd	_ مهموس
_ Devoicing	_ Dévoisement	_ تهيمس
_ Diachronic	_ Diachronique	_ تزامني
_ Dialect	_ Dialecte	_ لهجة
_ Dialectal	_ Dialectal	_ لهجي
_ Dichotomy	_ Dichotomie	_ ازدواجيّة
_ Difinition	_ définition	_ تعريف
_ Diphtong	_ Diphtongue	_ مصوّت مزدوج
_ Direction	_ Direction	_ وجهة
_ Discrepancy	_ Ecart	_ فارق
_ Disjunction	_ Disjonction	_ فصل
_ Dissimilation	_ Dissimilation	_ مخالفة
_ Distance	_ Distance	_ مسافة
_ Distinctive feature	_ Trait Distinctif	_ ملمح مُميّز
_ Distributed	_ Distribué	_ مُتشر
_ Distribution	_ Distribution	_ توزيع
_ Domain	_ Domaine	_ مجال
_ Dominance	_ Domination	_ إشراف / تحكّم
_ Domination	_ Domination	_ إشراف
_ Dorsal	_ Dorsal	_ ظهري

_ Dorsum	_ Dos	_ ظهر
_ Duration	_ Durée	_ كَمِيَّة / طول
_ Dysffluency	_ Dysffluence	_ عُسْر النطق
E		
_ Economy	_ Economie	_ إقتصاد
_ Edge	_ Bord	_ هامش
_ Elision	_ Elision	_ حذف
_ Emphatic	_ Emphatique	_ مُطَبَّق
_ Emphasis	_ Emphase	_ تَفْخِيم
_ Empiric	_ Empirique	_ إِمْبَرِيْقِي / تَطْبِيقِي
_ Entity	_ Entité	_ كِيَان
_ Epenthesis	_ Insertion	_ إِجْتِلَاب / إِفْحَام
_ Epenthetic rule	_ Règle d'insertion	_ قَاعِدَة إِفْحَام
_ Evaluation	_ Evaluation	_ تَقْوِيم
_ Evaluation procedure	_ Procédure d'évaluation	_ إِجْرَاء تَقْوِيمِي
_ Evaluator	_ Evalueur	_ مُقَوِّم
_ Exclusive	_ Exclusif	_ حَاجِزِي
_ Explosive / Plosive	_ Explosif / Plosif	_ إِفْعَجَارِي
_ Expression	_ Expression	_ تَعْبِير
_ Enunciation	_ Enonciation	_ حَدِيث
F		
_ Faculty	_ Faculté	_ مَلَكَة
_ Fading	_ Affaiblissement	_ إِضْعَاف
_ Failling	_ Decroissant	_ مُتَنَاقِص
_ Faithfulness	_ Faithfulness	_ مَحَافِظَة
_ Fatal	_ Fatale	_ فَادِح
_ Favourite	_ Favori	_ مُفْضَل

_ Faucalization	_ Focalisation	_ تضيق الحلق
_ Feature	_ Trait	_ ملمح
_ Features geometry	_ Géométrie des traits	_ هندسة الملامح
_ Feature percolation	_ Percolation du trait	_ تسريب ملمح
_ Feature propagation	_ Propagation du trait	_ انتشار ملمح
_ Features chain	_ Chaîne de traits	_ سلسلة ملامح
_ Features theory	_ Théorie des Traits	_ نظرية الملامح
_ Field Study	_ Etude sur le terrain	_ دراسة ميدانية
_ Filter	_ Filtre	_ مصفاة
_ Floating	_ Flottant	_ عائم
_ Form	_ Forme	_ شكل، صورة
_ Formal	_ Formel	_ صوري
_ Formalization	_ Formalisation	_ صُوْرنة
_ Formation	_ Formation	_ تكوين
_ Formula	_ Formule	_ صيغة
_ Formulation	_ Formulation	_ صياغة
_ Frequency	_ Fréquence	_ تردد / تواتر / تكرار
_ Frequency of occurrence	_ Fréquence d'occurrence	_ معدل التكرار
_ Fricative	_ Fricative	_ احتكاكي
_ Friction	_ Friction	_ احتكاك
_ Front	_ Avant . Antérieur	_ أمامي
_ Front-vowel	_ Voyelle Frontale	_ مُصَوْت أمامي
_ Full-interpretation	_ Interprétation générale	_ تاويل شامل
_ Function	_ Fonction	_ وظيفة
_ Functional	_ Fonctionnel	_ وظيفي
_ Fuse	_ Fusionner	_ دمج
_ Fusion	_ Fusion	_ صهر

G		
_ Gap	_ Trou	_ ثغرة
_ Geminate	_ Gémigné	_ مُضَعَف
_ Geminatión	_ Gémínation	_ تَضْعِيف
_ Gender	_ Genre	_ جِنْس
_ Generalization	_ Généralisation	_ تَعْمِيم
_ Generate	_ Engendrer	_ وُلِد
_ Generation	_ Génération	_ تَوَلِيد
_ Generative	_ Génératif	_ تَوَلِيدِي
_ Generative	_ Générative	_ تَوَلِيدِيَّة
_ Generative Grammar	_ G.générative	_ نَحْو تَوَلِيدِي
_ Generator	_ Générateur	_ مَوْلِد
_ Geometrical	_ Géométrique	_ هِنْدَسِي
_ Geometry	_ Géométrie	_ هِنْدَسَة
_ Gerund	_ gérondif	_ مَصْدَر
_ gerundive	_ Adjectif	_ صِفَة
_ Gesture	_ Geste	_ حَرَكَة نَطْقِيَّة
_ Given	_ Donné	_ مُعْطَى
_ Glottal	_ Glottal	_ مَزْمَارِي
_ Glottal stop	_ Coup de glotte	_ انْفِجَارِي حَنْجَرِي
_ Glottal stricture	_ Restriction glottale	_ اِنْغِلَاق حَنْجَرِي
_ Glottis	_ Glotte	_ مَزْمَار
_ Grade	_ Degré	_ دَرَجَة
_ Grammar	_ Grammaire	_ نَحْو
_ Graphic	_ Graphique	_ خَطِّي (تَمَثِيل)
_ Group	_ Groupe	_ مَجْمُوعَة
_ Grouping	_ Groupement	_ تَجْمِيع

_ Guttural	_ Guttural	_ حلقى
_ Gutturalization	_ Gutturalisation	_ تفخيم / تحليق
H		
_ Hard palate	_ Palais dur	_ الحنك الصلب
_ Harmonic	_ Harmonique	_ تناغمية
_ Harmony	_ Harmonie	_ تناغم
_ Heavy	_ Lourd	_ ثقيل
_ Height	_ Haut	_ علو
_ Hepothesis	_ Hypothèse	_ فرضية
_ Heterogeneous	_ Hétérogène	_ متنافر
_ Hierarchic	_ Hiérarchique	_ هرمى
_ Hierarchy	_ Hiérarchie	_ هرمية
_ High	_ Haut	_ عال
_ Homogeneous	_ Homogène	_ متجانس
_ Homorganicity	_ Homorganicité	_ تجانس
_ Homorganics	_ Homorganiques	_ متجانسة
I		
_ Identical	_ Identique	_ متماثل
_ Identic	_ Identiques	_ متماثلة
_ Identity	_ Identité	_ تماثل
_ Identity class	_ Classe d'identité	_ طبقة تماثل
_ Ill-formed	_ Mal formé	_ سيئ التكوين
_ Implicational	_ Implicationelle	_ استلزامي
_ Inclusion	_ Inclusion	_ تضمّن
_ Independent	_ Indépendant	_ مستقل
_ Infix	_ Infixe	_ واسطة
_ Inflective	_ flecxionnel	_ تصريفى
_ Initial	_ Initial	_ إستهلالى

_ Input	_ Input	_ دخل
_ Insertion	_ Insertion	_ إقحام
_ Instrument	_ Instrument	_ أداة
_ Instrumental	_ Instrumentale	_ آلي
_ Interaction	_ Interaction	_ تفاعل
_ Interface level	_ Niveau intermédiaire	_ مستوى بيني
_ Interpolation	_ Interpolation	_ إلحاق، إقحام
_ Interpretation	_ Interprétation	_ تاويل
_ Intersection	_ Intersection	_ تقاطع
_ Interval	_ Intervalle	_ فاصل
_ Intonation	_ Intonation	_ تنغيم
_ Inventory	_ Inventaire	_ جرد
_ Irregularity	_ Irrégularité	_ عدم اطراد
_ Iteration	_ Itération	_ تكرار
_ Inter vocalic	_ Inter-vocalique	_ بين مصوتي
J		
_ Justification	_ Justification	_ تعليل / تبرير
K		
_ Kind	_ Sorte	_ نوع
_ Knowledge	_ Connaissance	_ معرفة
L		
_ Labial	_ Labiale	_ شفوي
_ Labialization	_ Labialisation	_ شفوية
_ Labialized	_ Labialisé	_ مشفه
_ Labiodental	_ Labiodentale	_ شفوي أسناني
_ Language	_ Langue	_ لغة
_ Language faculty	_ Faculté linguistique	_ ملكة لغوية
_ Long	_ Long	_ طويل

_ Laryngeal	_ Laryngale	_ حنجري
_ Laryngeal harmony	_ Harmonie laryngale	_ تناغم حنجري
_ Larynx	_ Larynx	_ حلق
_ Latency	_ Latence	_ إخفاء
_ Lateral	_ Latéral	_ جانبي
_ Laterality	_ Latéralité	_ جانبية
_ Laxed	_ Relaché	_ رخو
_ Laxity	_ Relachement	_ رخاوة
_ Law	_ Loi	_ قانون
_ Least effort	_ Moindre effort	_ جهد أدنى
_ Length	_ Longueur	_ طول
_ Lenghtening	_ Allongement	_ مَدّ
_ Letter / Grapheme	_ Lettre / Graphème	_ حرف
_ Level	_ Niveau	_ مستوى
_ Lexeme	_ Lexème	_ وحدة معجمية
_ Lexical	_ Lexical	_ معجمي
_ Lexical acces	_ Accès lexical	_ نفاذ معجمي
_ Lexical entry	_ Entrée lexicale	_ مدخل معجمي
_ Lexical integrity	_ Intégrité lexicale	_ سلامة معجمية
_ Lexicalization	_ Lexicalisation	_ صياغة معجمية
_ Lexical item	_ Item lexical	_ عنصر معجمي
_ Lexical meaning	_ Sens lexical	_ معنى معجمي
_ Lexical Phonology	_ Phonologie lexicale	_ فونولوجيا معجمية
_ Lexicon	_ Lexique	_ مُعْجَم
_ Liaison	_ Liaison	_ وُضْل
_ Light	_ Léger	_ خفيف
_ Linear	_ Linéaire	_ خطّي

_ Linearity	_ Linéarité	_ خطية
_ Linguistic	_ Linguistique	_ لسانيات
_ Linguistic abbreviations	_ Abréviations linguistiques	_ مختصرات لغوية
_ Linguistic economy	_ Economie linguistique	_ اقتصاد اللغة
_ Linking	_ Liage	_ رَبط
_ Lips	_ Lèvres	_ الشفتان
_ Liquids	_ Liquides	_ موائع
_ Locality	_ Localité	_ محلية
_ Locality condition	_ Condition de localité	_ شرط المحلية
_ Locative	_ Locatif	_ مُجاور
_ Logic	_ Logique	_ منطق
_ Logic form	_ Forme logique	_ صورة منطقية
_ Loudness	_ Intensité	_ إرتفاع / قوة
_ Low	_ Bas	_ مُنخفض
_ Lower Pharynx	_ Pharynx inférieure	_ أدنى الحلق
_ Lowering	_ Abaissement	_ تخفيض
M		
_ Main	_ Principal	_ رئيسي
_ Major	_ Majeur	_ أساسي، رئيسي
_ Manner	_ Mode	_ كيفية، نمط
_ Margin	_ Marge	_ هامش
_ Mark	_ Marque	_ وسم
_ Marked	_ Marqué	_ موصوم
_ Markedness	_ Marque	_ الوسم
_ Matrix	_ Matrice	_ مصفوفة
_ Maximal	_ Maximal	_ أقصى

_ Maximality	_ Maximalité	_ أقصى
_ Meaning	_ Sens	_ دلالة
_ Mechanism	_ Mécanisme	_ آلية
_ Median	_ Médian	_ وسطي
_ Medium	_ Medium	_ وسيط
_ Melodic	_ Mélodique	_ لحنِي
_ Melodic tier	_ Niveau Melodique	_ طابق نغمي
_ Melody	_ Mélodie	_ نغمة / لحن
_ Mellow	_ Mat	_ سلس
_ Member	_ Membre	_ عضو
_ Mental	_ Mental	_ ذهني
_ Method	_ Méthode	_ منهج / طريقة
_ Metrical	_ Métrique	_ عروضي
_ Metrical theory	_ la théorie métrique	_ النظرية العروضية
_ Middle	_ Moyen	_ أوْسط
_ Minimal	_ Minimal	_ أدنى
_ Minimalism	_ Minimalisme	_ أدنوية
_ Minimalist	_ Minimaliste	_ أدنوي
_ Minimalist program	_ Programme minimale	_ برنامج أدنى
_ Minimality	_ Minimalité	_ أدنوية
_ Minor	_ Mineur	_ ثانوي
_ Model	_ Modèle	_ نموذج
_ Modelization	_ Modélisation	_ نمذجة
_ Modelling	_ Modélisation	_ نمذجة
_ Modification	_ Modification	_ تحويل / تعديل
_ Morpheme	_ Morphème	_ مورفيم
_ Morphemic	_ Morphématique	_ صرفي

_ Morphological	_ Morphologique	_ صرفية
_ Morphology	_ Morphologie	_ مورفولوجيا
_ Morphonology	_ Morphonologie	_ مورفونولوجيا
_ Morpho-lexical	_ Morpho-lexical	_ صرف معجمي
_ Motion	_ Mouvement	_ حركة
_ Motivation	_ Motivation	_ تبرير
_ Multilinear	_ Multilinéaire	_ متعدد الخطوط
_ Multi-tiered	_ Plusieurs niveaux	_ متعدد الطبقات
N		
_ Narrowing	_ Restriction	_ تضيق
_ Nasal	_ Nasal	_ أنفي
_ Nasal cavity	_ Cavité nasal	_ تجويف أنفي
_ Nasality	_ Nasalité	_ أنفية
_ Nasalization	_ Nasalisation	_ تأنيف
_ Nasalized	_ Nasalisé	_ مؤنّف
_ Native	_ Native	_ فطري
_ Natural	_ Naturel	_ طبيعي
_ Natural-classes	_ Classes naturelles	_ فئات طبيعية
_ Neutral	_ Neutre	_ محايد
_ Neutralization	_ Neutralisation	_ إبطال
_ Node	_ Noeud	_ عجرة
_ Non-concatinative	_ Non-concatinative	_ غير سلسلي
_ Normative Grammar	_ Grammaire normative	_ نحو معياري
_ Notation	_ Notation	_ ترميز
_ Noun	_ Nom	_ اسم
_ Nucleus	_ Noyau	_ نواة
_ Numeration	_ Numération	_ تعداد

O		
_ Object	_ Objet	_ موضوع
_ Obligatory	_ Obligatoire	_ إجباري
_ Obstruction	_ Obstruction	_ إسداد / حَجَز
_ Obstruent	_ Obstruent	_ حاجزي
_ Obstruentization	_ Obstruentisation	_ تحجيز
_ Occlusion	_ Occlusion	_ شدة / حَس
_ Occlusive	_ Occlusif	_ إسدادي، شديد
_ Onset	_ Attaque	_ صدر / إمتناف
_ Opac	_ Opaque	_ ثاخن
_ Opacity	_ Opacité	_ ثخونة / حَجَز
_ Open	_ Ouverte	_ مُفتّح
_ Operation	_ Opération	_ عمليّة
_ Opposition	_ Opposition	_ تقابل
_ Optimal	_ Optimal	_ أمثل / أفضل
_ Optimality	_ Optimalité	_ أفضليّة / أمثليّة
_ Optimality theory	_ Théorie de l'Optimalité	_ نظرية المفاضلة
_ Option	_ Option	_ إختيار
_ Oral	_ Oral	_ فموي
_ Oral cavity	_ Cavité oral	_ تجويف فموي
_ Order	_ Ordre	_ ترتيب
_ Ordered	_ Ordonné	_ مُرتّب
_ Ordering	_ Ordre	_ ترتيب
_ Out put	_ Out put	_ خرج
_ Overlap	_ Chevauchement	_ تداخل
P		
_ Palatal	_ Palatal	_ حنكي / غاري

_ Palatalization	_ Palatalisation	_ تحنيك / تغوير
_ Palatalized	_ Palatalisé	_ مُحَنَّك
_ Parallel	_ Parallèle	_ متوازي
_ Parallelism	_ Parallélisme	_ موازاة
_ Parameter	_ Paramètre	_ برامتر
_ Parametrical	_ Paramétrique	_ بارمترى
_ Parcial	_ Partielle	_ جزئى
_ Pair	_ Paire	_ زوج
_ Pattern	_ Système	_ نسق
_ Performance	_ Performance	_ إنجاز
_ Performance system	_ Système de performance	_ أنساق الإنجاز
_ Pharyngeal	_ Pharyngal	_ حلقي
_ Pharyngealization	_ Pharyngalisation	_ تحليق
_ Pharynx	_ Pharynx	_ حلق
_ Phonation	_ Phonation	_ تصويت
_ Phonatory apparatus	_ Appareil phonatoire	_ جهاز التصويت
_ Phonem	_ Phonème	_ فونيم
_ Phonetic	_ Phonétique	_ علم الأصوات
_ Phonetic alphabet	_ Alphabet phonétique	_ أبجدية صوتية
_ Phonetic feature	_ Traits phonétiques	_ ملامح صوتية
_ Phonetic form	_ Forme phonétique	_ صورة صوتية
_ Phonological Process	_ Processus phonologique	_ مسار فونولوجي
_ Phonology	_ Phonologie	_ فونولوجيا
_ Place	_ Place	_ موضع
_ Position	_ Position	_ موقع
_ Pragmatic	_ Pragmatique	_ براغماتى

_ Prefix	_ Préfixe	_ سابقة
_ Primary	_ Primaire	_ أولي
_ Prime feature	_ Trait principal	_ ملمح رئيسي
_ Principle	_ Principe	_ مبدأ
_ Private	_ Privatif	_ سالب
_ Procedure	_ Procédure	_ إجراء
_ Process	_ Processus	_ سيورة / مسار
_ Progressive	_ Progressif	_ تقدمي
_ Prohibition	_ Prohibition	_ حظر / منع
_ Property	_ Propriété	_ خاصية
_ Prosodic	_ Prosodique	_ تطريزي
_ prosodic categories	_ Catégories prosodiques	_ فئات تطريزية
_ Prosodic morphology	_ Morphologie Prosodique	_ صرف عروضي
_ Prosodic template	_ Template Prosodique	_ قالب تطريزي
_ Prosodic theory	_ Théorie prosodique	_ نظرية تطريزية
_ Prosody	_ Prosodie	_ تطريز
_ Proximity	_ Proximité	_ تجاور
_ Palate	_ Palais	_ الحنك
_ Phonetic transcription	_ Transcription phonétique	_ كتابة صوتية
Q		
_ Quantity	_ Quantité	_ كمية / طول
_ Quantitative	_ Quantitative	_ كمية
_ Quantitative rhythm	_ Rythme quantitatif	_ إيقاع كمي
R		
_ Radical	_ Radical	_ جذري
_ Random	_ Aléatoire	_ عشوائي

_ Ranking	_ Classement	_ ترتيب
_ Reajustment rules	_ Règles de réajustement	_ قواعد التعديل
_ Real out put	_ Réel out put	_ خرج حقيقي
_ Reconstruction	_ Reconstruction	_ إعادة البناء
_ Reduction	_ Réduction	_ اختصار، تقليص
_ Redundant feature	_ Trait Redondant	_ ملمح حشوي
_ Redundant rule	_ Règle Redondante	_ قاعدة حشوية
_ Reduplication	_ Réduplication	_ تكرار
_ Redoubling	_ Redoublement	_ تضعيف
_ Reference	_ Référence	_ إحالة
_ Regressive	_ Régressive	_ رجعية
_ Regularity	_ Régularité	_ إطراد
_ Relation	_ Relation	_ علاقة
_ Repair strategie	_ Stratégie de réparation	_ إستراتيجية الترميم
_ Representation	_ Représentation	_ تمثيل
_ Resonance	_ Résonance	_ جرسية
_ Resonant	_ Résonateur	_ رنيني
_ Resonator	_ Résonateur	_ مُشكّل
_ Restriction	_ Rétrécissement	_ تضيق
_ Retraction	_ Rétraction	_ تراجع
_ Rewrite rules	_ Règles de réécriture	_ ق. إعادة الكتابة
_ Richness of the base	_ Richesse de la base	_ ثراء القاعدة
_ Rhyme	_ Rime	_ قافية
_ Root	_ Racine	_ جذر
_ Round	_ Rond	_ مُستدير
_ Rounding	_ Arrondissement	_ إستدارة
_ Rule	_ Règle	_ قاعدة

_ Rythmic	_ Rythmique	_ إيقاعيّ
S		
_ Sameness	_ Similitude	_ مشابهة
_ Satisfaction	_ Satisfaction	_ إرضاء
_ Saturation	_ Saturation	_ إشباع
_ Schema	_ Schéma	_ خطاطة
_ Schemata	_ schémas	_ خطاطة
_ Scale	_ Echelle	_ سلم
_ Secondry	_ Secondaire	_ ثانويّ
_ Segment	_ Segment	_ قطعة
_ Segmental	_ Segmental	_ قطعيّ
_ Segmentation	_ Segmentation	_ تقطيع
_ Selection	_ Sélection	_ إئتقاء
_ Semantics	_ Sémantique	_ دلالة
_ Sensorimotor	_ Sensorimoteur	_ حسّية حركيّة
_ Sentense	_ Phrase	_ جملة
_ Sequence	_ Séquence	_ توالي / تابع
_ Serie	_ Série	_ سلسلة
_ Set	_ Set	_ مجموعة
_ Short	_ Court	_ قصير
_ Shortening	_ Réduction	_ تقصير
_ Sibilant	_ Sibilant / sifflant	_ صفيريّ
_ Sign	_ Signe	_ علامة
_ Signifier	_ Signifiant	_ دال
_ Signified	_ Signifié	_ مدلول
_ Similitude	_ Similitude	_ مُشابهة
_ Simpathetic	_ Simpathétique	_ تناسبيّ
_ Simplex segment	_ Segment Simple	_ قطعة بسيطة

_ Simplicity	_ Simplicité	_ بساطة
_ Simultaneous	_ Simultané	_ مُتزامن
_ Soft palate	_ Voile du palais	_ حَنَك رَخْو
_ Sonorance	_ Sonorité	_ جَهارة / رنينية
_ Sonorancy	_ Sonorité	_ جَهارة
_ Sonorant / Sonant	_ Sonarant / Sonant	_ جَهِير / زِنِينِي
_ Sonority	_ Sonorité	_ جَهارة
_ Sound	_ Son	_ صوت
_ Sound pattern	_ Système phonétique	_ نَسَق صَوْتِي
_ Speaker	_ Locuteur	_ مُتَكَلِّم
_ Specification	_ Spécification	_ تَخْصِيص
_ Speech	_ Parole	_ كَلام
_ Speech sounds	_ Sons du parole	_ أَصْوَات الكَلام
_ Speech organs	_ Organes de la parole	_ أَعْضَاء النُّطْق
_ Spirant	_ Spirant	_ إِنْشِيَابِي
_ Spreading	_ Propagation	_ إِمْتِدَاد
_ Squeletten	_ Squelette	_ هَيْكَل
_ Standard arabic	_ L'Arabe Standard	_ الْعَرَبِيَّة الْمَغْيَار
_ State	_ Etat	_ حَالَة
_ Statement	_ Formulation	_ صِيَاغَة
_ Status	_ Statut	_ حَالَة
_ Stem	_ radical	_ جَذْع
_ Stemma	_ Stemma	_ مُشَجَّر
_ Stop	_ Stop	_ وَقْفِي
_ Strategy	_ Stratégie	_ إِسْتِرَاطِيَجِيَّة
_ Stratum	_ Stratum	_ طَبَقَة
_ Stress	_ Accent	_ نَبْر

_ Strict	_ Stricte	_ صارم
_ Strict dominance	_ Dominance stricte	_ هيمنة صارمة
_ Stricture	_ Restriction	_ تضييق
_ Stridency	_ Stridence	_ صغرية
_ Strident	_ Strident	_ صغري
_ Strong	_ Fort	_ قوي
_ Structure	_ Structure	_ بُنية
_ Structural	_ Structural	_ بنيوي
_ Structural change	_ Change structural	_ تغيير بنيوي
_ Structural description	_ Description structurale	_ وصف بنيوي
_ Structural requirment	_ Conditions structurales	_ قيود بنيوية
_ Structuralism	_ Structuralisme	_ بنيوية
_ Subjacency	_ Sous-jacence	_ تحتية
_ Subject	_ Sujet	_ موضوع
_ Subordination	_ Subordination	_ تغليب
_ Subsegment	_ Sub-segment	_ قطعة فرعية
_ Subsegmental	_ Sub-segmental	_ تحت قطعي
_ Substitution	_ Substitution	_ إبدال / استبدال
_ Suffix	_ Suffixe	_ لاحقة
_ Supra-segmental	_ Supra-segmental	_ فوق قطعية
_ Surface structure	_ Structure superficielle	_ بُنية سطحية
_ Syllabic	_ Syllabique	_ مقطعي
_ Syllabic position	_ Position syllabique	_ موقع مقطعي
_ Syllabification	_ Syllabification	_ تقطيع
_ Syllable	_ Syllabe	_ مقطع
_ Symbol	_ Symbole	_ رمز

_ Symbolization	_ Symbolisation	_ ترميز
_ Symmetry	_ Symétrie	_ تناظر
_ Sympathetic	_ Compatissant	_ تناسبي
_ Syncope	_ Syncope	_ حذف مكوّن
_ Syntagmatic	_ Syntagmatique	_ تأليفي
_ Syntaxe	_ Syntaxe	_ تركيب
_ System	_ Système	_ نظام
T		
_ Target	_ Cible	_ هدف
_ Template	_ Gabarit	هيكل، ميزان صرفي
_ Tension	_ Tension	توتر، ضغط، شدة
_ Term	_ Terme	_ مصطلح
_ Tier	_ Palier	_ طبقة
_ Time	_ Temps	_ وقت
_ Timing	_ Synchronisation	_ توقيت
_ Tonal	_ Tonal	_ نغمي
_ Tonality	_ Tonalité	_ نغمية
_ Tone	_ Ton	_ جرس، نغم
_ Tongue	_ Langue	_ لسان
_ Tongue body	_ Masse de langue	_ كتلة اللسان
_ Total	_ Totale	_ كلية / تامة
_ Tongue dorsum	_ Dos de langue	_ ظهر اللسان
_ Tongue root	_ Racine de langue	_ جذر اللسان
_ Traditional Grammar	_ Grammaire traditionnelle	_ نحو تقليدي
_ Transformation	_ Transformation	_ تحويل
_ Transformational	_ Transformationnel	_ تحويلي
_ Transparency	_ Transparence	_ شفافية

_ Transparent	_ Transparent	_ شفاف
_ Treatment	_ Traitement	_ مُعالجة
_ Theoretical	_ Théorique	_ نظريّ
_ Theory	_ Théorie	_ نظريّة
_ Thesis	_ Thèse	_ أطروحة
_ Tree	_ Arbre	_ شجرة
_ Trill	_ Roulée	_ مُكرّر
U		
_ Ultimate	_ Ultime	_ أخير
_ Underlying	_ Sous-jacente	_ تحتيّة
_ Underspecification	_ Sous-spécification	_ تخصيص أدنى
_ Unit	_ Unité	_ وحدة
_ Universal	_ Universal	_ كونيّ
_ Universal grammar	_ Grammaire universelle	_ نحو كونيّ
_ Universality	_ Universalité	_ كونيّة
_ Universals	_ Universaux	_ كليّات
_ Unmarked	_ Non marqué	_ غير موصوم
_ Unround	_ Non-Arrondie	_ غير مُستدير
_ Unvoiced	_ Non voisé / sourd	_ مهموس
_ Upper	_ Uvulaire	_ غلوي
_ Utterance	_ Enoncé	_ قول / كلام
_ Uvula	_ Luette	_ اللّهاة
_ Uvular	_ Uvulaire	_ لهوي
_ Uvularization	_ Uvularisation	_ استعلاء
V		
_ Value	_ Valeur	_ قيمة
_ Variable	_ Variable	_ متغيّر

_ Variant	_ Variant	_ بديل
_ Variation	_ Variation	_ تنوع
_ Velar	_ Vélaire	_ طبق / حنك لين
_ Velarization	_ Vélarisation	_ إطباق
_ Velarized	_ Vélarisé	_ مطبق
_ Velum	_ Voile	_ الطبق اللين
_ Vibration	_ Vibration	_ اهتزاز
_ Violation	_ Violation	_ خرق
_ Vocalic	_ Vocalique	_ مصوتي
_ Vocal folds	_ Cordes vocales	_ الوتران الصوتيان
_ Vocal cords	_ Cordes vocales	_ وتران صوتيان
_ Vocal tract	_ Appareil phonatoire	_ جهاز صوتي
_ Vocal tractus	_ Tract vocal	_ مجرى الصوت
_ Voice / voiced	_ Voisé	_ مجهور
_ Voiceless	_ Sourde	_ مهموس
_ Voicelessness	_ Soudité	_ همس
_ Voiceness	_ Voisement	_ جهر
_ Voicing	_ Voisement	_ تجهير
_ Vowel	_ Voyelle	_ مصوت
W		
_ Weak	_ Faible	_ ضعيف
_ Weakening	_ Affaiblissement	_ إضعاف
_ Weight	_ Poids	_ ثقل
_ Well-formed	_ Bien formé	_ سليم التكوين
_ Well-formedness	_ Bonne-formation	_ سلامة التكوين
_ Word	_ Mot	_ كلمة
Z		
_ Zone	_ Zone	_ حيز

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، دار البيان العربي، 2006.
- القرآن الكريم، بقراءة نافع ورواية ورش، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1989.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن أبو البركات بن أبي سعيد؛ أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د. ط، د. ت.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د. ط، د. ت.
- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني البصري، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
- ابن يعيش، موفق الدين؛ شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط3، 2005.
- إفتيش، ميلكا؛ اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، د. ط، 1996.

- إيلوار، رونال؛ مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، د.ط، 1980.
- أنيس، إبراهيم:
- من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط3، 1965.
- الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط4، 1971.
- دلالة الألفاظ، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط2، 1963.
- بركة، بسام؛ معجم اللسانيات: فرنسي-عربي، منشورات جروس-برس، ط1، 1985.
- بوزيان، رشيد؛ قراءات في اللسانيات التوليدية، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدّر البيضاء، ط1، 1999.
- بوغناني، مصطفى:
- الفونولوجيا الحاسوبية والمسارات المعرفية للإنجاز الكلامي، مطبعة أبي، فاس، ط1، 2003.
- ياقر، مرتضى جواد؛ مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
- بلبول، محمد، بنية الكلمة في اللغة العربية، تمثيلات و مبادئ، منشورات فكر، الرباط، ط1، 2008.
- ياي، ماريو؛ أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1987.
- تروبتزكوي، نيكولاي؛ مبادئ علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، ترجمة: قنيني عبد القادر، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط1، 1994.
- البتيمي، مهدي حسيني، أساسيات في إقتصاد اللغة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

- الجندى، أحمد علم الدين؛ اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، د.ط، 1983.
- الجديشي، خديجة؛ أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
- حسان، تمام:
- الأصول؛ دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000.
- مقالات في اللغة والأدب، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، 1985.
- حلمي، خليل؛ المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985.
- خرما، نايف؛ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 9، 1978.
- الخولي، محمد علي؛ علم اللغة النظري: إنجليزي-عربي، مكتبة لبنان، ط1، 1982.
- الراجحي، عبده؛ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1999.
- زكريا، ميشال؛ الألسنية؛ علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، بيروت، ط2، 1983، ص: 58.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان:
- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، د.ط، د.ت.
- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982.
- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- السغروشني، إدريس؛ مدخل للصّواتة التّوليدية، دار توبقال للنشر، ط1، 1987.
- السّمرائي، إبراهيم؛ التطوّر اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، ط3، 1983.
- سانفور، شان، النظام الصّوتي التّوليدي، ترجمة توزدان حسن أحمد، 2005.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن؛ الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004.
- الصّبّان، محمد بن علي؛ حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة الحلبي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- طيبي، أحمد، وظيفة الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللغوي، رسالة ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تلمسان، 2003.
- عبد التّواب، رمضان؛ التّطور اللّغوي؛ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983.
- العبيدي، شعبان عوض محمد، التّعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999.
- عفيفي، أحمد؛ ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدّار المصرية اللبنانيّة، ط1، 1996.
- العلوي، محمد، الإدغام في اللّغة العربيّة في ضوء الفونولوجيا التّوليدية الحديثة؛ نظرية هندسة الملامح نموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، ظهر المهرارز، فاس، 2004.
- عمر، أحمد مختار؛ دراسة الصّوت اللّغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1985.
- فتحي، محمد، الأبنية في اللّغة العربيّة؛ تفاعل الصّرف والتّطريز، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006.
- الفارابي، إبراهيم؛ ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر و مراجعة إبراهيم أنيس، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 1974.
- فلفل، محمد عبدو؛ اللّغة العربيّة ثوابت ومتغيّرات، دار الينابيع، دمشق، ط1، 2002.
- فندريس، جوزيف؛ اللّغة، تعريب: عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الإنجلو مصريّة، القاهرة، د. ط، 1950.

- قباوة، فخرالدين، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر، لوجمان، ط1، 2001.
- كاجير، روني، النظرية التفاضلية، ترجمة فيصل بن محمد المهنا أبا الخيل، مركز الترجمة بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.
- كورباليس، مايكا؛ في نشأة اللغة، ترجمة محمود ماجد عمر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس، 2006.
- كالفي، جان لويس؛ علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياطين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
- كولماس، فلوريان؛ اللغة والاقتصاد، مراجعة عبد السلام رضوان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر، 2000.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد؛ المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
- مذكور، عاطف؛ علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1987.
- مرتاض، عبد الجليل؛ اللغة والتواصل، دار هومة، الجزائر، د. ط، 2000.
- مارتيني، أندري؛ مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة: سعيدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، د. ط، د. ت، ص: 155.
- المالمبرج، برتيل؛ الصوتيات، ترجمة: محمد حلمي هليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د. ط، 1994.
- هالست، هاري فاندرو سميت، نورفان، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة: مبارك حتون وأحمد العلوي، 1992.
- ياكسون، رومان؛ ست محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة: حسن ناظم و علي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، ط1، 1994.

- يول، جورج ؛ معرفة اللغة، ترجمة: محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2000.
- وافي، علي عبد الواحد؛ علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط 7، د. ت.

المقالات

- بوعناني، مصطفى، معالجة فونولوجية توليدية متعددة الأبعاد لظاهرة ترقيق الرء وتفخيمها، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد الأول مارس 2004.
- تشومسكي، نعم؛ بعض الملاحظات عن الاقتصاد في النحو التوليدي، ترجمة محمد الرّحالي، أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، م 3 ع 2 / 1998.
- الفاسي، عبد القادر؛ معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي-فرنسي-عربي، حرفي F و G، أبحاث لسانية، منشورات: معهد الدراسات والأبحاث والتعريب بالرباط، المجلد 5، العدد 2، يونيو 2000.
- الفاسي، عبد القادر؛ معجم المصطلحات اللسانية، إنجليزي-فرنسي-عربي، حرف M، أبحاث لسانية، منشورات: معهد الدراسات والأبحاث والتعريب بالرباط، المجلد 5، العدد 2، يونيو 2000.
- كبور، كريم الله؛ الأبعاد النظرية لظاهرة الانسجام الصوتي في اللغة العربية، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب (1987)، منشورات عكاظ.

المراجع الأجنبية

- Ancrevé , Pierre ; L'Ancien et le nouveau , Quelques remarques sur la phonologie et son histoire , Dans: Nouvelles Phonologies , dition Larousse , Paris , 1997.
- Angoujard , Jean-Pierre ; Théorie de la syllabe: Rythme et qualité , CNRS Edition , 1997.
- Archangeli , Diana ; Optimality Theory: An Introduction to Linguistics in the 1990s , Explaining Linguistics , D. Archangeli and T. Langendoen editions , Oxford Blackwell , 1997.
- Bird , S ; Computational phonology , Cambridge university press , 1995.
- Bloomfield , Leonard ; Language , Holt , Rinehart and Winston, New York , 1933.
- Boltansky , Jean-Elie , Nouvelles directions en phonologies , 1^{ère} édition , Presse universitaire de France , 1999.
- Chomsky , Noam ; Government and Binding theory and the Minimalist Program , in: Webelhuth , G. Edition , Oxford: Blackwell , 1995a.
- Clements , G.N. ; The Geometry of phonological Features , Cornell University , Phonology year book 2 , 1985 , pp: 225-252.
- Clements , G.N & Hume , Elisabeth ; The Internal Organization of Speech Sound , Version of 1 September , 1993 , pp: 1-63.
- Dell , Francois ; Les règles et les sons ; introduction à la phonologie générative , Herman , Paris , 1973.

- Dalila -De Saussure , Ferdinand ; Cours de linguistique générale , présenté par Morsli , ENAG , 2^{eme} édition , 1994.
- Dubois , J. et autres ; Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse , ordas , Paris.
- Halle , Moris & Vergnaud , J. R , Processus d' harmonie, in Grammaire Transformationnelle , Paris 8 , 1982.
- Heiberg Andria Jeanine ; Features in optimality theory: A Computational Model , A Dissertation Submitted to the Faculty of the Department of Linguistics , The University of Arisona , 1999 .-Kager , René (1999) , Optimality Theory , Cambridge University Press 9.
- Lacharité , D & Paradis , C ; The Emergence of constraints in generative phonology and comparison of three current constraint-based modes , Canadian Journal of Linguistics , vol. 38-2 , 1993.
- Laks , Bernard ; Présentation , Dans: Nouvelles phonologies , Edition Larousse , Paris , 1997.
- McCarthy , John Joseph ; OCP effects: Geminaton and antigemination , 1986.
- McCarthy , John Joseph & Prince , Alan ; Prosodic morphology: constraint interaction and satisfaction ,university of Massachusetts , amberst and Rutgers university , 1993a.
- McCarthy , John Joseph & Prince , Alan ; Faithfulness and reduplicative identity , University of Massachusetts , Occasional Papers in linguistics , 1995 , pp: 249-384.
- McCarthy , John Joseph & Prince , Alan ; l'émergence du non-marqué , l'optimalité en morphologie prosodique ,

- proceedings of NELS 24 GLSA , Amherst , MA. Traduit de l'Anglais par: Marc Klein , 1997.
- Paradis , Carole ; Phonologie générative multilinéaire , Dans: Tendances actuelles en linguistique , Coll. Actualités pédagogiques et psychologiques , 1991 , pp: 1-45.
 - Paradis , C & Nikeima , E ; Histoire de la notion de contrainte en phonologie générative , Dans: Langues et linguistique , Vol. 11 , 1993 , pp: 1-26.
 - Prince , Alan & Smolensky , Paul ; Optimality theory ; Constraint interaction in generative grammar , Rutgers University , 1993.
 - Pulleyblank , Douglas ; Optimality theory and Features , Explaining Linguistics, D. Archangeli and T. Langendoen editions , Oxford Blackwell , 1997.
 - Yip , Moira ; The Obligatory Contour Principle and phonological rules ; a loss of identity , linguistic inquiry , vol. 19. N: 1 , 1988.

